الأجتماع، قد طلب مني أن يكون اجتماع اللجنة المالية غداً الساعة العاشرة.

السيد الأمين العام: يعين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة النائب الأول لرئيس المجلس: شكراً لكم، وفضت الجلسة.

«انتهت الجلسة»

امين عام مجلس الأمة	النائب الأول لرئيس مجلس الأعيان
صالح الزعبي	بهجت التلهوني



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الخامسة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة صباح يوم السبت الواقع في ٣٠/ رجب /١٤١٣ هجري الموافق ١٩٩٣/١/٢٣ ميلادي.

(المجلد ٣٠)

(العدد ٥)

ـ جدول الاعمال ـ

الصفحة

موافقة مجلس النواب على:

- مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل عليه. احيل الى اللجنة القانونية.

ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٥٦) تاريخ ١٩٩٣/١/١٢ المتضمن:

- اعادة مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠، بعد ان وافق مجلس النواب على بعض تعديلات مجلس الاعيان والاصرار على قراره السابق بخصوص باقي المواد. احيل الى اللجنة القانونية.

٤ - قرارات اللجان : ٢٠

اولا: اللجنة المالية:

أ - قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٣/١/١٨ بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣.

ب - مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٣/١/١٨، وكذلك مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣.

ثانيا: اللجنة القانونية: اجل البحث فيه الى الجلسة القادمة.

أ - قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٣/١/٤ بشأن مشروع قانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩١.

ب - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٣/١/١٠ بشأن مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. ٩١

عينت يوم الثلاثاء الساعة العاشرة.

مجلس الأعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (السبت) الموافق ١٩٩٣/١/٢٣ ميلادي، عقد مجلس (الأعيان) جلسته (الخامسة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (دولة الأستاذ أحمد اللوزي) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة:

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة:

١- معالي السيد عاكف الفايز

٢- معالي السيد مروان القاسم

٣- معالي السيدة ليلى شرف

٤- سعادة السيد ابراهيم تقي الدين.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة:

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.

٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.

٣ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٤ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.

٥ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

٦ - معالي السيد جمال الصرايره: وزير البريد والاتصالات.

٧ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

٨ - معالي السيد جمال حديثه الخريشا: وزير دولة.

٩ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٠ - معالي المهندس علي أبو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١١ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

١٢ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الأعلام.

١٣ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٤ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.



دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة. جدول الأعمال.

السيد الأمين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الأمين العام من التلاوة؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٢ ـ الأجازات والأعتذارات.

أ ـ طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد عاكف الفايز.

دولة رئيس مجلس الأعيان ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ١٩٩٣/١/٢٣ وتفضلوا بقبول فائق الأحترام.

عاكف الفايز.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة معالي السيد عاكف الفايز؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

ب ـ طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد مروان القاسم.

دولة رئيس مجلس الأعيان ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ١٩٩٣/١/٢٣. وتفضلوا بقبول فائق الأحترام.

مروان القاسم.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة معالي السيد مروان القاسم؟؟؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

ج ـ طلب معذرة مقدم من معالي العين السيدة ليلى شرف.

دولة رئيس مجلس الأعيان المكرم:

تحية واحتراماً،

ارجو اعلامكم بانني ساكون خارج المملكة من يوم السبت ١٩٩٣/١/٢٣ وحتى يوم الثلاثاء ١٩٩٣/٢/٢.

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسات المجلس ولجانه خلال الفترة المذكورة.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام.

ليلى شرف

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة معالي السيدة ليلى شرف؟؟؟

الجميع موافقون.

السيد الأمين العام:

د ـ طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد ابراهيم تقي الدين.

دولة رئيس مجلس الأعيان

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ١٩٩٣/١/٢٣، وتفضلوا بقبول فائق الأحترام.

ابراهيم تقي الدين

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة سعادة السيد ابراهيم تقي الدين؟؟؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

(٣) تلاوة الكتب الواردة:

أ ـ كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٤٣) تاريخ ١٩٩٣/١/١٢ المتضمن موافقة مجلس النواب على:



ـ مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: م ق /١٤٣/٢٤

التاريخ: ١٩٩٣/١/١٢

الموافق: ١٤١٣/٧/١٩

دولة رئيس مجلس الأعيان

قرر مجلس النواب في جلسته التاسعة من الدورة العادية الرابعة لمجلس النواب الحادي عشر والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/١/١٠ الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل التالي:-

المادة (٦) المعدلة للمادة (٥) من القانون الأصلي: شطب الفقرة (ب) المقترحة في المشروع والأستعاضة عنها بالنص التالي:

ب ـ ١. تحصر ادارة الشبكة المتكاملة القائمة للأتصالات الأساسية الثابتة (هاتف وتلكس) وتشغيلها وصيانتها وتطويرها بالمؤسسة وحدها دون غيرها.

٢ . للمجلس بموافقة مجلس الوزراء ان يحيل تقديم أي خدمة اخرى مناطه بالمؤسسة على أي شركة اردنية مملوكة بالكامل لشركاء و / او مساهمين أردنيين لمدة محددة، على ان تتم الأحالة بموجب عطاءات عامة وان تحدد فيها طريقة وضع تعرفه الأجور والأسعار.

أبعث لدولتكم (اربعين) نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لأجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الأحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عربيات

دولة رئيس المجلس: يحال الى اللجنة القانونية. هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون.

(وهذا هو نص القانون المعدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية كما احاله المجلس الى لجنته القانونية).

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٢

قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يعدل عنوان القانون الاصلي ليصبح على النحو التالي:ـ

قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧١

قانون مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

المادة ٣ - تعدل المادة (١) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (قانون مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية).

المادة ٤ - تلغى كلمة (المواصلات) حيثما وردت في القانون الاصلي ويستعاض عنها بكلمة (الاتصالات).

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:ـ

٤ - الوزير: وزير البريد والاتصالات

المادة ٦ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) بالنص التالي اليها:ـ

ب - ١ - تحصر ادارة الشبكة المتكاملة القائمة للاتصالات الاساسية الثابتة (هاتف وتلكس) وتشغيلها وصيانتها وتطويرها بالمؤسسة وحدها دون غيرها.

٢ - للمجلس بموافقة مجلس الوزراء ان يحيل تقديم اي خدمة اخرى مناطة بالمؤسسة على اي شركة اردنية مملوكة بالكامل لشركاء و/او مساهمين اردنيين لمدة محددة، على ان تتم الاحالة بموجب عطاءات عامة وان تحدد فيها طريقة وضع تعرفة الاجور والاسعار.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبداللطيف عربيات

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون مؤسسة المواصلات

السلكية واللاسلكية

١ - ترتبط مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية بوزير البريد والاتصالات وقد صدر مؤخرا القانون المعدل لقانون الخدمات البريدية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٢ وبموجبه اصبحت وزارة المواصلات تعرف باسم (وزارة البريد والاتصالات) ووزيرها اصبح باسم (وزير البريد والاتصالات)، وبما ان كلمة الاتصالات هي الاصح استعمالا والاكثر انتشارا، فقد تضمنت المواد الاربعة الاولى من مشروع القانون تعديلات شكلية تحقيقا لذلك وتأكيدا لما هو قائم.

٢ - تناول المشروع المادة الخامسة من القانون الاصلي بالتعديل باضافة فقرة جديدة اليها، وذلك لايجاد السند القانوني الذي يستطيع به مجلس ادارة المؤسسة التنسيب الى مجلس الوزراء للموافقة على عقد اتفاقيات يسمح بموجبها للقطاعين العام والخاص المساهمة في الاستثمار في اي من المهام والخدمات التي تقوم بها المؤسسة وفي ذلك تحقيق لتوجه الدولة الى فتح المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في خدمات المرافق العامة بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالاتصالات وتوفير الخدمات الخاصة بها، لا سيما من ان توفيرها لجميع المواطنين بصورة متطورة وحديثة يتطلب اقامة مشاريع ذات كلفة عالية بالاضافة الى النفقات الجارية المطلوبة لتشغيل وادامة معداتها واجهزتها.

وحتى لا تجد المؤسسة نفسها بعد حين مضطرة للاكتفاء بانشاء جزء من تلك المشاريع ذات الاولوية القصوى والاستمرار بادامة ما هو قائم من مشاريعها بنفقاتها العالية.

ونظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها المملكة فان المؤسسة تجد صعوبة كبيرة في توفير المخصصات المالية الكافية للانفاق على مشاريعها المختلفة مما يؤثر على ادائها وتطوير اعمالها ومهامها وتحديث اجهزتها ومعداتها.

ولتجاوز ذلك كله، وتحقيقا للتوجه العام للدولة، فقد اضيفت الفقرة (ب) الى المادة (٥) من قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية على الوجه المبين في البند (٢) من هذه الاسباب.

السيد الامين العام:

ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٥٦) تاريخ ١٩٩٣/١/١٢ المتضمن:

- اعادة مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠، بعد ان وافق مجلس النواب على بعض تعديلات مجلس الاعيان والاصرار على قراره السابق بخصوص باقي المواد.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم م ق/٢٤/١٥٦
التاريخ ١٩/٧/١٤١٣هـ
الموافق ١٢/١/١٩٩٣م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته التاسعة من الدورة العادية الرابعة لمجلس النواب الحادي عشر والمنعقدة بتاريخ ١٠/١/١٩٩٣، الموافقة على مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ المعاد من مجلس الاعيان على النحو التالي:ـ

اولا: الاصرار على قرار مجلس النواب السابق في المواد التالية:

المادة (١) والمادة (٢)

المادة (٣) البنود (ثانيا ورابعا وخامسا وسادسا وثامنا وتاسعا وعاشرا).

المادة (٤) والمادة (٦) والمادة (٧) والمادة (١٤).

ثانيا: الموافقة على قرار مجلس الاعيان في المواد التالية:ـ

المادة (٣) البند ثالثا.

المادة (٥) البند ثالثا.

أبعث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات

دولة رئيس المجلس: يحال على اللجنة القانونية هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون.

(وهذا هو نص مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠، المعاد من مجلس النواب وكما احاله المجلس على لجنته القانونية).

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠
«المعاد من مجلس النواب»

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ١ ـ موافقة كما وردت	المادة ـ ١ ـ تعاد صياغتها على النحو التالي: يسمى هذا القانون (قانون اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية).	المادة ١ ـ الاصرار على قرار مجلس النواب
المادة ٢ ـ يعتبر كسبا غير مشروع كل مال منقول او غير منقول يحصل عليه أي شخص تسري عليه أحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة، وكل زيادة تطرأ على المال المنقول او غير المنقول أثناء الوظيفة أو الصفة له أو لزوجه أو أولاده القاصرين وكانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها:	المادة ٢ ـ موافقة كما وردت	المادة ـ ٢ ـ قرر المجلس بخصوصها ما يلي: أولا: الموافقة على العبارة التالية منها واعتبارها هي المادة (٢) وكما وردت من مجلس النواب على النحو التالي: مادة «٢»: يعتبر كسبا غير مشروع كل مال منقول او غير منقول يحصل عليه أي شخص تسري عليه احكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة.	المادة ٢ الاصرار على قرار مجلس النواب

هكذا من الأصل

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠
«المعاد من مجلس النواب»

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
		ثانيا: نقل محتوى ما بقي من هذه المادة الوارد من مجلس النواب مع التعديل عليه الى المادة (٧) ليصبح فقرة جديدة تحت فقرة (ب) (لانـه يعتبر من الاجـراءات وليس داخـلا بالتعريف).	الاصرار على قرار مجلس النواب
المادة ٣ ـ تسري احكام هذا القانون على الفئات التالية: أ ـ رئيس الوزراء والوزراء. ب ـ رئيسي مجلسي الاعيان والنواب والاعيان والنواب. جـ ـ رؤساء المؤسسات الرسمية العامة. د ـ موظفي الفئة العليا ومن يماثلهم في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة ومن يشغل وظيفة سفير أو مدير ادارة أو مديرية. هـ ـ أمين عمان ورؤساء البلديات من الفئة الأولى.	المادة ـ ٣ ـ تضاف فقرة جديدة (هـ) والفقرات هـ، و، ز، ح، ط تصبح و، ز، ح، ط، ى على التوالي بالنص التالي: (هـ) ـ القضـاة بمختلف درجاتهم.	المادة ـ ٣ ـ: تعاد صياغتها على النص التالي: أولا: الموافقة على «أ» منها كما وردت من مجلس النواب. ثانيا: شطب الفقرة (ب) منها (أي استثناء الأعيان والنواب من احكام هذا القانون). ثالثا: الموافقة على الفقرة (ج) كما وردت من مجلس النواب مع اضافة العبارة التالية الى آخرها: «المدنية والعسكرية».	المادة ٣ ـ ثانيا/ الاصرار على قرار مجلس النواب ثالثا/ موافق كما جاء من مجلس الاعيان

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠
«المعاد من مجلس النواب»

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
و ـ رؤساء مجالس ادارة الشركات التي تساهم الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة بما لا يقل عن ٤٠٪ من رأس مالها والمديرين العامين لها.	موافقة كما وردت	رابعا: اعادة صياغة الفقرة (د) على النحو التالي: موظفي الفئة العليا ومن يماثلهم في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والسفراء). خامسا: حذف الفقرة «هـ» المقدمة من قبل مجلس النواب. (اي استثناء القضاة من احكام هذا القانون). سادسا: الموافقة على الفقرة «هـ» الواردة في المشروع مع اضافة العبارة التالية الى آخرها: (ومدير عام المنظمة التعاونية). سابعا: الموافقة على الفقرة «و» كما وردت. ثامنا: شطب الفقرة (ز) (استثناء رؤساء مجالس النقابات المهنية ونقابات العمال والاتحاد العام للجمعيات الخيرية من احكام هذا القانون).	رابعا/ الاصرار على قرار مجلس النواب خامسا/ الاصرار على قرار مجلس النواب سادسا/ الاصرار على قرار مجلس النواب ثامنا/ الاصرار على قرار مجلس النواب

هكذا عند الأصل

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠
«المعاد من مجلس النواب»

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
ز ـ رؤساء مجالس النقابات المهنية ونقابات العمال والاتحاد العام للجمعيات الخيرية ومدير عام المنظمة التعاونية. ح ـ رؤساء لجان العطاءات المركزية والعطاءات الخاصة وعطاءات الدائرة في الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة واعضائها.	موافقة كما وردت	تاسعا: اعادة صياغة الفقرة (ح) على النحو التالي: رؤساء واعضاء لجان العطاءات المركزية والعطاءات الخاصة المدنية والعسكرية وعطاءات الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة).	تاسعا/ الاصرار على قرار مجلس النواب
ط ـ مشغل أي وظيفة أخرى يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا القانون عليها.		عاشرا: حذف الفقرة (ط). (لان بقاءها يعني تفويض السلطة التنفيذية بتعديل القانون بحيث تشمل احكامه غير من ذكروا سابقا. ولذلك حذفت حتى اذا رغبت السلطة التنفيذية بأن تخضع لاحكامه أشخاصا آخرين تقدمت لمجلس الأمة بتعديل لهذا القانون وفق الأصول الدستورية على اساس من ان تعديل القانون من اختصاص مجلس الأمة).	عاشرا/ الاصرار على قرار مجلس النواب.

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠
«المعاد من مجلس النواب»

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
المادة ٤ ـ أ ـ تنشأ في وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة الكسب غير المشروع) برئاسة قاض بمرتبة قاضي تمييز يعينه المجلس القضائي وترتبط بوزير العدل وتختص بتلقي اقرارات الذمة المالية والشكاوى والبيانات والايضاحات المتعلقة بها ومعاونة الهيئات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون في اعمالها.	المادة ٤ ـ موافقة كما وردت	المادة ـ ٤ ـ يلغى نص المادة (٤) والاستعاضة عنه بالنص التالي: أ ـ تنشأ في وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع) برئاسة قاضي بمرتبة قاضي تمييز يعينه المجلس القضائي وترتبط بوزير العدل وتختص بتلقي اقرارات الذمة المالية والبيانات والايضاحات والاخبارات المتعلقة بها ومعاونة الهيئات المنصوص عليها في المادة «٦» من هذا القانون في اعمالها واقتراح الانظمة اللازمة لعملها. ب ـ تتولى الدائرة مهمة تحديد المعلومات التي تتضمنها اقرارات اشهار الذمة المالية واعداد النماذج الخاصة لهذه المعلومات وتزويد الجهات المختصة بها.	المادة ٤ ـ الاصرار على قرار مجلس النواب

هكذا منه الأصل.

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠
«المعاد من مجلس النواب»

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
ب ـ على الجهات المختصة تزويد دائرة الكسب غير المشروع بأسماء الاشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهر واحد من تاريخ سريانه او شمولهم بأحكامه. جـ ـ على الجهات المختصة تنفيذ ما تطلبه منها دائرة الكسب غير المشروع من بيانات وايضاحات ومعلومات كل في حدود اختصاصها.		جـ ـ على الجهات المختصة تزويد الدائرة بأسماء الاشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهرين من تاريخ سريانه او شمولهم بأحكامه وتنفيذ ما تطلبه منها الدائرة من بيانات وايضاحات ومعلومات كل في حدود اختصاصها.	الاصرار على قرار مجلس النواب

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠
«المعاد من مجلس النواب»

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
المادة ـ ٥ ـ أ ـ على كل من تسري عليه احكام هذا القانون ان يقدم خلال ستة اشهر من نفاذه او خلال شهرين من تاريخ انطباقه عليه اقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجه واولاده القاصرين. ب ـ وعليه ان يقدم بصورة دورية اقرار الذمة المالية خلال شهر كانون الثاني التالي لانقضاء سنتين على تقديم الاقرار السابق ويجب ان تتضمن هذه الاقرارات مصدر الزيادة في الذمة المالية.	المادة ـ ٥ ـ أولا: الفقرة (ب) تضاف عبارة: (وعند تركه الوظيفة او زوال الصفة) بعد عبارة (تقديم الاقرار السابق) الواردة فيها.	المادة ـ ٥ ـ أولا: الموافقة على الفقرة (أ) كما وردت من مجلس النواب. ثانيا: الموافقة على الفقرة (ب) كما وردت من مجلس النواب.	

هكذا من الأصل

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠
«المعاد من مجلس النواب»

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
جـ - على دائرة الكسب غير المشروع تبليغ كل من يتخلف عن تقديم اقرارات الذمة المالية في مواعيدها المقررة.	ثانيا: الفقرة (ج): تضاف العبارة التالية الى آخرها: ويجري التبليغ وفق أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية».	ثالثا: شطب الفقرة (ج) والاستعاضة عنها بالنص التالي: جـ - على الدائرة تبليغ كل من يتخلف عن تقديم اقرارات الذمة المالية في مواعيدها المقررة بوجوب تقديمها خلال شهر من تاريخ التبليغ ويجري التبليغ وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية. د - اضافة فقرة جديدة برقم د: د - اذا امتنع زوج الملزم بتقديم إقرارات الذمة المنصوص عليها في هذه المادة عن اعطاء البيانات اللازمة والتوقيع عليها وجب ان يخطر الدائرة بهذا الامتناع وعليها ان تكلف الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ تكليفه.	المادة ٥ - موافقة على قرار مجلس الاعيان موافقة على قرار مجلس الاعيان.

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠
«المعاد من مجلس النواب»

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
المادة - ٦ - يتولى فحص اقرارات الذمة المالية وتدقيق الشكاوى المتعلقة بالكسب غير المشروع هيئات الفحص والتدقيق التالية وتشكل بقرار من المجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة. أ - هيئة تشكل من ثلاثة قضاة برتبة قاضي تمييز برئاسة اقدمهم بالنسبة لرئيس الوزراء والوزراء ورئيسي مجلسي الأعيان والنواب ورؤساء المؤسسات الرسمية العامة.	المادة - ٦ - شطب هذه المادة والاستعاضة عنها بالنص التالي: المادة «٦» يتولى فحص اقرارات الذمة المالية وتدقيق الشكاوي المتعلقة بالكسب غير المشروع هيئات فحص وتدقيق يشكلها المجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة برئاسة قاضي تمييز وعضوية قاضيين بالدرجة الخاصة على الاقل، شريطة أن لا يشترك قاضي في هيئة تدقيق اقرار ذمته المالية.	المادة - ٦ - الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب مع شطب العبارة التالية الواردة في آخرها: «شريطة ان لا يشترك قاض في هيئة تدقيق اقرار ذمته المالية»، بالاضافة الى شطب كلمة «الشكاوى» الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة «الاخبارات».	المادة - ٦ - الاصرار على قرار مجلس النواب

هكذا من الأصل

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠
«المعاد من مجلس النواب»

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
ب ـ هيئة او اكثر تشكل كل منها برئاسة قاضي بمرتبة قاضي تمييز وعضوية قاضيين بالدرجة الخاصة بالنسبة لغير المذكورين في الفقرة «أ» من هذه المادة. المادة ـ ٧ ـ أ ـ للهيئات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون طلب البيانات والايضاحات والوثائق من مقدم الاقرار او من اي جهة اخرى. ب ـ اذا تبين لأي هيئة وجود دليل على كسب غير مشروع أو أي جريمة أخرى تحيل الأوراق ونتائج الفحص والتدقيق الى الجهات المختصة بالتحقيق والمحاكمة.	المادة ـ ٧ ـ موافقة كما وردت	المادة ـ ٧ ـ قرر المجلس الموافقة عليها بالشكل التالي: أولا: الفقرة ـ أ ـ تبقى كما وردت من مجلس النواب. ثانيا: اضافة الفقرة الجديدة التالية لها ووضعها كفقرة «ب» والمنقولة من المادة (٢) مع التعديل. «ب»: اذا تبين لاي هيئة أن زيادة قد طرأت على ثروة من تسرى عليه احكام هذا القانون اثناء الوظيفة أو الصفة أو ثروة زوجه أو أولاده القاصرين وكانت لا تتناسب مع مواردهم	المادة ـ ٧ ـ الاصرار على قرار مجلس النواب

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠
«المعاد من مجلس النواب»

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
المادة ـ ١٤ ـ يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة اشهر كل من قدم اخبارا كاذبا بقصد الاساءة عن كسب غير مشروع ولو لم يترتب عليه اقامة الدعوى.	المادة ـ ١٤ ـ موافقة كما وردت	فعلى الهيئة الطلب من مقدم الاقرار تقديم البيانات والايضاحات اللازمة لبيان اسباب هذه الزيادة ومصدرها. ثالثا: الموافقة على الفقرة (ب) كما وردت من مجلس النواب وجعلها فقرة (ج) بعد ترتيب الفقرات. المادة ـ ١٤ ـ الموافقة عليها كما وردت مع شطب عبارة: (ستة اشهر) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (سنة) على اعتبار ان العقوبة المقترحة أكثر مناسبة لجريمة اخبار كاذب بقصد الاساءة عن كسب غير مشروع.	المادة ـ ١٤ ـ الاصرار على قرار مجلس النواب.

مدير شؤون مجلس الأعيان
نذير عطيات

السيد الامين العام:

٤ ـ قرارات اللجان :

اولا : اللجنة المالية :

أ ـ قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٣/١/١٨ بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣ .

دولة رئيس المجلس: شكراً، الآن معالي مقرر اللجنة المالية ليتلو على المجلس تقرير اللجنة وتوصياتها .



السيد سالم مساعدة مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس،
حضرات الأعيان المحترمين،

لقد أحال مجلس الأعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/١/١٢ مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣ كما ورد من مجلس النواب الموقر الى اللجنة المالية لدراسته وابداء الرأي فيه تمهيداً لأتخاذ القرار بشأنه من قبل مجلسكم الكريم .

عقدت اللجنة اجتماعات في ١٣ و ١٩٩٣/١/١٤ برئاسة معالي مقرر اللجنة السيد سالم مساعده وفي ١٦ و ١٩٩٣/١/١٨ برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الأعيان وحضور المقرر واعضائها اصحاب المعالي والسعادة السادة :ـ

د. صبحي امين عمرو، محمد رسول الكيلاني، ابراهيم أيوب، جمعه حماد، الحاج محمد علي بدير، حمد الفرحان، د. كمال الشاعر، وابراهيم تقي الدين .

وقد شارك في بعض هذه الأجتماعات ومداولاتها من اعضاء المجلس اصحاب المعالي والسعادة السادة :ـ بشير الصباغ، عبد الله صلاح ونجيب الرشدان .

وبناء على دعوة من دولة رئيس مجلس الأعيان ومن معالي مقرر اللجنة فقد حضر اجتماعات اللجنة في ١٤ و ١٩٩٣/١/١٦ معالي السيد باسل جردانة وزير المالية وعطوفة الدكتور محمد الصمادي مدير عام دائرة الموازنة العامة والسيد عبد الرحمن العجلوني مساعد مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ورغبة من اللجنة المالية لمجلسكم الكريم في تسهيل عملها وانجاز المهمة المناطة بها في الوقت المناسب وترسيخاً لمبدأ التعاون بين مجلس الأعيان والنواب فقد حضر مقرر اللجنة السيد سالم مساعدة وعضو اللجنة الدكتور كمال الشاعر كامل اجتماعات اللجنة المالية لمجلس النواب وشاركا في الأستيضاح من اصحاب المعالي وزراء المالية والأشغال العامة والصحة والمياه والزراعة وعطوفة رئيس الجامعة الأردنية

الذين حضروا تلك الأجتماعات عن الكثير من الأرقام والسياسات الواردة في مشروع قانون الموازنة وعن توجهاته في السنة المالية القادمة والأهداف التي تعمل الحكومة من خلاله على تحقيقها .

لقد تدارست اللجنة المالية مشروع قانون الموازنة في ضوء خطاب الموازنة الذي قدمه معالي وزير المالية وتقرير اللجنة المالية في مجلس النواب واجابات اصحاب المعالي لها حول مشروع القانون ورد سيادة رئيس الوزراء ورد معالي وزير المالية على مجلس النواب بعد الأنتهاء من مناقشتهم مشروع القانون واجابات معالي وزير المالية لدى مناقشته من اعضاء اللجنة المالية لمجلسكم الكريم، وقد اعتمدت اللجنة في تقريرها هذا الأرقام والنسب التي وردت في الموازنة والخطاب واجابات الوزراء المختصين .

دولة الرئيس،
حضرات الزملاء المحترمين،

لقد جرى اعداد موازنة ١٩٩٢ ضمن برنامج اقتصادي متوسط المدى وسياسات اقتصادية ومالية ونقدية تهدف الى تحقيق هدفين كبيرين هما الأعلى في سلم الأولويات الوطنية في المدى المتوسط :ـ

أولاً: الغاء الأختلالات الداخلية والخارجية الناتجة عن زيادة الأستهلاك بالمقارنة مع الناتج المحلي الأجمالي بهدف الوصول بها الى حالة التوازن. . . الأختلال الداخلي الذي يتمثل بالعجز بالموازنة، والأختلال الخارجي الذي يتمثل بالعجز في ميزان المدفوعات .

ثانياً: تحقيق نسبة معقولة للنمو الأقتصادي تستمر في التزايد لتوفير المزيد من فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين .

اننا، إذ نعرب عن التقدير للأداء المالي والأقتصادي الذي اتسمت به موازنة عام ١٩٩٢ فاننا نتفق مع ما ورد في خطاب الموازنة من ان التحول الجوهري في الاداء الأقتصادي في مختلف قطاعاته لم يكن ليتحقق لو لا الألتزام خلال الفترة الأخيرة، ومنذ عام ١٩٨٩ بالسياسات الأقتصادية والمالية والنقدية التي اعتمدتها الحكومة مما ادى الى التقدم نحو التوازن المالي والنقدي للأقتصاد الوطني والى اعادة الثقة في هذا الأقتصاد وتحقيق الملاءة المالية على المستويين الداخلي والخارجي مما ساهم في اعادة المدخرات الوطنية من الخارج وزيادة حجم الأستثمار في مختلف القطاعات الأنتاجية .

دولة الرئيس،
حضرات الزملاء المحترمين،

لقد تم اعداد موازنة عام ١٩٩٢ بناء على توقعات تضمنت نموا حقيقياً للناتج المحلي الأجمالي بنسبة تتجاوز ٣٪ ، وتخفيضاً في معدل التضخم وتقليصاً في عجز الموازنة بالأرقام المطلقة. وكنسبة من الناتج المحلي الأجمالي، مع حدوث تحسن مرض في الميزان التجاري وتحسن في ميزان الخدمات، واستقرار سعر صرف الدينار مع الأستمرار في بناء احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية. وبمقارنة الأداء الفعلي للأقتصاد الوطني الكلي وللمالية العامة للعام ١٩٩٢ مع هذه التوقعات التي وردت في خطاب الموازنة يتبين ما يلي:ـ

بالنسبة للمالية العامة، انخفض العجز المقدر لعام ١٩٩٢ بدون المنح وباستبعاد الأيرادات غير المتكررة من مبلغ ٣٨٨ مليون دينار الى حوالي ١١٤ مليون دينار. وقد تحقق هذا الأنخفاض نتيجة زيادة في الواردات المحلية، قدرها ٢٠٨ مليون دينار فبلغت ١٠٤٠ مليون دينار اي بفائض قدره ١٠٨ مليون دينار عن النفقات الجارية الفعلية والبالغة ٩٣٢ مليون دينار.

ويمثل هذا العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي، حوالي ٨٪، في حين كان ١٧ر٧٪ عام ١٩٩١.

أما بالنسبة للناتج المحلي الأجمالي فقد حقق نسبة نمو حقيقية، بعد استبعاد اثر الضرائب غير المباشرة، قدرها ٦ر٨٪ في حين كان متوقعاً له ان ينمو بنسبة قدرها ٣٪ بالأسعار الثابتة.

وفي الوقت الذي انخفض فيه معدل دخل الفرد للأربعة أعوام، بين نهاية عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ وهي الفترة التي انخفض فيها سعر صرف الدينار من ٦٣٥ ديناراً الى ٤٨٠ ديناراً في السنة، بالأسعار الثابتة، اي بنسبة ٤٠٪، فقد تمت السيطرة على هذا الأنخفاض بالرغم من الأثار السلبية لحرب الخليج على الأقتصاد الأردني واقتصر للعامين ١٩٩١، ١٩٩٢ على ٥٪ فقط، الأمر الذي يعزز تحقق النمو المتوقع لعام ١٩٩٣ والمقدر بنسبة ٧٪ كما ورد في خطاب الموازنة والذي يحقق ولأول مرة منذ اكثر من عشر سنوات من الأنخفاض ارتفاعاً في معدل دخل الفرد بنسبة تزيد على ٣٪.

أما فيما يتعلق بميزان المدفوعات فان الأداء الفعلي لعام ١٩٩٢ قياساً بالأداء المقدر في مطلع العام، فهو مزيج من المؤشرات الأيجابية والسلبية. وفي طليعة الأيجابيات ان حصيلة عمليات ميزان المدفوعات تظهر فائضاً يقارب ١٠٠ مليون دولار، نتج من تحويل العائدين لجزء من مدخراتهم الى الدينار الأردني. أما بالنسبة للسلبيات، فأن في طليعتها الزيادة الكبيرة في حجم المستوردات مما أدى الى وصول العجز التجاري الى حوالي ١٧٠٠ مليون دولار اي بزيادة عن عام ١٩٩١ قدرها ٥٠٠ مليون دولار. وبالرغم من فقدان سوق العراق، والتراجع في اسواق دول الخليج، والمصاعب التي تواجه السوق العالمية للفوسفات، اكبر صادرات الأردن، فقد تمكنت الصادرات الأردنية عام ١٩٩٢ من استعادة حجمها، بالأسعار الثابتة، للفترة السابقة لحرب الخليج. وهذا يشكل انجازاً ملحوظاً للمصدرين الأردنيين في تنويع المنتجات وتوسيع الأسواق.

أما بالنسبة للتضخم فقد انخفض الى حوالي ٤٪ مقارنة مع نسبة ٢ر٨٪ عام ١٩٩١. ونأمل ان تستمر السياسات التي ادت الى هذا الأنخفاض والقائمة على ضبط الأنفاق الحكومي والائتمان الوطني، وضبط الاسعار ومنع الاحتكار.

وقد لاحظت اللجنة الأرتفاع الكبير في السيولة لدى البنوك المرخصة بالدينار وبالعملات الأجنبية والتي تزيد من ملاءة الأردن وتوفر فرصاً اكبر للائتمان لغايات الأستثمار، ولكنها ايضاً تشكل مصدراً للقلق اذا توجهت

استخداماتها نحو الأستهلاك. ولا شك في أن السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي في تقييد الائتمان كانت ناجحة في الحد من اية نتائج تضخمية لهذا الأرتفاع.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية، فقد جرى انخفاضها، اذ نهجت الحكومة مجموعة من السياسات الناجحة تضمنت اعادة جدولة الديون، واستبدال بعضها بقروض اخرى شروطها ايسر واسعار فائدتها اقل، وشراء بعض الديون الخارجية الحكومية والتجارية بخصم كبير. وقد أدت هذه السياسات الى انخفاض رصيد القروض المتعاقد عليها وغير المسددة في نهاية عام ١٩٩٢ الى ما نسبته ١٤٢٪ من الناتج المحلي الأجمالي بعد ان كانت هذه النسبة ١٨١٪ في نهاية عام ١٩٩١ و٢٢٣٪ بنهاية عام ١٩٨٩. واننا نجد اداء السنوات الثلاث الأخيرة مؤشراً واضحاً الى ان تخفيض المديونية في السنين القادمة الى حدود أمنة، كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي، هو هدف ممكن التحقيق. أما بالنسبة لخدمة الدين الخارجي من اقساط وفوائد فقد كانت تعادل ١٤٪ من قيمة الصادرات عام ١٩٩٢ و ٢١٪ عام ١٩٩١. وتشير الأرقام الى ان قيمة خدمة الدين بالأرقام المطلقة خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠، ستكون بمعدل سنوي قدره حوالي ٦٠٠ مليون دولار بالأضافة الى الفوائد الأمر الذي يقتضي الأستمرار في بذل الجهد لأعادة جدولة الديون ومحاولة الغاء بعضها او تخفيضه كي لا تزيد خدمة الدين العام كنسبة من قيمة الصادرات بشكل ملحوظ عن النسبة المقبولة والمريحة وهي بحدود ١٥٪.

وفي هذا الأطار فاننا لا بد ان نشير الى قضية بالغة الخطورة، وهي التحدي الكبير الذي يواجه الوطن لتأمين التمويل اللازم للأستثمارات الضخمة اللازمة لتطوير البنية التحتية الأنشائية والأجتماعية بحيث تستوعب الزيادة الحادة في الطلب والناتجة عن الزيادة المفاجئة بالسكان بعودة العائدين بالأضافة الى الزيادة الطبيعية والحاجة الى تحديث هذه البنية التحتية كي تستمر في توفير قاعدة ملائمة للتنمية والأستثمار. ويجب ان لا يغيب عن اذهاننا ان الألتزام بمثل هذه الأستثمارات الضخمة، على خلفية من المديونية المرتفعة، تثير بالحاح تنفيذ الأجراءات التي لا بد من اتخاذها لتحقيق استرداد كلفة هذه الأستثمارات، الرأسمالية منها والجارية، من مستخدميها والمستفيدين منها، وذلك لمنع تأثيرها على حجم المديونية الخارجية المرتفعة للدولة من جهة، مع مراعاة ذوي الدخل المحدود من جهة اخرى.

دولة الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين،

ان الخطة السنوية التي تم وضع موازنة ١٩٩٣ على اساسها تهدف الى تحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الأجمالي بنسبة ٧٪، واحتواء معدل التضخم في مستواه لعام ١٩٩٢ أي بنسبة ٤٪، والحد من عجز الحساب الجاري بحيث لا يتجاوز ما نسبته ١٠٪ من الناتج المحلي الأجمالي، وتحسن في حجم الصادرات الوطنية.

وتعرب اللجنة عن تقديرها في هذا المجال للخطوة التي اتخذتها الحكومة عند اعادة شراء الدين من الأتحاد السوفيتي بأن خصصت جزءاً

من الثمن يجري تسديده بسلع اردنية تصدر الى مجموعة الدول التي كانت تشكل سابقاً جزءاً من الأتحاد. وتتمنى اللجنة على الحكومة الأستمرار باتخاذ خطوات مماثلة في مناطق اخرى من العالم، اذ ان اتاحة الفرصة لدخول منتجاتنا اسواقاً في الخارج يفسح لها المجال كي تحقق لنفسها موطىء قدم ثابت فيها وامكان الأستمرار في تسويق منتجاتها اليها.

وفي الوقت ذاته فان اللجنة تنظر بشي من القلق الى انخفاض التحسن في الواردات المحلية في ميزانية ١٩٩٣ حوالي ٣٪ فقط، بينما ترتفع النفقات الجارية المقدرة بنسبة ٦٪. اننا نعتبر هذا مؤشراً سالباً نأمل ان لا يتكرر في المستقبل، اذ انه يتعارض مع ما نهدف اليه، وهو تحقيق نسبة نمو في الواردات تفوق نسبة الزيادة في النفقات. وهذه هي المرة الأولى التي لا يحصل فيها تحسن، بعد اربع سنوات من التحسن المستمر.

ومن توقعات عام ١٩٩٣ ايضاً استمرار التحسن في ميزان الخدمات واستقرار سعر صرف الدينار دون حدوث اي تراجع في احتياطيات المملكة اذا ما امكن اعادة جدولة التزامات القروض الخارجية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣، وانخفاض المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي الى حوالي ١٢٧٪ في نهاية ١٩٩٣.

دولة الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين،

ان تطبيق السياسات الأقتصادية والمالية والنقدية التي اعتمدتها الحكومة منذ عام ١٩٨٩، والمستمرة لعام ١٩٩٣، قد مكن الأردن من تحقيق خطوات على الطريق الى معالجة الأختلالات المالية الداخلية والخارجية مما سوف يؤدي، مع استمرار تطبيق هذه السياسات، الى ازالة بعضها وتخفيض الأخر دون خط الخطر في السنوات الخمس القادمة.

اولاً: انخفاض العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي من ٢٨٪ عام ١٩٨٨ الى ١٧٪ عام ١٩٨٩ ثم الى ٨٪ عام ١٩٩٢، اذا استثنينا الواردات غير المتكررة. كما ان هذا العجز سوف لا يزيد عن ٨٪ عام ١٩٩٣، ثم يستمر بالهبوط تدريجياً ليصل الى ٥٪ عام ١٩٩٨. ويعتبر اي عجز في الموازنة بنسبة ٥٪ او اقل هو بمثابة الغاء للأختلال الداخلي، اذ تستطيع الحكومة ان تتحكم به وفقاً لسياساتها الأقتصادية التي قد تتجه الى التوسع لغايات التنمية، او الأنكماش لغايات الحد من التضخم في حال تفاقمه.

ثانياً: هبوط نسبة التضخم من ٧ر٢٥٪ عام ١٩٨٩ الى ٤ر٨٪ عام ١٩٩١ والى ٤٪ عام ١٩٩٢، ومن المتوقع ان تبقى هذه النسبة في حدود ذلك عام ١٩٩٣ وهو المستوى الذي يعتبر مقبولاً في المقاييس الدولية.

ثالثاً: انخفاض الرصيد الصافي للديون الخارجية المسحوبة وغير المسددة كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي من ٢٢٣٪ عام ١٩٨٩ الى المستوى المتوقع عام ١٩٩٣ وهو ١٢٧٪.

رابعاً: انخفاض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الى اقل من ١٠٪ عام ١٩٩٣، واستمرار انخفاضه ليتحول الى فائض

عام ١٩٩٧.

اما احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية فقد ارتفعت من سالب عام ١٩٨٨ الى مستوى مقبول حيث بلغت ما يقارب ١١٠٠ مليون دولار بنهاية عام ١٩٩٢.

ان تطور المؤشرات المذكورة اعلاه في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٢ تظهر بكل تأكيد ان النهج الذي اعتمدته الحكومة قد حقق النتائج المخططة له. كما تدل هذه المؤشرات أن استمرار الحكومة بتنفيذ السياسات الأقتصادية والمالية والنقدية المعتمدة سوف يحقق الأهداف المستقبلية المرسومة. وفي هذا الأطار فاننا نعتبر ان موازنة عام ١٩٩٣ جاءت وفقاً لهذا المعيار.

دولة الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين،

لقد بينا ان الأردن قد حقق انجازات كبيرة في الطريق المؤدي الى الغاء الاختلالات المالية الداخلية والخارجية، وتحقيق استقرار سعر صرف الدينار، وضبط التضخم مما يكون قاعدة صلبة للنظر في القضايا المصيرية الأخرى، والتي اصبح بالأمكان الأن البدء بالتصدي لها. واننا نورد فيما يلي رأي اللجنة في هذه القضايا وتحليلاتها وتقديم عدد من التوصيات بشانها.

١ - البطالة والفقر والأمن الأجتماعي :-

ان الهدف الحقيقي للتنمية هو تحسين مستوى معيشة الشعب. وقد سبق واشرنا الى ان معدل دخل الفرد هبط في الفترة بين سنة ١٩٨٦ وسنة ١٩٩٢ بما يقدر بنسبة ٤٥٪. واستناداً الى التجارب العالمية، فان كل انخفاض في الدخل الاجمالي يؤثر في الطبقات ذات الدخول الدنيا من فئات الشعب باكثر من معدلاته. اما اهم مظاهر هذا الأنخفاض فهو ارتفاع البطالة وانتشار الفقر. واننا نستدل من الأحصاءات والتقارير والدراسات المتوفرة ان ٤٠٪ - ٥٠٪ من السكان يعيشون اما تحت خط الفقر او على حدوده. ولذلك فاننا نرى ان ما هو موجود من شبكة للأمن الاجتماعي والتي ينبغي توفيرها لضمان الأستقرار في المجتمع من النواحي الأجتماعية والأمنية والسياسية هو دون المستوى الضروري. ذلك ان الزيادات في المخصصات الموجهة نحو الجوانب الأجتماعية ذات العلاقة بالفقر هي ادنى بكثير من حجم مشكلة الفقر، خاصة وان هذه الظاهرة، كما سنبين فيما بعد لا يمكن ان نتوقع حلاً جذرياً لها الا ضمن خطة بعيدة المدى تشتمل على اعطاء الأولوية لاحتوائها والتخفيف من معاناة الطبقة ذات الدخل الأدنى في المجتمع.

وبالأضافة الى قلة الموارد المالية قياساً بحجم المشكلة فان مؤسسات التنمية الأجتماعية تفتقر الى العناصر المدربة والكفؤة، كما تفتقر الى انظمة العمل التي تحقق تواجد الدولة الأجتماعي في شتى انحاء البلاد حيث تكون الجهة الأكثر التصاقاً بالشعب والأسرع في التعرف على حاجاته الأجتماعية والأنسانية الماسة والأكثر كفاءة في تأديتها.

ان ما تحتاج اليه البلاد هو قيام شبكة اجتماعية للدولة يشعر المواطنون بوجودها ويثقون بنزاهتها والتزام العاملين بها فيتأسس لديهم الحس بالأمن الأجتماعي والثقة بالمستقبل مما يمكنهم من تحمل السنوات القادمة حتى ولو كانت او بقيت المعونات المقدمة اقل من الحاجة

الفعلية نظراً للأوضاع المالية العامة للدولة.

أما القضية الثانية الكبرى، وهي البطالة، فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل الى نسبة مرتفعة في كل مقياس، حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل وفقاً لمصادر وزارة العمل بحوالي ١٦٠ الفاً، فضلا عن أن الزيادة السنوية في القوة العاملة تفيض عن فرص العمل التي تتوفر سنوياً في القطاعين العام والخاص.

وفي الوقت الذي تزداذ فيه اعداد الأردنيين العاطلين عن العمل، تزداد ايضاً اعداد العمالة الوافدة، التي ارتفعت من ١٤٣ الف عام ١٩٨٥ الى ١٧٦ الف عام ١٩٩١، كما ان كل المؤشرات تدل على ان الزيادة في العمالة الوافدة ما زالت مستمرة. اما اسباب البطالة هذه، الهيكلي منها والسلوكي، فانها ما زالت قائمة بجميع اشكالها.

وعندما نسعى الى الوصول الى حل لهذه المشكلة الخطيرة نجد انه يكمن فقط في التنمية الأقتصادية المستمرة بنسب مرتفعة ولفترات طويلة من الزمن.

انه لا شك لدينا ان السياسات الأقتصادية والمالية والنقدية المعتمدة من الدولة توفر قاعدة اساسية لتحقيق النمو الأقتصادي. ولكن علينا ان ندرك ان توفير القاعدة للنمو بحد ذاتها لا يأتي بالضرورة بالنمو بالمستويات التي يحتاج اليها المجتمع للنهوض بنفسه. وان اللجنة ترى ان النمو الأقتصادي وسياسة التعليم هما قضيتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً.

٢ـ النمو الأقتصادي وسياسة التعليم :ـ

لدينا ما يكفي من التجارب الأنسانية نسترشد بها في تحقيق اهدافنا في هذا المجال دون ان ندخل او نحاول ان ندخل في تجارب جديدة.

على مدى العصور، كانت ولا تزال هنالك اربعة عناصر للأنتاج وهي الموارد الطبيعية، ورؤوس الأموال، وتكنولوجيا الأنتاج، وقوى عاملة تتمتع بمستوى من التعليم والمهارة. وقد شهدت التطورات العالمية تغييراً في الأهمية النسبية لهذه العناصر، ولا سيما في عصرنا الحالي، عصر الثورة الألكترونية والأتصالات. فقد تراجعت اهمية الموارد الطبيعية الى المرتبة الأخيرة في الأهمية، بعد ان كانت في المرتبة الأولى في عصور سابقة، كما انتفت ضرورة امتلاك هذه الموارد الطبيعية على التراب الوطني، اذ نشهد دولاً عديدة على رأسها اليابان، لا تمتلك اية موارد طبيعية، وتقع قدرتها الأقتصادية ومعدل دخل الفرد فيها في طليعة الدول.

وينطبق نفس التغيير النسبي على رؤوس الأموال التي كانت محصورة في الدول الغنية التي استمرت في السابق في التقدم دون سواها. أما اليوم، فقد اصبحت سوق رأس المال سوقاً عالمية واحدة تتحرك بحرية وسرعة منقطعة النظير في جميع انحاء العالم.

أما العنصر الثالث من عناصر الأنتاج وهو التكنولوجيا المتقدمة، فأن فوائد امتلاكها كانت تنحصر ولفترات طويلة في الدول المتقدمة وحدها التي تجري فيها الأختراعات العلمية، يتبعها التطوير التكنولوجي وصولاً الى الأنتاج التجاري. أما الأن، فقد اصبحت الأختراعات

ملكاً للعالم وليست محصورة بالدول التي تم فيها هذه الأختراعات، واصبحت القدرة على الأستفادة منها وتطبيقها في متناول اليد لكل الدول التي تتمتع قوى العمل فيها بمستوى مرتفع من التعليم. وبذلك اصبح التطبيق التكنولوجي في تصنيع منتجات تلبي طلب السوق ذا اهمية كبرى في تحقيق دخول كبيرة للدول التي تمتلكه عن طريق ارتقاء المستوى العلمي لقواها العاملة.

ان هذا يقودنا الى العنصر الرابع من عناصر الأنتاج وتكوين الثروة، والذي اصبح في المقدمة، وهو توفر موارد بشرية متفوقة. فمن الثابت ان اليابان ودول شرق أسيا قد حققت تقدماً اسطورياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تحقق النجاح الأقتصادي الباهر في جميع هذه الدول بسبب تطوير سياسات التعليم فيها مما مكنها من الأرتقاء بقوى العمل الى مستويات متفوقة.

ولذا، فان اللجنة ترى ان وضع برنامج شامل وجذري للأصلاح التربوي والتعليمي يقع في أعلى أولويات الوطن. وترى اللجنة ايضاً ان الأردن، كسائر الدول العربية والعديد من دول العالم الثالث، تواجه تحدياً كبيراً. فالزيادة السكانية تفرض علينا تنمية مستمرة، ذات معدلات عالية، تستطيع ان تلبي حاجات الزيادة الطبيعية في السكان، وتستطيع في نفس الوقت ان تحدث تحسنا ملموساً في حياة المجتمع وزيادة حقيقية في دخول افراده.

كما اننا نواجه تحدياً اخر لسبب لا يقل اهمية وخطورة. فالعالم يتجه نحو تحرير التجارة الدولية ورفع الحواجز بين الأسواق، كي يصبح العالم سوقاً واحدة يتنافس فيها الجميع، ويبقى فيها ويتقدم من يقدرون على التجديد والتطوير، ويخرج منها العاجزون عن اللحاق بركب التقدم.

ولن يقدر على هذا التحدي سوى مجتمع قادر على تحقيق تنمية متواصلة تتسع قاعدتها الى اقصى قدر ممكن، ولقوة عمل ترقى قدراتها الى مستويات عالية من المهارة والأنضباط والأتقان وحسن استخدام التطبيقات العلمية في مناحي الأنتاج المختلفة، وتتمكن من التعامل مع احدث الأساليب التكنولوجية في الصناعة والزراعة.

ان الأرتقاء بقوة العمل الى هذا المستوى تقتضي تغييراً وتطويراً شاملا لكل مؤسسات التعليم والتدريب ابتداء من التعليم الأبتدائي الى التعليم العالي. ومن عناصر هذا البرنامج الطموح نورد الأتي :ـ

- تطوير اداء المعلم الأردني، واعادة تدريبه، ضمن برنامج تشترك فيه وزارة التربية والتعليم والجامعات وتستعين فيه بمؤسسات التعاون الثقافي في الدول المتقدمة.
- تحسين اوضاع المعلمين.
- تطوير المناهج وادخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة في التعليم وعودة الأنشطة التربوية ورعاية المواهب، وحذف الموضوعات الهامشية، وتوجيه مزيد من الأهتمام الى العلوم الطبيعية والرياضيات واللغات، وخاصة لغتنا العربية التي تدنى مستوى ادائها لدى خريجي مدارسنا الى حد غير مقبول.

- التوسع في التعليم المهني والفني، وتطويره لتلبية سوق العمل وحاجات المجتمع.

- ترميم واصلاح وبناء المدارس الحديثة في التصميم والتجهيز.

- التركيز على الثقافة كركن اساسي للأصلاح في التعليم، بدونه لا يتحقق الأستخدام الأفضل للمهارات الذهنية والملكات التي اكتسبها الفرد في مرحلة الدراسة والتحصيل.

- اجراء اصلاح شامل في جامعاتنا الوطنية والتقدم بها الى المستويات العالمية العليا. وكخطوة اولى فانه من الضروري اجراء وقف فوري لحالة التدهور والعمل على حصر اعداد المقبولين سنوياً بما يتناسب مع الأمكانات المتوفرة من حيث كفاية الأساتذة والمباني الملائمة والمكتبات والتجهيز والمختبرات وغيرها من الخدمات. وكذلك لا بد من اصلاح نظام قبول الطلاب في مختلف الكليات في جامعاتنا الوطنية ليتوفر في جميعها المستوى المرتفع من التعليم.

ان النتيجة الحتمية لرفع مستوى التعليم هي زيادة انتاجية العامل الأردني واتساع افاق قدرته على الأنتاج مما يؤدي حتماً الى زيادة الأنتاج وتنويعه وبالتالي تحسين مستويات الأجور، مع استقرار اسعار المنتجات.

ان توفر قوة عمل اردنية متفوقة سوف يمكن من اجتذاب المستثمرين ويوسع قاعدة الأنتاج شريطة توفير الأنفتاح للأستثمار وتشجيعه. وترى اللجنة ان هذا يتعزز بوضع تشريع يرعى الأستثمار ويستهدف التنمية ويخلو من البيروقراطية، وتوصي الحكومة بوضعه في أقرب فرصة. كذلك تؤيد اللجنة الأستمرار في السياسة النقدية المتجهة نحو التخفيف من القيود على التحويلات النقدية من والى الدينار. ونأمل ان نتمكن في وقت قريب من تحقيق التحرير الكامل من هذه القيود ليصبح الدينار الأردني عملة قابلة للتحويل. وما من دولة على الاطلاق نهجت هذه السياسة وهاجرت منها الأموال الى الخارج. كما انه ما من دولة شددت القيود الا وهربت رؤوس اموالها.

وان اللجنة على يقين بأن المزيد من الأنفتاح في السياسة النقدية المتعلقة بتحويل العملة سوف يزيد من عودة المدخرات الوطنية الموجودة في الخارج للمقيمين والمغتربين، والتي بتقديرنا تبلغ اضعاف ما جرى تحويله فعلياً في العامين الماضيين.

٣- الزراعة :-

لقد بذلت جميع الحكومات المتعاقبة في العقود الماضية وعوداً لتحقيق تنمية حقيقية لهذا القطاع، كما بذلت جهوداً وانفقت اموالاً على استثمارات واسعة في جميع مناحي الحياة الزراعية من حفر أبار وانشاء سدود وشبكات ري ومراكز ارشاد زراعي وغيرها من النشاطات. الا انه وللأسف كانت النتائج الفعلية لذلك قاصرة بحد كبير عن وعود الحكومات وجهودها وانفاقها، الأمر الذي يقتضي اجراء دراسة عميقة وشاملة للأسباب الكامنة وراء هذا القصور. وفي ضوء ذلك، فان اللجنة ترى ايلاء هذا الموضوع اهتماماً خاصاً وتقديم توصية للحكومة لتقويم جميع السياسات

والأجراءات والخروج بخطة شاملة للنهوض بهذا القطاع الذي يمثل نسبة كبيرة من المواطنين ومن النشاط الأقتصادي الوطني.

٤- شبكة الطرق في المملكة :-

يبلغ حجم الأستثمار الوطني في شبكة الطرق في المملكة اكثر من ١٢٠٠ مليون دينار، بينما جرى تخصيص حوالي ستة ملايين دينار فقط للصيانة الوقائية والعادية، اي ما يعادل أقل من نصف بالمائة من حجم الأستثمار الوطني. ان هذه المخصصات المحدودة لا يمكن ان توفر لوزارة الأشغال العامة القدرة على القيام بهذا العمل الهام والذي يجب ان يهدف لتأمين حماية حقيقية لهذا الأستثمار.

ولا بد هنا من الأشارة الى ان طبيعة الأشغال التي تتكون منها انشاءات الطرق تقتضي اجراء اعمال الصيانة والحماية السنوية المستمرة والمحكمة، اذ أن اي تأخير او تعطيل للقيام بها ولو لسنة قد يهدد بنيتها الأساسية ويرفع كلفة اصلاحها اضعافاً مضاعفة. ولذلك فان اللجنة توصي باعطاء اولوية لهذا الأمر على انشاء طرق جديدة.

كما توصي بان يعاد النظر بصورة جذرية باسس الصيانة الوقائية المعتمدة لدى وزارة الأشغال العامة بحيث تكون اسساً شاملة تستند الى دراسات وفحوصات ميدانية كاملة. وفي هذا الأطار، فاننا نعرب عن تقديرنا لأهمية الطريق الرئيسي الذي يربط عمان باربد. وحيث ان مسار هذا الطريق يعبر منطقة غير مستقرة من حيث تكوينها الجيولوجي فاننا نرى انه من الضروري استكمال جميع الدراسات بصورة وافية وبالدقة والعمق الكافيين لضمان سلامة المنشأ وثباته بعد انجازه. ونظراً للكلفة الوطنية المرتفعة لتحويلات السير، فاننا نوصي بتحسين الوصلات المؤقتة والتي جرى وضعها اصلاً على اساس مواعيد مبكرة لأنجاز المشروع، وذلك للتخفيف بقدر الامكان من هذه الكلفة.

٥- الأمن الوطني :- ان من معالم قوة الأردن قواته المسلحة، ورعاية القائد لها على الدوام، واحاطتها بمشاعر الاعتزاز والتقدير، وتوجيه عناية متميزة لها، لتوفير ما هي جديرة به من دعم، ومدها باسباب القوة تمكيناً لها من القيام بواجبها المقدس للدفاع عن الوطن، كما ان جميع الأهداف التي يتطلع الأردن للوصول اليها من خلال برامجه وموازناته لا يمكن تحقيقها الا بشيوع الأمن ودوام الأستقرار. وهكذا فان تطوير اجهزة الأمن نوعاً واعداداً وتأهيلاً للقيام بواجباتها على اكمل وجه لحماية امن الدولة وتوفير امن المواطن والمحافظة على كرامته وصون حريته واجب وطني يستدعي كل دعم مادي ومعنوي ممكن ويستحق كل العناية والبذل والتقدير على الدوام.

٦- التطوير الأداري :-

ان اللجنة ترى ان يقدم المجلس الكريم توصية باتخاذ الخطوات الشجاعة لأزالة حالة الترهل من خلال الغاء البطالة المقنعة التي يعاني منها الجهاز الأداري وتحمل المعاناة الأجتماعية الناجمة عن ذلك في الأمد القصير، في سبيل جني ثمار ايجابية على المستوى الوطني في الأمد الأبعد. واننا نرى ان في هذه الأجراءات باباً اضافياً يمكن الحكومة من تحسين اوضاع

العاملين لديها، بالأضافة الى التحسين الذي يمكن تحقيقه من خلال الزيادة المتوقعة في الواردات، عندما يتأكد حصولها.

دولة الرئيس،

حضرات االأعيان المحترمين،

وفي ضوء ما تقدم فان اللجنة تتقدم الى المجلس الكريم بالتوصيات التالية:ـ

١ـ الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٣ كما ورد من مجلس النواب، واقرار التوصيات والملاحظات الواردة في هذا التقرير.

٢ـ تقديم الشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم والأشادة بجهوده الخيرة التي يواصل القيام بها وفي اصعب الظروف واقساها لتوفير جميع اسباب المنعة للأردن سواء السياسية منها أو العسكرية او الأقتصادية، مما جعل جلالته مصدراً ثابتاً لثقة المواطن بمستقبله وأمن وطنه.

٣ـ الأشادة بالعمل الدؤوب الذي يبذله سمو الأمير الحسن ولي العهد المعظم في جميع المحافل الدولية لترسيخ صورة الأردن المشرقة وتعزيز قدراته الأقتصادية والمالية.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أمين عام مجلس الأمة — اللجنة المالية
صالح الزعبي

١٩٩٣/١/١٨

السيد الأمين العام:

ب. مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٣/١/١٨، وكذلك مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الأستاذ المقرر، والأن بعد ان استمعتم ايها المجلس الكريم الى تقرير اللجنة المالية وتوصياتها فأن الباب يكون مفتوح والمجال واسع لمن يود الحديث في هذه الموازنة وما يتصل بها. تسجل طلبات الكلام. السيد الأمين العام تقرأ اسماء الذين يودون الكلام.

السيد الأمين العام: طلب الحديث حول بند الموازنة اصحاب المعالي والسعادة:

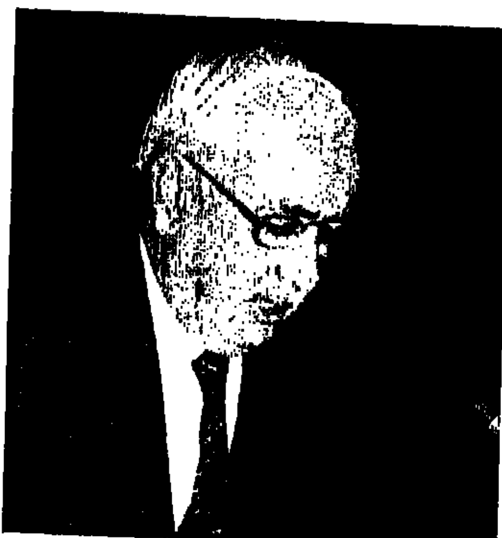
١ـ السيد عمر النابلسي
٢ـ السيد حسني عايش
٣ـ السيد خلف ابو نوير
٤ـ السيد نواف القاضي
٥ـ السيد امين شقير
٦ـ السيد حمد الفرحان
٧ـ الدكتور اسحق الفرحان

دولة رئيس المجلس: الذين يطلبون الكلام سبعة من الأخوة الأعيان هم:

١ـ الشيخ خلف او نوير
٢ـ الأستاذ حسني عايش
٣ـ الشيخ نواف القاضي
٤ـ الأستاذ عمر النابلسي
٥ـ الأستاذ امين شقير
٦ـ معالي الدكتور اسحق الفرحان
٧ـ الأستاذ حمد الفرحان

وكنت اود ان ارجو والفت النظر للسادة

الأعيان ان نواصل جلستنا حتى النهاية بسبب اهمية الموازنة وما يدور حولها، نبدأ بالأستاذ حسني عايش.



السيد حسني عايش: بسم الله الرحمن الرحيم.

«رب اشرح لي صدري. ويسر لي امري. واحلل عقدة من لساني. يفقهوا قولي» «صدق الله العظيم».

دولة الرئيس،

حضرات الأعيان المحترمون، هذه كلمة باسم اصحاب المعالي والسعادة الأستاذ محمد عودة القرعان والأستاذ حمد الفرحان والدكتور سعيد التل وبأسمي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد،

فانه لمن دواعي الغبطة والسرور ابتداءً رؤية برنامج التصحيح الأقتصادي ينجح ويحقق اهدافه المرحلية وعلى راسها، ولأول مرة في تاريخ البلاد، تغطية الأيرادات المحلية المقدرة لعام ١٩٩٣ لجميع النفقات الجارية التي تمثل انفاق الخزينة الأستهلاكي، بالأضافة الى مساهمتها في تمويل ما يقرب ال ٥٠٪ من التكوين الرأسمالي الحكومي.

ان هذا، ان تم، لأنجاز عظيم ستذكره الأجيال القادمة اذا استمر لتطور في الأنتاج كماً ونوعاً، وتحسن في تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وخفض في الأستهلاك العام لأنتيجة لأمعان في زيادتها واثقال اضافي لكاهل المواطنين بها المثقل اصلاً ب ١٥٦ رسماً و ١٦ ضريبة، لكن لا يدخلها كل مواطن طبعاً.

ومما يجعل لهذا الأنجاز قيمة ومغزى تحققه رغم الأبعاد السلبية لأزمة الخليج وحصار الأشقاء لنا، مما يعني ان الأردن تمكن بارادة قيادته وبصمود شعبه من تحويل العوائق والتحديات السلبية التي تدافعت عليه في السنوات الأخيرة الى ايجابيات.

بانجاز كهذا يتعزز استقلال الارادة السياسية، والثقة في المستقبل، وبالنموذج الأردني كمصدر للأشعاع الديموقراطي والأنساني في المنطقة.

وعليه فإننا لن نتحدث في هذه المداخلة في فقرات مشروع الموازنة، فحسبنا ما جاء في تقرير اللجنة المالية الكريمة التي كفت ووفت، وانما سنقصر الحديث على المسائل العامة التالية:

١ـ الأنتاج والأنتاجية، والجودة، اولاً:

ومع ان هذه القاعدة بديهية الا انه طالما أخل بها وقفز عنها عندما مددنا ارجلنا أكثر من فراشنا بالديون لتغطية المسافة الشاسعة بينهما،

لأن كـل استهلاك يـزيد عن الانتـاج هـو دين للأخرين علينا وعلى الأجيال من بعدنـا، وهو ايضاً ارتهان لأرادتنا. ومن ثم فإن تفعيـل كل عوامل الأستثمار والأنتاج واطـلاقها بـالحوافـز الأستثمارية والتسهيلات الأدارية والتشريعية هو الـذي سيخرج الأردن من عنق الـزجاجـة الى الفضـاء الرحب، بمـا في ذلـك تحقيق عـدالـة اجتماعية مستقرة.

ان العـامل الأسـاسي الـلازم للتحفيـز والأنطلاق، وهو العامل البشري المؤهل الذي نهض به اليابان الأقل موارداً، نسبياً منا، والأكثر صعوبات جغرافية وجيـولوجيـة ومناخيـة منا، متـوافر في الأردن، فـإذا اضيـف اليه العـامـل الـديموقـراطي، وانخفاض كلفـة المـدخـلات الأردنية في الأنتاج، فإن كل ذلك يجب ان يجعل الأردن مركز جذب للأستثمـارات واستقطاب لـرؤوس الأموال العـربية والاجنبيـة والأردنية المترددة او الهاربة.

واذا لم يحـدث ذلك فـإن في الأمر سـراً يجب ان نميط اللثام عنه، فقد يكون متخفياً في النكوص عن حوافز تشجيعية التزم بها، وقد يكون متخفياً في التشـريعات القـاصرة عن تلبيـة متطلبـات الأستثمــار، ومن ذلــك الأصــرار في بعض المشاريع على الأحتفاظ بنسبة ٥١٪ من رأسمال المشـروع المشترك، غير ذي علاقـة بالكبـرياء والأستقلال والأمن، والأيل في النهاية الينا، مما يمنـع الطرف الخـارجي والشـريـك العـربي او الأجنبي، من ادارة المشـروع بنفسـه ويحجم عن الأستثمار، ويتحول الى بلد أخر مثل تايلند او سنغافورة او ماليزيا او كوريا الجنوبية.

وقد يكون متخفياً في غموض شكل المنهج الأقتصـادي المتبع، فـلا يـطمئن المستثمـر الى المستقبل: هل هو منهج موجه كلياً، ام انه مختلط وغامض فلا يعرف احد الحدود والفواصل بين قطاعاته، ام انه حر معروف المعالم ـ فيما خلا ما يتعلق منه بضبط الأحتكار والجودة ـ حيث قوى السوق والمبادرات الفردية والجماعية التي تعمل بحرية تتمتع في كثير من الأحيان بعقلانية اكبر وابقى من القرارات الموجهة.

٢ـ الأدارة العامة:

بعدما اندمجت جميع شرائح الشعب وفئاته من مختلف منـابتها في وحـدة واحدة مقـدسة، ولاؤها للقيادة راسخ، وانتماؤها للوطن والامة ساطع، حـاولت بعض الجماعـات في الماضي شق هذه الشرائح سياسياً حسب المنبت، الا ان الوعي واليقظة كانا لها بالمرصاد فافشلاها لتعود اللحمـة اقـوى ممـا كـانت عليـه في المـاضي، وبخاصة بعد استئناف المسيرة الديمـوقراطيـة، لدرجة انه لا يمكن القول انه يوجد اثنين او اقل او اكثر في الأردن يخططان للتآمر عـلى النظام، اقول بعد هذا كله نرى اليوم من يحاول شقها من جديد وظيفياً عامداً متعمداً او جاهلاً بـالتمييز الوظيفي بين المواطنين حسب المنبت او العقيدة، وبخلاف الدستور والقانون والنظام وتوجيهات القيادة المتكررة بعكسه.

وبما ان التمييز عندما يبدأ لا ينتهي، فإنه يصل الى المدماك الأخير، فينقلب على اصحابه في النهاية. وما قيام السادة النواب بالشكوى المرة منه الا دليل على صحة ما اشير اليه وانبه عليه.

ان الحـل هو العـدل، فالعـدل اسـاس الملك، وهو الذي يسكت الجميـع، فأنت لـو ذهبت الى كراج سفريات ووجدت ان الجميع يتزاحمون فإنك تزاحم لتركب وتصل، واما اذا وجـدتهم يقفون في الصف فـإنـك تقف حيث ينتهي بك الصف ان هذا العدل مطلوب الأن واكثر من اي وقت مضى بسبب الشدة والعسر ويتسامح به كثيراً في اوقات البحبوحة واليسر. وهو مطلوب في اوقات الشدة والعسر اكثر منه في اوقات البحبوحة واليسر.

قـال تعالى: «ان الله يـأمركم بـالعـدل والأحسان» وقال: «ولا يجرمنكم شنئان قوم على الا تعـدلوا، اعـدلوا هـو أقرب للتقـوى» وكتب امير المؤمنين عمر بن الخطاب الى أحد عماله يقول: .. وأما العدل فلا رخصة فيـه من قريب ولا بعيد، ولا شدة ولا رخاء. وقال شيخ الأسلام ابن تيمية: ... ان الله ينصر الدولة العادلة، وان كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة.

أما معيار العدل فهو الدستور، فقد جاء في الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين منه ما يلي: «التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والأدارات الملحقـة بها والبلديـات، يكون على اساس الكفاءة والمؤهلات.

المشكـلة اذن ليست في وضـع اسس وقـواعد انتقـاء النـاس وتعيينهم في الـوظـائف العامة، فهي مبينة في الدستور والقانون، وانما في الخروج عليها والالتفاف حولها واخراجهـا عن هدفها بمـطالبة المتقـدم للتوظيف بـذكر مكـان ولادته ثم مكان ولادة ابيه وديانته لاستخدامها لصـالحـه او ضـده والا كيف نفسـر انتهـاء التحويلات والمقـابلات والأمتحـانات المتعلقـة بالتعيين لصالح منبت معين.

ان هذه الممارسات غير دستـورية وغـير قانونية، وهي نمط اداري من جهة، واستغلال للمركز او الوظيفة من جهـة اخرى، كما أنها غير وطنية ايضاً لأحتمال احداثها شرخاً او ثغرة في المجتمع الواحد يمكن ان يتسلل منه العدو الذي يهدده اشعاع النموذج الديمقراطي الأردني.

ربما يجب ان تنحو الأدارة العامة منحى القطاع الخاص في التعيين حيث التحيز للكفاءة فقط، وحيث يتم التضحية بالقرابة مهما كانت قـوية، لصـالح العمـل والأنتـاج لا التضحيـة بالعمل والأنتاج لصالح القرابة كما هو الحال عند البعض في الأدارة العامة.

ان الالتزام بالدستور والقانون والنـظام والمصلحة العامة يقضي بتعيين الاكفاء والمؤهلين في الـوظـائف العـامة يـزيـد الأنتـاج ولتصبح الخدمات المقـدمة للمـواطنين اجـود، والوطن يـرتقي ويعلو. ويجـب ان يحـرص المـواطن الصـالح، والـوطني الغيور، وصـاحب القرار المسؤول، والسياسي الشريف على ذلك، لأن العمل بالعكس لا يدل على مواطنة صالحة، او وطنية غيورة، او مسؤولية في القرار او شرف في السيـاسة، عـدا عن اضعافـه للأدارة العـامـة وافقاده لهيبتها واحترامها عند المواطنين.

يجب ان يـراقب الـذين يفعلون ذلـك ويبررونه ويواصلونه وان يحاسبوا عليـه، لأنهم يسيسـون التمييـز، ويجعلون المحـظوظين بـه يكررونه، فالذي يعين بدون حق او على حساب

صاحب الحق يتعلم فوراً ان لا قيمة للحق في الدولة، فيقضي بقية حياته يعتدى عليه. وما الأغلاط في كثير من نشاطات بعض الوزارات في الفواتير وغيرها والحفر في الشوارع، وانسياب الأمطار نحو المناهل بشكل غير صحيح وانحدار مستوى كثير من الخدمات الا ادلة محسوسة على ذلك، فطبيعة النتائج ترسمها وتشكلها طبيعة المقدمات او المدخلات ومثلما تزرع تحصد واصلاح الأدارة وتطويرها يجب ان يبدأ من هنا.

أما وجه الغلط والأنحراف عن جادة العدل في التمييز الوظيفي في الأدارة العامة فمرده عمومية الموازنة العامة والمديونية العامة للدولة لمشاركة جميع المواطنين في تمويلها وتسديدها بالرسوم والضرائب والعمل والانتاج، مما اوجب دستورياً جعل شواغرها مفتوحة للأكفاء والمؤهلين من المواطنين اينما كانوا وأينما كانت الوظيفة. فالشعب يستحق الاكفأ ويحتاج اليه ليرقى. ولو كان الأمر بأيدي الناس بأيدي الأباء والأمهات وبقية المواطنين وسواء أكانوا في العقبة او الرمثا او المفرق او دير علا او الكرك او عمان او الزرقاء او الطفيلة او جرش او مادبا او السلط فإنهم لن يختاروا غير الأكفاء لتعليم ابنائهم وبناتهم، ولعلاج مرضاهم، ولتنمية مجتمعاتهم، او للمحافظة على الأمن فيها متخلين عن الأقربين الأقل كفاءة.

لا يعني تخصيص وظيفة عامة لقرية او مدينة او محافظة ان شاغرها يجب ان يكون من هناك كما يبرر البعض ويدعو ويعمل. يكون من هناك عندما تكون الوظيفة خاصة. وان تحيز البعض للجهوية او القرابة من اي نوع لمساعدة محتاج او معوز او معدم بالتعيين فيها على حساب الاكفأ اينما كان ومن اي مكان في الوطن جاء، مردود عليه وعلى من يجامله في القرار، وهو ان الوظيفة الشاغرة المقررة عامة مما يجعلها مفتوحة للأكفأ في طول البلاد وعرضها. ان وظائف الأدارة العامة والقطاع العام ليست تكايا لنساعد المحتاجين والمعوزين والمعدمين غير الاكفاء بتعيينهم فيها، فالشعب بحاجة الى الاكفأ ليتقدم، كما ان الشعب يستحق الاكفأ ايضاً.

لمساعدة المحتاجين والمعوزين والمعدمين ابواب وقنوات اخرى وهي متوافرة في بلادنا والحمد لله، فعندما يثبت ان احداً ما بحاجة الى المساعدة فعلاً لأنه معوق عن العمل جسمياً او عقلياً فإننا نوفرها له من صندوق المعونة الوطنية، او من الجمعيات الخيرية، او من شركاتنا او من الزكاة، او من جيوبنا، ومن صندوق التنمية والتشغيل اذا كان عاطلاً عن العمل ومستعداً للعمل والأنتاج. لكم طالبنا عند بحث مشروع الموازنة في الماضي بإعمال مبدأ التكافل الأجتماعي بالقانون، وبحيث نشرك نحن الذين نصرخ ونتوسط ونضغط على المسؤولين لنخرجهم عن الدستور والقانون والنظام والصالح العام نشرك العاطلين عن العمل، جزئياً في رواتبنا ودخولنا العالية، لتوفير مبلغ من المال نصنع لهم به فرص عمل، او ندفع منه لكل صاحب عمل يشغل عاملاً وافداً في الزراعة والمخابز وغيرها ثلثي اجره اذا شغل مواطناً عاطلاً عن العمل بدلاً منه...

لقد اثلج صدور الجميع واشاع الأطمئنان في القلوب ما جاء في معرض رد سيادة رئيس

الوزراء على ملاحظات السادة النواب في ١٩٩٣/١/٦ بخصوص التمييز حين قال: ان مسؤولياتي الدستورية تقتضي بأن أكون مدافعاً عن وحامياً لحق المواطن ايا كان مكانه ومنبته في الوصول الى حقوقه، وتلقي خدمات الدولة بعدالة وتجرد وكفاءة ولن ارض بأي تجاوز او تسيب او اهمال او انحياز يؤدي الى حرمان اي مواطن من حقه، وسأعمل على تصويب اي خلل قائم في الأدارات على المستويات كافة بكل دقة وحزم.

ونحن بدورنا نشكر سيادة رئيس الوزراء على هذه الأبانة الواضحة ونتمنى عليه ان يضيف اليها وضع حد نهائي لاستثناءات القبول في الجامعات لبعض المتقدمين لامتحان الثانوية العامة في البلاد لأنها ليست سوى امتداد او انعكاس للتمييز الوظيفي، وتضييق على المجتهدين والأذكياء، واستعداد لهم ودعوة للمستفيدين منها للتخلي عن المثابرة والأجتهاد والتنافس مما يجعلهم أقل قدرة على النمو والأبداع، واضعف مستقبلاً في مواجهة المشكلات والتحديات فنسيء اليهم من حيث نعتقد اننا نساعدهم ونحسن اليهم، كما انه مربك للجامعات ومدمر للمناخ الأكاديمي فيها. لقد اصبحت المدارس خارج العاصمة بفضل قروض البنك الدولي ومخصصات الموازنة منذ اكثر من عقدين افضل ابنية وتجهيزاً وتأثيثاً ومعلمين من معظم مدارس العاصمة والمدن الكبيرة والكليات والجامعات، بل ان هناك مدارس بلا طلاب بعكس ما هو حاصل في جميع بلدان العالم الثالث حيث الأطفال بلا مدارس، وصار ابناؤها في تلك الفرص وبناتها ينافسون على المراتب العليا في الثانوية العامة. وبالأضافة الى ذلك فإن تقديم المساعدة لهم من البداية من الأول ابتدائي من التنمية الأجتماعية افضل للطلاب والطالبات من تقديمها لهم على شكل استثناءات فيما بعد.

٣ـ البطالة والفقر:

ما من أحد منا الا ويعرف معظم اسباب البطالة في البلاد، فسببها الأول الأنفجار السكاني حيث الزيادة السكانية السنوية في الأردن تبلغ حوالي ٤٪ تقريباً، دون أن يدعو احد الى تنظيم الأسرة، او يدعو اليه على استحياء، بل يوجد من يدعو للنكوص على سياسة توظيف المرأة وتشغيلها، مع ان عمل المرأة هو احد اهم عوامل تنظيم الأسرة.

أما السبب الثاني للبطالة فاقتصادي، فالأقتصاد لا يزال عاجزاً عن توفير فرص عمل كافية لطالبيها. وأما السبب الثالث فاجتماعي سياسي، ولعله ناجم عن استقدام عمالة تقبل العمل بأجور أقل وبمطواعية اكثر من العمالة الأردنية مما يجعل صاحب العمل يفضلها عليها والمواطن الأردني بمرور الوقت يربط بين هذه العمالة الوافدة والأعمال الدنيا والصعبة فلا يقبل العمل فيها حتى لا يتماثل معها في المكانة. وقد عزز هذا الأتجاه توسط المتوسطين الدائم للعاطلين عن العمل ليعملوا موظفين في الأدارة العامة. لم نسمع ان احداً منهم قاد حملة لدفعهم الى العمل في الزراعة والمخابز وغير ذلك، مع اننا نسمعهم يشكون كل يوم من تحكم العمالة الوافدة بها، لتبدو المشكلة وكأنها تعليمية مع انها اجتماعية سياسية.

أما السبب الرابع للبطالة ففلسفي اداري اي نابع من فلسفة الأدارة كما تتجلى في نظام الخدمة المدنية الذي رتب سلم الأجور والرواتب ليس حسب الوظائف وطبائع الأعمال، وانما رتبها حسب سلم التعليم، مما جعل الناس يتدافعون لتسلق سلم التعليم الى نهايته للوصول الى قمة سلم الأجور والرواتب مهما كانت طبيعة وظائفهم واعمالهم.

ولقد وصل الأمر باصحاب هذه الفلسفة الى النظر بدونية الى حملة الثانوية العامة بعد ان كثر حملة الدبلوم، والى حملة الدبلوم بدونيه بعد ان كثر حملة البكالوريوس، والى حملة البكالوريوس بدونيه بعد ان كثر حملة الماجستير والدكتوراة. ولسوف يزداد الطلب ويشتد على التعليم العالي نتيجة لذلك وبخاصة على الطب والهندسة والصيدلة جراء الأستثناءات والعودة الى سياسة العلاوات الخاصة بها.

في خضم هذه الأزمة نسي الأكاديميون المسؤولون واصحاب القرار المعنيون انه يجب ان يقابل كل مختص او جامعي اربعة الى خمسة من متوسطي التأهيل او حملة الدبلوم. وانه تبعاً لذلك يجب ان يقابل كل جامعي عاطل عن العمل اربعة الى خمسة من حملة الدبلوم العاطلين عنه. كما نسوا في غمرة توسعهم في التعليم العالي ان إشتداد البطالة وتأزمها لا يعني انكار حق اصحاب المستويات الادنى من التعليم في الوظائف العامة، ثم العودة الى الناس بعد ان شكو مرة أخرى من اقبالهم الزائد على تحصيل مستويات اعلى من الشهادات ليفوزوا بفرص التوظيف المحدودة المتاحة.

الحق اننا ندور في حلقة مفرغة، فمن جهة نشكو من مرض الشهدنة (حب الشهادات) ومن اخرى ندفع الناس دفعاً الى الأصابة به باعطاء الأولوية في التوظيف لأصحاب الشهادات العليا.

واياً كان الأمر فإن البطالة المتفشية خطر على الأستقرار الأجتماعي والسياسي في الدولة، فقد جاء في احصاءات ادارة التحقيقات والبحث الجنائي لسنة ١٩٩١ ان ثلاث جرائم تقع كل ساعة وان حوالي ثلث الجرائم التي وقعت في سنة ١٩٩١ ارتكبها عاطلون عن العمل، منها ١٧٪ من مجموع جرائم القتل العمد و ٢٦٪ من المجني عليهم كانوا عاطلين عن العمل، ومنها ١٤ر٣٪ من مجموع جرائم القتل الخطأ، و ٢٧ر٤٪ من مجموع جرائم الشروع بالقتل، وحوالي ٤١٪ من مجموع جرائم السرقات، و ٦٥٪ من مجموع جرائم سرقة السيارات، و ٤٥٪ من مجموع جرائم الأحتيال، و٢٦٪ من مجموع الجرائم الأخلاقية، كان ٢٥٪ من المجني عليهم عاطلين عن العمل، وان ٢٣٪ من مجموع مرتكبي جريمة الأنتحار عاطلين عن العمل. ومن الجدير بالذكر ايضاً ان ٢٠٪ من مجموعة جرائم الأحداث ارتكبها عاطلون عاطلون عن العمل منهم.

تفرض هذه الصورة الخطرة معالجة البطالة بحلول جذرية، ومن ذلك اجراء موائمة او مفاضلة او تكامل بين زيادة رواتب الموظفين من جهة ومتطلبات تشغيل العاطلين عن العمل من جهة أخرى الا ان كثيراً من العاطلين عن العمل ليسوا سوى ابناء او اشقاء او اقارب او جيران للموظفين، مما يجعل تشغيلهم ينعكس

ايجابياً عليهم. كما يجب اعطاء حوافز ضريبية ما للقطاع الخاص كنسبة اعفاء اعلى من الضريبة او نسبة ضريبة دخل أدنى تتناسب ونسبة الزيادة السنوية الأستثنائية في عدد العاملين عندهم، او إعمال مبدأ التكافل الأجتماعي الذي أشرت اليه قبل قليل، لأن اعماله ـ اذا ساءت الأمور ـ افضل لي ولك وله الف مرة لينام قرير العين مرتاح البال فلا يسطو على بيته او يعتدي على حياته، مضطراً، عاطل عن العمل يائس، قد يكون ابن الجار او ابن الحي او ابن القرية او ابن المدينة او ابن الوطن..

اما مساعدات صندوق المعونة الوطنية فيجب قصرها على الفقراء العاجزين عن العمل والأنتاج.

أما خدمات صندوق التنمية والتشغيل فيجب قصرها على العاطلين عن العمل المستعدين للقيام به بصدق وابداع، فلا نفتح ايدينا لبعزقة مخصصاته على طالبيها دون ضمان ترجمتها الى انتاج مفيد.

٤ـ الزحف العمراني المدمر للأراضي الزراعية:

لو كان استهلاكنا في الحقبة الماضية الى اليوم مرتبطاً بأنتاجنا، لما زاد معدل مساحة البيت في عمان وبقية المدن عن ستين متراً مربعاً فنحن لسنا احسن من اليابانيين في هذه المساحة، مع ان انتاجهم يفيض عن حاجتهم ويغمر العالم.

لقد ان الأوان لربط مساحة البيت ارضاً وانشاءات عليها بعدد افراد الأسرة الفعلية واستيفاء رسوم عالية جداً لمن يرغب بتجاوزها، فقد طاردنا الأرض الزراعية بذورنا وقصورنا وقلاعنا في حقبة المد الأستهلاكي المغطى بالديون لا بالأنتاج، وها نحن نكتشف انها كانت غلطة لا قبل لنا بتحملها او بتحمل متطلباتها من الصيانة والطاقة والماء والأدامة لعل التفكير بنقل العاصمة شرقاً الى خو او المفرق قد يكون حلاً.

٥ـ الأسلحة النارية:

نتوجه بالشكر والتقدير الى الحكومة على قرارات وزير الداخلية الأخيرة فيما يتعلق بترخيص الأسلحة الصغيرة ومنع اقتناء الاسلحة الرشاشة، ونتمنى عليها تنفيذها بصورة حرفية وشاملة، فحياة طفل او طفلة او سلامتها من العوق والتشوه اهم من زهو اي انسان بالسلاح لقد نتج عن هذا السلاح وقوع ٣٨٦ حادثة اطلاق نار سنة ١٩٩١، قتل بسببها ٣٤ شخصاً، واصيب ٢٠٨ اشخاص بجروح. كما ان حمل السلاح في الأماكن العامة واستخدامه فيها انكار لوجود الدولة او الأمن وبخاصة ان جميع مقتني الأسلحة وحامليها بدون تنظيم وقيادة موحدة لا يفيدون الوطن بشيء عندما يعتدي العدو عليه حتى وان كانوا جيراناً او اشقاء..

٦ـ ورق الصحف:

بعد الارتفاع الجنوني في اسعار الكتب والمجلات لم يبق للمواطن سوى الجريدة كمصدر رئيسي للثقافة العامة فإذا صح ان رسوماً وضرائب تصل الى ٢٥٪ ستوضع على ورق الصحف فإن معنى ذلك حرمان المواطن من هذا المصدر الثقافي الوحيد تقريباً. ان الواجب والديموقراطية يقضيان باعفائها تماماً من جميع الرسوم والضرائب.

٧ـ الرغيف:

يقول بعض الخبراء ان جزءاً لا يستهان به من ازمة الغذاء في العالم وارتفاع اسعار المواد الغذائية يعود الى اهدار الناس للخبز، وان ايقاف هذا الأهدار ممكن جداً باضافة مواد رخيصة نسبياً الى الطحين لزيادة طراوة الخبز ومدة صلاحيته للأستهلاك البشري بمقدار الضعف على الأقل، مما يعني زيادة في انتاج الحبوب بمقدار ٢٥٪ وبتكاليف اقل.

من الملاحظات والتجربة نجد ان هذا الكلام ينطبق على الرغيف في بلادنا فاهدار الناس للخبز عالٍ جداً، وكأن ما تدفعه الدولة لهم من دعم له يجري تبذيره واهداره، ليس لغياب المواد الرخيصة المضافة الى الطحين فحسب، وانما من طريقة صنع الرغيف الآلية كلياً التي جعلته كبيراً ورقيقاً جداً فما ان يبرد حتى تعافه النفس ويلفظه الفم، ويلقى الى سلة المهملات او يطرح للمواشي.

لعل المصلحة العامة تقضي بتشجيع المخابز على العودة الى صناعة الخبز اليدوي او التقليدي الى جانب الخبز الآلي لمن يرغبون، مقابل زيادة معقولة مجزية في سعر الخبز اليدوي ليأكل الناس كل الرغيف.

٨ـ العدالة في القرار:

رغم خوفنا الشديد من عدم القدرة مستقبلاً على الألتزام بالعلاوات المعطاة لعدد من اصحاب المؤهلات الا اننا نتعجب من عدم انصاف وزارة الصحة الجليلة لأطباء الأسنان والصيادلة العاملين اسوة بالمهندسين والأطباء.

٩ـ حوادث المرور:

ان حوادث المرور في الأردن مرتفعة جداً من حيث عدد القتلى حوالي (٤٠٠ قتيلاً و ١٠,٠٠٠ جريحاً سنة ١٩٩١) والأضرار المادية، فهي تقدر بعشرات الملايين من الدنانير سنوياً، ولعل أحد اسبابها الرئيسة هو ارتفاع اسعار قطع غيار السيارات الناجم عن ارتفاع نسبة الجمارك عليها فتقع حوادث المرور لتباطؤ المواطن في تغيير التالف من سيارته، او للجوئه للقطع المستعملة او المقلدة. ان ذلك يفرض اعفاء قطاع الغيار الأصلية من الجمارك فنحن وقد استوردنا السيارة صار لزاماً علينا ادامتها وصيانة حياة الناس ايضاً.

١٠ـ النقل العام:

لو ان نصف الديون المترتبة على البلاد صرفت على توفير النقل العام الشامل الفعال لتخلص الأردن من هذا النصف من زمان، جراء توفير النقل العام لمئات الملايين الدنانير من السيارات وقطع الغيار والطاقة. لقد اصبح الشغل الشاغل للأقتصاد الأردني العام والخاص هو خدمة السيارات استيراداً وصيانة، فأصبحنا تابعين للسيارة وتابعين لصانعيها. ندعو الحكومة الموقرة الى اعطاء النقل العام اهمية خاصة وحاسمة وبحيث تجعله حقيقة واقعة تغني عن استخدام السيارة الخاصة كل يوم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس: شكراً للاستاذ عايش، الاستاذ الشيخ خلف ابو نوير.



السيد خلف ابو نوير:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ان مشروع قانون موازنة عام ٩٣ مميز عن الموازنات السابقة وانه يبشر بالخير. ارقام الموازنة واضحة المعالم فرز الأقاليم يعطي فكرة لكل مواطن بأن منطقته ضمن خطة الموازنة.

ان هذا الانجاز من حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر في هذه الظروف الصعبة المحيطة بالمملكة الاردنية الهاشمية يستحق منا كل التقدير ان نضاعف جهودنا ونتعاون جميعا في سبيل الاخلاص للوطن وللقيادة الحكيمة التي وفرت لنا كل المعطيات لنخرج من التحديات بعون الله.

ان التفاف الشعب الاردني حول قيادته جعل المملكة الاردنية الهاشمية قلعة الصمود ومشع نور الهداية للعرب والمسلمين.

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

اما التطوير الاداري الذي قامت به الحكومة اننا معلقون عليه كل الأمال ان يحسّن الاداء الاداري والاقتصادي وان يشمل هذا التطوير القطاعين الريف والبادية وفيما يتعلق بالقطاع الريفي يجب ان يأخذ التطوير الاداري بعده الاجتماعي لتثبيت الريفيين في مناطقهم حتى يخف التزاحم في العاصمة لأن هذا التزاحم يعيق مسيرتنا الخيرة.

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

اما قطاع البادية في الصحراء ما يسمى اقليم البادية فهو يستحق من الحكومة الرشيدة اصدار قانون ينظم شؤونهم الادارية والبيئية لتعمل به الأجهزة الموالية لهم بدلاً من التعليمات الادارية نظراً لبعد مواقعهم الجغرافية، ان التصاق البدو في الصحراء الاردنية وتعايشهم مع الطبيعة طول العقود الماضية دليل واضح خيب كل التوقعات بان الصحراء لا بد ان تخلو من سكانها الا ان الجذور التي نبتت في الصحراء ولم تتاثر بالحضارة المستوردة تستحق كل الرعاية والمحافظة على طابعها البدوي العربي الأصيل الصبور على قسوة الطبيعة والقنوع بما لديه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس: شكراً شيخ خلف، معالي الاستاذ عمر النابلسي.



السيد عمر النابلسي: شكراً دولة الرئيس، سيدي لا اعتزم التحدث طويلاً عن مشروع قانون الموازنة لهذا العام مما يتطلب الوقوف على المنبر، وانما سأكتفي بملاحظات محددة حول نقاط بسيطة سبق وان اثارها بعض من السادة النواب الافاضل وارجو ان اعيد تأكيدها الان بايجاز لاسجلها فقط. هذه الملاحظات كما يلي:-

اولا: موازنات المؤسسات الحكومية المستقلة.

لا ارى اي معيار موضوعي للتفرقة بين المؤسسات الحكومية المستقلة التي تشكل موازناتها جزءا من موازنة الدولة العامة المطروحة على مجلس الامة كمؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية مثلاً. وبين المؤسسات العامة الاخرى كسلطة الكهرباء وميناء العقبة التي يقوم مجلس الوزراء بدلاً من مجلس الامة باعتماد موازناتها مما ارى فيه مخالفة دستورية. كما ارى ان هذه الممارسة تؤدي الى حجب الصورة الصحيحة عن حجم الموازنة العامة.

ثانيا: العجز في الميزان التجاري:

تضمن خطاب الموازنة الاشارة الى تفاقم العجز في الميزان التجاري عام ١٩٩٣، كما تؤكد ذلك المؤشرات الاقتصادية والمالية المختلفة. ولكن الخطاب لم يقدم اي تفسير لهذه الظاهرة الخطيرة التي تؤدي الى ازدياد مستوى التضخم والى خلل في ميزان المدفوعات مما يهدد استقرار سعر صرف الدينار الاردني.

كما لم يتضمن خطاب الموازنة اي اشارة الى توجهات الحكومة نحو معالجة هذا الوضع والاجراءات الواجب اتخاذها للحيلولة دون استمرار وتفاقم هذا العجز.

ثالثاً: تشجيع الاستثمار:

من المعلوم ان الاردنيين المقيمين والمغتربين يملكون ارصدة مالية ضخمة مودعة في البنوك في الخارج، وان جزءا يسيراً فقط من هذه الاموال يتجه للاستثمار في البلاد وهذا على ضآلته بالنسبة لحجم ارصدة الاردنيين في الخارج قد ساهم في الانتعاش الملموس في الاقتصاد الوطني. ولذا يجب العمل على جذب المزيد من هذه الاموال بتشجيع اصحابها على استثمارها في مشاريع منتجة في القطاعات المختلفة، بل يتطلب الامر مشاركة فعالة من الحكومة بايجاد حوافز اقوى من الحوافز المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار. مثال ذلك ان تتظافر جهود الحكومة مع المؤسسات العامة مثل الضمان الاجتماعي والمؤسسة الاردنية للاستثمار والشركات والمؤسسات الاخرى في القطاع الخاص في اعداد دراسات جدوى اقتصادية لعدد كبير من المشاريع المختلفة التي تغري اصحاب رؤوس الاموال المهجرة في الخارج الى اعادتها آلى الوطن وتوطينها واستثمارها في هذه المشاريع.

رابعاً: الخلل في هيكل واردات الخزينة:

لقد حقق الاردن درجة عالية من الاكتفاء المالي الذاتي مما يعزز استقلاله السياسي ويؤكد نهضته الاقتصادية. غير ان هناك خلل في هيكل واردات الخزينة التي تعتمد على الضرائب غير المباشرة من جمارك ورسوم ودخل يتأتى من الخدمات التي تقدمها بصورة مباشرة لخدماتها بشكل متباين كثيرا مع المعدلات الدولية في

الدول الصناعية ودول العالم الثالث مما يلقى عبئا على المنتج والمستهلك معا، بينما لا تشكل ضريبة الدخل الا نسبة صغيرة من موارد الخزينة رغم ارتفاع عبء ضريبة الدخل بالمقارنة مع دول كثيرة، ويعود ذلك الى التهرب والاعفاءات الكبيرة مما يؤدي الى خلل اجتماعي وغياب التكافؤ في التنافس في النشاط الاقتصادي. ولم يتطرق خطاب الموازنة الى هذا الخلل والى برامج الحكومة نحو معالجته.

خامساً: لقد خصصت موازنة الدولة للعام ١٩٩٣ مبلغ ١٣ مليون دينار لصندوق المعونة الوطنية، اي حوالي ١٪ واحد بالمائة من مجموع النفقات في الموازنة. وحيث ان الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والدراسات التي تستند اليها تشير الى ان قسيمة الفقر في المجتمع الاردني هي اعلى بكثير من ١٪ من السكان. ولذا فان هدف تحقيق العدالة الاجتماعية قد اغفلته الموازنة لهذا العام لعدم التوجه لانصاف هذه الشريحة المسحوقة في المجتمع الاردني وبعد ان استمعت الى الملاحظات القيمة التي تفضل فيها الاستاذ حسني عايش حول هذا الموضوع لا اعتقد انني استطيع ان اضيف كثيراً ولكن لا بد لي من التأكيد على ان المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ستنشأ عن عدم معالجة حالة الفقر والبطالة سوف تزيد كثيراً على كلفة هذه المعالجة، خصوصا اذا جاءت المعالجة مبكرة، وحتى هذه المبالغ الضئيلة نسبيا فان مجلس الأمة بحاجة لمزيد من التأكيد على ضرورة مراقبة اداء الدائرة المعنية لضمان وصول المعونة لمستحقيها بكفاءة وعدالة.

سادساً: لقد درجت الحكومات الاردنية المتعاقبة ومنذ نهاية السبعينات على استعمال صندوق التسلح لايداع اجزاء من المعونة الخارجية ومصادر التمويل الاخرى بالانفاق على هذا التسلح وللانفاق على التسلح من هذا الصندوق بموجب اجراءات مالية تختلف عما هو معتمد في ايرادات وانفاق الدولة العادية في الموازنة وربما كانت الظروف العامة في وقت انشاء ذلك الصندوق تبرر او تفسر انشاءه اذ كان مجلس الامة معلقاً وقام بجزء من وظائفه مجلساً استشاريا معين وكان هناك المشروع العربي الذي انبثق عن مؤتمر قمة بغداد في دعم دول المواجهة غير ان الدستور الاردني ومقتضيات تفعيله والميثاق الوطني وتركيزه على تعميق المؤسسات الديمقراطية في البلاد والتحول السياسي منذ عام ١٩٨٩ نحو بناء الديمقراطية السياسية يفرض هذا كله مراجعة دستورية لهذا الصندوق واجراءاته المالية.

سابعاً: منذ منتصف العام الماضي بدأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة تدل على ان واردات الخزينة تزيد عن التقديرات التي جاءت في قانون الموازنة لذلك العام. وقد كان واجب الحكومة ان تقوم في مرحلة مبكرة باعادة النظر في هذه التقديرات للاقتراب من الحقيقة والواقع، ومن ثم عرض ما تنوي الحكومة اتخاذه بشأن هذه الفوائض المالية على مجلس الامة لمناقشته واقراره. وحتى الآن لم تقدم الحكومة كشفاً كاملاً وشاملاً لما تحقق من فوائض وما آلت اليه هذه الفوائض.

والمعلومات التي تضمنها خطاب الموازنة العامة جاءت مجزأة وغير مباشرة مما لا يغني عن

تقديم بيان شامل ونأمل من معالي وزير المالية ان يلبي هذا الطلب.

ثامناً: لقد اشار خطاب معالي وزير المالية الى نمو الدخل القومي في الاردن بنسبة ١٥٪ بالاسعار الجارية عام ١٩٩٢، اي بنسبة ١١٪ نمواً حقيقياً و ٤٪ تضخماً. وقدر معالي الوزير ايضا بان عام ١٩٩٣ سوف يحقق نموا حقيقياً بنسبة ٧٪ وبذلك يكون الاقتصاد الوطني قد نما خلال هذين العامين بنسبة ٢٥٪ بالاسعار الجارية. فاين حصة موظفي القطاع العام من هذه الزيادة، علما بان هؤلاء من معلم ومن شرطي ومن جندي ومن ممرض ومن كافة العاملين في مختلف القطاعات المنتجة يزيد عددهم عن ٣٠٠ الف ويمثلون ٤٠٪ من القوى العاملة ويعيلون نسبة مساوية من مجموع السكان. ولقد تضاعفت كلفة المعيشة منذ اواسط الثمانينات وحتى الآن كما جاء في الجداول المرفقة بالموازنة العامة بينما حصل العاملون في القطاع العام على زيادة تقدر بـ ٧٪ فقط من رواتبهم. ولا اريد دولة الرئيس ان اخوض في الجدل الدائر بين المعلقين الاقتصاديين في الصحف حول جدوى او عدم جدوى زيادة المرتبات وانما ارى ان تتوجه الحكومة عن طريق الدراسات الاقتصادية الى تحقيق ما يجب تحقيقه من عدالة اجتماعية واطالب بموازنة تحقق تلك العدالة بالطرق الاقتصادية والمالية السليمة التي يستقر عليها رأي الحكومة والخبراء الاقتصاديين.

تاسعاً: لقد تطرق تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم الى موضوع البطالة كما تحدث باسهاب عن هذا الموضوع الاستاذ حسني عايش وحلل اسباب البطالة وقدم تصوراً لمعالجتها وكان هذا الموضوع هو محل اهتمام ودراسة مجلس النواب والحكومة وجهات اخرى معنية ولذا ليس لدي ما اضيفه كثيراً سوى التأكيد على اهمية وخطورة هذه المشكلة وضرورة متابعة الجهود من قبل الحكومة واجهزتها المتخصصة في التخطيط والتنمية والتعليم وغيرها للقيام بجهد وطني شامل وتقديم الحلول الكفيلة بالسيطرة على هذه المشكلة ولعل استثمار فوائض الاموال الطائلة في الاردن بمشاريع انتاجية كما سبق ان اشرت يسهم في الحد من تفاقم المشكلة بخلق فرص عمل وتشغيل وتوظيف القوى البشرية والقوى العاملة المؤهلة والمدربة في المجتمع، واخيراً لقد قام ديوان المحاسبة خلال عام ١٩٩٢ بتقديم عدد من التقارير حول دوائر ووزارات تشير الى خلل في تحصيل ايرادات الدولة من المستفيدين من خدماتها وكذلك الى انفاق غير سليم لموارد الخزينة ومع ذلك لم نجد في خطاب الموازنة وفي ارقامها اي محاولة للافادة من هذا الجهد المشكور لديوان المحاسبة في ضبط ايرادات الدولة ونفقاتها، كما ان المناخ الديموقراطي المتنامي في البلاد بدعم وتوجيه من جلالة القائد الملك الحسين المعظم وقيادته الحكيمة يتطلب العمل الجاد على تصحيح الاخطاء والقضاء على الاهمال والتسيب في اي مجال من مجالات الادارة وخاصة في هذه المرحلة الصعبة التي قامت فيها الحكومة بنجاح عظيم في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي وذلك لضمان استمرار الاستقرار الذي تنعم به البلاد في كافة المجالات ولتحقيق النمو والتقدم ترسيخاً

لاستقلال الوطن وايرادته السياسية ودوره القومي الرائد وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الاستاذ النابلسي، العين الشيخ نواف القاضي.



السيد نواف القاضي:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، الزملاء الكرام.

بعون الله ورعايته، انهت الوزارة الموقرة اتمام الدراسة الكاملة لميزانية الدولة العامة للسنة المالية ١٩٩٣ والتي تعد من انجح الميزانيات على مر السنوات السابقة. فكل الشكر والتقدير لسيادة رئيس الوزراء وهيئة الوزارة على ما بذلوه من جهد وعمل دؤوب، في سبيل الرقي والتقدم على جميع الاصعدة، متمثلاً في اعداد برنامج التصحيح الاقتصادي والاداري في جميع هياكل العمل والانتاج، اعتماداً على الرؤية الثاقبة والبعد اللائق لمواكبة ركب الحضارة المضطرد لرفعة اقتصادنا الوطني فكل الفضل لله سبحانه وتعالى وتوجيهات الباني الرائد الحسين بن طلال المعظم والحسن المفدى.

وكل الشكر لمعالي وزير المالية على ما بذله من جهد متواصل في سبيل استقرار اقتصادنا الوطني الذي نصبوا إليه اعتماداً على الذات.

دولة الرئيس:

الأخوة الافاضل:

ومع ان هذه الموازنة طموحة في بُعدها، الا اننا نعلم حجم الالتزامات والتحديات التي تواجه الحكومة، وبما انني امثل شريحة من ابناء بلدنا، آمل ان تنظر الحكومة على قدر امكانياتها بالمطالب التالية :-

اولاً :-

ان مدينة الرمثا عندما كانت اكبر القرى وعندما اصبحت مدينة فهي من اكبر المدن ومركزها الجغرافي مميّز عن باقي مدن المملكة ومع شديد الأسف اصبحت معزولة بالوقت الحاضر ولا يوجد لها نشاط يمكنها ويؤهلها من الارتقاء الى محافظة كبقية محافظات المملكة والسبب اتباع احدى عشر قرية من قراها الجنوبية الشرقية وضمها الى محافظة المفرق وبقيت القرية الوحيدة «اليتيمة» وهي قرية البويضة تابعة الى هذه المدينة.

اما القرى التابعة اليها في الشمال فقد تم فتح طريق لها مختصرة الى بلدة مغير اربد.

والآن وفي القريب ستنقل الحدود الدولية ما بين الأردن وسوريا الى بلدة جابر وتصبح حدودها مختصرة على المسافرين علماً بأن جامعة التكنولوجيا ومدينة الحسن الصناعية واقعة ضمن اراضي مدينة الرمثا بينما ارتباطها الاداري لمركز محافظة إربد.

اقترح بأن يعاد تنظيم هذه المدينة بقراها

مجتمعة كما كانت وارتباط جامعة التكنولوجيا بها ومدينة الحسن الصناعية واحداث وحدتين اداريتين على مستوى الاقضية احداهما في القرى الشرقية والأخرى في القرى الشمالية وترقيتها الى محافظة، علماً بأن عدد السكان في هذه المدينة والقرى السالف ذكرها يبلغ ١٥٠ الف نسمة. تاركاً هذه التقديرات الى الحكومة الموقرة.

ثانياً: ـ

يوجد في محافظة المفرق اراضي مملوكة للدولة وكذلك واجهات عشائرية وهي اراضي غير مستفاد منها وتتوفر فيها المياه الجوفية وتصلح للزراعة، اقترح ان تخصص منطقة معينة ويحفر بها الابار الارتوازية وتقسم الى وحدات زراعية وتوزع على ابناء البادية الشمالية وخاصة الفقراء منهم.

ثالثاً: ـ

يأمل ابناء البادية عامة ـ والبادية الشمالية خاصة من حكومتكم الرشيدة بالايعاز الى ديوان الخدمة المدنية بمعاملتهم معاملة خاصة في سلّم الاولويات في التعيين حيث انهم يعاملون نفس معاملة ابناء المحافظات مما يؤدي الى ظلمهم في التعين ويناشدون الحكومة بفصلهم بسبب قسوة احوالهم المعيشية والمادية وانتشار البطالة بينهم من جهة ومن جهة اخرى يرجون من حكومتكم الموقرة فتح باب التوظيف في جامعة آل البيت واعطاء الاولوية في التعين لأبناء المحافظة.

رابعاً: ـ

احداث وحدة ادارية مديرية ناحية في بلدة الخالدية.

خامساً: ـ

صدر قرار بتوسيع حدود بلدية الحمراء منذ عدة سنوات وحيث ان هذا التوسع يطال الاراضي الزراعية المحيطة لم تتمكن البلدية واهالي البلدة من حل مشاكلهم المتعلقة بتسوية الأراضي نأمل من الحكومة تخصيص فرقة مساحة من دائرة الأراضي والمساحة لتتولى حل الاراضي الزراعية واعادة تسويتها وتوزيعها بما يتلائم مع واقع البلدة حيث ان هذه القضية كانت سبباً في عدم توسع البلدة وتقديم الخدمات للمواطنين. علماً بأن امكانيات اهالي البلدة المادية لا تسمح بدفع الالتزامات المالية المستحقة عليهم.

سادساً: ـ

منذ عام ١٩٦٠م واهالي بلدة الزعتري بني خالد يقومون بمراجعة الدوائر المسؤولة وخاصة القوات المسلحة لتفويض الاراضي التي كانت تتبع لميدان الرماية التابعة لسلاح الجو الملكي وقد صدر امر سامي من جلالة الملك للحكومات المتعاقبة ولدائرة الأراضي والمساحة وكذلك القوات المسلحة بتفويض هذه الاراضي لاهالي بلدة الزعتري ولغاية الآن لم يحصل اهالي البلدة على التفويض علماً بأنهم يقومون بأستغلال هذه الأراضي زراعياً منذ عام ١٩٦٠م بأستثناء قسماً منها اصبح يستغل كمطار لطائرات التدريب. نامل من الحكومة ومن سيادة رئيس الوزراء تفويض هذه الأراضي لأهالي بلدة الزعتري بني خالد.

سابعا: ـ

انشئت عيادة طبية في بلدة حوشا عام

١٩٥٦م، نأمل من معالي وزير الصحة تزويد هذا المركز الطبي بطبيب مقيم اسوة بالقرى المجاورة.

وبالنسبة لهذه القرية ايضاً فهناك مشكلة النقصان في كمية المياه في فصل الصيف، نأمل من معالي وزير المياه والري الأيعاز لتوسيع خط الانابيب للبلدة مع فصل القرى والصناعات الصغيرة عن خطها. علماً ان سلطة المياه قد قامت بحفر آبار ارتوازية في التجمعات السكانية ومن ضمنها بلدة السويلمة فقد حفر لهذه القرية بئرين ومنها مدت شبكات مياه لعدة قرى اخرى، اوصي بأن يكون لقرية حوشا نصيب في مد خط من هذه الشبكة واوصي ايضاً بزيادة حفر ابار ارتوازية اخرى لتفي بأغراض الشرب. علماً بأن اراضي قرية حوشا تبلغ اربعين الف دونم.

ثامنا: ـ

الطرق القروية: قامت وزارة الأشغال العامة مشكورة بفتح وتعبيد طرق عديدة في هذه المحافظة نأمل من معاليه المزيد وخاصة طريق السويلمة المشيرفة وتكملة طريق حوشا الأكيدر وعمل خلطة اسفلتية لطريق الحمراء ـ حوشا وكذلك طريق حوشا مخفر حوشا وطريق الزعتري ثغرة الجب.

تاسعاً: ـ

قرية الرقبان قرية نائية تفتقر للكثير من الخدمات الاساسية، نأمل من الحكومة الرشيدة تعبيد طريق من طريق الرويشد بغداد الى بلدة الرقبان وكذلك حُفر بئر ارتوازي يعطي ٨م مكعب بالساعة منذ عدة سنوات ولكن مياه هذا البئر غير صالحة للشرب وتستعمل لسقاية الماشية.

نرجو من الحكومة الايعاز بحفر بئر ارتوازي اخر وكذلك نطالب بتمديد خط هاتف من الرويشد الى هذه البلدة علماً بأن الأعمدة التي كانت بخط أي بي سي متوفرة لهذا الغرض.

نامل من الحكومة الاسراع بفتح العيادة الطبية المتفق عليها في بلدة الرقبان، نأمل الاسراع بالمعاملة وكذلك تفويض الأراضي المجاورة للبلدة وتوزيعها بشكل جمعيات تعاونية للاستفادة منها.

واخيراً نأمل من سيادة دولة الرئيس ومعالي الوزراء الكرام تنفيذ الممكن من هذه الطلبات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس: شكراً سعادة العين، الاستاذ امين شقير.



السيد امين شقير:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

هكذا من الاصل

حضرات الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ارغب في البداية ان اشارك زملائي في اللجنة المالية لمجلس الاعيان في التقرير المالي لما تضمنه خطاب الموازنة الذي القاه معالي وزير المالية في اطار مجلس النواب، والذي سجل تطورات ايجابية مهمة في البنية الاقتصادية والمالية للبلاد، وربما كان من ابرزها أمور اربعة:

١ - تقليص العجز. عجز الموازنة.
٢ - السيطرة على التضخم.
٣ - تحسن ميزان المدفوعات والميزان التجاري.
٤ - استقرار الدينار الاردني.

ولكنني ما زلت ارى ان هنالك امرين هامين، لم يحظيا بما يستحقانه من اهتمام الحكومة خلال العام الفائت، ولم اجد فيما قرأته في خطاب الموازنة ما يكفي للقناعة بأن هذين الموضوعين سيكونان في اولويات عمل الحكومة.

هذان الموضوعان:

١ - التوجه الجاد والسريع الى دراسة المشاريع الاقتصادية الانتاجية في حقلي الصناعة والزراعة، لتحل منتجاتها محل المواد المماثلة المستوردة والتي اتيح ويتاح لها ان تلتهم الكثير من العملة الاجنبية وحصائل الناتج المحلي.

٢ - مشكلة الفقر والبطالة وآثارها الخطيرة على أمن البلاد والمجتمع، خصوصا وقد لاحظت بشكل خاص ان ما تضمنه خطاب الموازنة، من تقدير لعدد العاطلين عن العمل، ونسب تزايدهم غير دقيقة او مستقرة، وان مساهمة الدولة في امتصاص البطالة غير مطمئنة، خصوصا وان اعدادا كبيرة من موظفي الدولة احيلوا على التقاعد، ليفسحوا المجال لغيرهم ممن يعانون من البطالة، لنجد انفسنا نواجه طبقة جديدة من الفقراء المتقاعدين، كما لاحظت ان قضية الأسعار والخدمات التي تتقاضاها الدولة والمؤسسات الاخرى لم تحسب في تقدير زيادة تكاليف معيشة المواطنين المحدودي الدخل والذين غدوا امام إلتزاماتهم في حالة من البؤس والفقر المريعة.

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

لست أبالغ اذا قلت بأن البلاد وبالرغم من الجهود المرموقة التي تبذلها الحكومة في تحسين صورتنا المالية، كما بدت في خطاب الموازنة. وفي تقرير اللجنة المالية لمجلس الاعيان. فإنها في ازمة خطيرة. مؤهلة لأن تتزايد في حجمها وخطرها.

ان موضوع البنية الاقتصادية وبالتالي المشاريع الاقتصادية العديدة والكبيرة لم يرد على لسان الحكومة، لا بالإشارة الى شيء تم او شيء نتوجه الى تحقيقه وانجازه في سنة او سنتين او عدة سنوات. فنزرع أملاً في قلوب ابناء هذا الوطن.

ان الحكومة تعرف معرفة يقينة. بأن ابناء هذا الوطن، كانوا وما زالوا وسيظلون يعشقون بلدهم ويحرصون عليه.

كما تعرف الحكومة بالتأكيد. ان كثيرا من اموال هؤلاء الاخوة الذين جنوها بعرقهم، حين

اغتربوا عن وطنهم، قد جاؤوا بها لبلدهم، بعدما اطمئنوا على استقرار قيمة الدينار الأردني، وحين شعروا بأن صدر وطنهم وقلبه، ما زالا مفتوحين لهم.

والحكومة تعرف بأن السيولة النقدية في البنوك كبيرة وهامة، فبدلاً من ان تظل نقودا تحار البنوك في كيفية استثمارها، فالأكرم والأشرف ان تتحول الى اموال تبني المشاريع الاقتصادية الكبيرة المنتجة.

وإذا كانت الحكومات المتعاقبة، قد توجهت الى النأي بنفسها عن المشاركة في المشاريع الاقتصادية الجديدة والمجدية اقتصاديا، واللجوء الى إلقاء كامل العبء على القطاع الخاص، فإن مثل هذه السياسة في بلد كبلدنا تفتقد الحكمة المطلوبة في معالجة قضايا البلاد.

ولست بحاجة لأن أقول، أن أكبر حجم من الضرائب التي تزود الخزينة بالمال، هي تلك التي تدفعها الشركات المساهمة العامة، وبشكل خاص تلك التي تمارس الصناعة بأشكالها المختلفة. لذلك فإن دور الحكومة ينبغي ان يستند على مفهوم اساسي وصحيح خلاصته ان الحكومة تربح والبلاد تربح والمشاريع تزدهر وتثمر، اذا أدت الحكومة دورها في إنشاء المشاريع ورعايتها ولو كانت مشاركتها بنسبة محدودة.

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

اذا كانت العادة ان تكون مناسبات مناقشة مشاريع موازنات الدولة. مناسبات لتحليل سياسة الحكومة المالية والاقتصادية ونقد هذه السياسات او التقدم بمطالب لتوفير حاجات ضرورية او ترسيخ توزان وعدالة في توزيع المخصصات على المناطق والخدمات فيها، او الاعتراض عليها او اقرارها، فإنني في هذا المجال اختار موقفا اخر فيه محاولة للفت نظر الحكومة الى بعض العناوين التي اراها هامة، وآمل ان اكون قادرا في وقت آخر على ايضاحها في مذكرة او مذكرات توجه الى الحكومة من خلال رئاسة مجلس الاعيان:

١ - إنشاء مجلس اعلى للإقتصاد (مشترك بين القطاع العام والخاص).

٢ - زيادة مدة الخدمة في وظائف الحكومة ومؤسساتها لمدة خمس سنوات، لاستحقاق الإحالة على التقاعد بعد سن الستين عاما.

٣ - تشكيل لجنة مشتركة من اصحاب الخبرة الأكيدة من القطاعين العام والخاص لدراسة إمكانات البلاد لتبني المشاريع التالية:

١ - انشاء صناعة نسيج شاملة تلبي جميع او اكثر احتياجات المواطنين، وبمستوى عال وجيد.

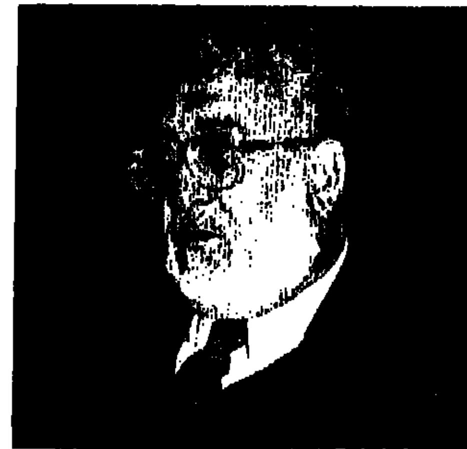
٢ - انشاء صناعات الألبان ومشتقاتها، بمقاييس دولية.

٣ - دراسة مشروع انشاء شبكة سكك حديدية حديثة ومتطورة، تؤدي دورها في الإطار الوطني وفي ربط الشبكة بخطوط في العراق وسوريا ولبنان وتركيا، وربما في المستقبل بخطوط السعودية.

ارجو ان يعذرني الزملاء اذا شعروا بانني طرحت عليهم قضايا في اطار عناوين مختصرة جداً، ولكنني أطمع بتسامحهم، وآمل بإهتمامهم بما تضمنته كلمتي هذه.

وشكراً والسلام عليكم.

دولة رئيس المجلس: شكراً للأستاذ شقير. معالي الدكتور اسحق الفرحان.



الدكتور اسحق الفرحان: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً دولة الرئيس، ساكون موجزاً لأبدي بعض الملاحظات.

دولة الرئيس حضرات الأعيان المحترمين، أود ان اشكر الحكومة الموقرة على هذه الموازنة الأيجابية التي بدأت تعطي الأمل في مقابلة التحديات الأقتصادية التي واجهت البلاد ما قبل عام ١٩٨٩ فهي سلسلة من الموازنات الأربعة التي ابتدأت بعد عام ١٩٨٩ لتحاول التصحيح الأقتصادي في البلاد. فتستاهل كل الشكر والتأييد. ثم اشكر اللجنة المالية لمجلس الأعيان على هذا التقرير الشامل الجيد والذي أوافق على كل ما جاء فيه. إلا انني أود أن أبدي كما قلت بعض الملاحظات الموجزه.

اولاً: فيما يتعلق في مجال التعليم. وردت توصية جيدة من توصيات اللجنة المالية بالأهتمام بالتعليم وتقويم عملية التطوير التربوي. واعتقد أن عملية التطوير التربوي التي سارت في البلاد منذ بضعة سنوات تحتاج فعلاً الى وقفة وهل هي عملية تطوير تربوي شامل بحق؟ والى اين وصلنا في هذه عملية التطوير؟. وكم الموازنات التي صرفت عليها؟. وهل يمكن أن تتم بفعالية اكثر؟.

وخصوصاً لي بعض التحفظ على اضافة السنة للتعليم التأسيسي الأساسي من ٩ سنوات الى ١٠ سنوات وتقليص التعليم الثانوي الى سنتين فهل هذا يصب في عملية التطوير؟ هذه تحتاج الى تقويم شامل في الحقيقة. لأنه نربط هذا في التعليم الفني والمهني الذي قلصت فيه مدة الدراسة من ثلاث سنوات الى سنتين فلذلك ادعو الى الأخذ بعين الأعتبار جميع العناصر التي جاءت في تقرير اللجنة المالية بخصوص تطوير التعليم ونوعية التعليم بل ادعو بصورة محددة الى تقويم عملية التطوير التربوي في التعليم العام وجدواه المالية او فعاليته من الناحية المالية.

الناحية الثانية ايضاً وعدت وزارة التعليم العالي بل المؤسسات التعليم العالي الجامعي ان تقوم بعملية تطوير تربوي على المستوى الجامعي منذ بضع سنوات منذ بداية التفكير في التطوير التربوي على المستوى التعليم العام لكن بحق نشيد بايجابية وزارة التعليم التربية والتعليم في عملية التطوير على المستوى العام ولكن هناك قصور واضح لدى الجامعات ومؤسسات التعليم

الجامعي في تقويم انفسهم وتطوير انفسهم وكانهم لا يزالون يعيشون في بروج عاجية فادعو الحكومة الموقرة الى استحداث الخطى لتقويم التعليم الجامعي ومدى ربطه بحاجات المجتمع والتنمية الأجتماعية والأقتصادية هذه حاجة ملحة.

والناحية الثالثة في عمليات التعليم هي اشارة اللجنة المالية في تقريرها الى التعليم المهني والفني وضرورة ربطه بالتنمية الاقتصادية فأقول آن الأوان الى أن يقلص التعليم الأكاديمي في التعليم العام وخصوصاً في الثانوي وان تزداد نسبة التعليم المهني والفني الى ما لا يقل عن ٥٠٪ وليكن هذا قراراً سياسياً جريئاً، واما ايضاً نقطة رابعة في مجال التعليم وتطرق اليها الأستاذ حسني عايش وهي الاستثناءات في القبول في الطلبات الجامعية. انا ادعو الى الغاء مطلق الى جميع الأستثناءات في قبول الطلبة في الجامعات وبالمقابل الأهتمام المطلق او الأهتمام الذي يعطي الأولوية لأي تأخر في التعليم في المناطق المختلفة لتغنى الكوادر. ليزودوا بالمعلمين المؤهلين لتعطى الأولوية في البناء المدرسي وغير ذلك من المواضيع انما لا بد حتى نكون في دولة القانون الغاء جميع الأستثناءات في قبول الطلبة الى جامعات حتى نرقى بنوعية التعليم وحتى يتاح التعليم للأكثر كفاءة.

ونقطة خامسة في مجال التعليم تتعلق بموازنات المؤسسات الرسمية وادخالها في الموازنة العامة مثلاً موازنة مجمع اللغة العربية الذي يقوم بمهمة كبيرة ولكنها ليست مقدرة التقدير الكافي من حيث الموازنات اذ تخصص لمجمع اللغة العربية حوالي سبعين الف دينار، في السنة الماضية خصص فيها يقارب مئة الف دينار عند توزيع مخصصات الموازنات المختلفة وانا اذ اؤيد معالي الزميل عمر النابلسي في ضرورة ادخال موازنات المؤسسات الرسمية ضمن الموازنة العامة للدولة انسجاماً مع روح الدستور إلا أنني اعتقد بالنسبة لمجمع اللغة العربية انه يحتاج الى رعاية خاصة من الحكومة الجليلة في زيادة موازنته لترقى فوق مستوى اعطاء رواتب الموظفين لأن كثير من مشاريع مجمع اللغة العربية مجمدة نتيجة ضعف الموازنة التي لا تقوى بمئة الف دينار ان تعمل اي مشاريع ذات بال.

ثم يرتبط بالتعليم ايضاً وتطويره آن الأوان لجامعاتنا التي بدأت منذ اكثر من ثلث قرن من سنة ١٩٦٢ الجامعة الأردنية تأسست الى ان تقوم بمهمة تعريب التعليم الجامعي وهنا مجال ايضاً في استحداث الحكومة لمؤسسات التعليم الجامعي في البلد.

مجموعة من الملاحظات الأخرى تتعلق بنواحي أخرى في التقرير المالي، ورد في تقرير اللجنة المالية ضرورة تنفيذ الأجراءات التي تكفل استرداد كلفة الاستثمارات المالية المتعلقة بتطوير البنية التحتية الانشائية اللازمة لتوفير قاعدة ملائمة للتنمية والأستثمار وهذه يمكن ان توفر على الدولة وتكون تسترد من ذوي الدخل فوق المحدود بعض هذه الكلف الأقتصادية حتى تعين الدولة في بناء الطرق العامة بين المدن الواسعة والجسور وغير ذلك من الأمور كما هو موجود في الدول المتقدمة المختلفة.

ايضاً بالنسبة للتقرير المالي اشار الى مشكلة الفقر والنسبة التي أشار اليها طبعا تعتمد

على مرجعية معينة انه ٤٠ ـ ٥٠٪ من السكان يعيشون إما تحت خط الفقر او على حدوده وكذلك الى مشكلة البطالة ولم يعطي التقرير ولم تعطي الموازنة ايضاً تقرير الموازنة خطة محددة للأصلاح لكنني ارى من باب الخطوة على طريق الألف ميل من ناحية قانون الزكاة ادعو الحكومة الى تقديم قانون للزكاة شامل التطبيق بحيث يؤخذ من اموال الأغنياء ويرد الى الفقراء كي لا يكون دولةً بين الأغنياء منكم، انا اعتقد ان تطبيق قانون الزكاة بصورة عامة وشاملة يكون مفيداً في الأسهام في تقليص جيوب الفقر وكذلك يسهم بالنسبة الى موضوع توزيع المال.

واما بالنسبة الى مشكلة البطالة فلي اقتراح ايضاً محدد طالما طرح على الحكومات المتعاقبة وهي توزيع اراضي الدولة على من يستثمرها وفقاً للقاعدة الفقهية (من احيا ارضاً مواتاً فهي له) ومن لا يستغل وقاعدة فقهية ثانية (من لا يستغل الأرض لمدة ثلاث سنوات تنزع ملكيتها منه) حتى تعطي للذي يشتغل في الأرض ويفلح الأرض ويزرع الأرض ولذلك هناك مشروع محدد ان يعطى خريجي المدارس الزراعية الثانوية والكليات الزراعية قطعة من الأرض لتكون وحدة زراعية ثلاثين دونم او غيرها ثم ينظر كيف يعملون. انا اعتقد ان هناك كثير من ابناء هذا البلد الطيب يودون ان يعملوا بانفسهم لو اعطو قطعة من الأرض وشيئاً من التسهيلات المادية البسيطة.

كذلك اريد ان اشير الى نقطة ربما اغفلها التقرير او اشار اليها على استحياء رغم انها ظهرت في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وهي الأهتمام برواتب الموظفين والمتقاعدين وقد طالبت اللجنة المالية لمجلس النواب بزيادتها بنسبة ٢٠٪ ووعدت الحكومة مشكورة فنرجو ان نؤكد هذه التوصية ان تكون هناك زيادة في رواتب الموظفين والمتقاعدين بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ لأن طبقة الموظفين اصبحت من الطبقات الفقيرة والتي ينالها حد الفقر وكذلك ادعو في هذا المجال الحكومة الموقرة الى ضرورة دراسة تطبيق قانون التقاعد وتعديلاته على المتقاعدين القدامى من مدنيين وعسكريين لأن في التفريق بين المتقاعدين القدامى والحديثين فيه اخلال لفهمنا لروح الدستور الذي يساوي بين الجميع في الحقوق والواجبات وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الأخ الفرحان والآن أخر المتكلمين الأستاذ حمد الفرحان.



السيد حمد الفرحان:

شكراً دولة الرئيس

الأخوان أعضاء المجلس،

هذه هي الدورة الرابعة التي نشترك فيها معاً في مراسم مناقشة واقرار موازنة الدولة السنوية. وفي كل مرة تتكرر نفس الأجراءات:

ابتداءً من اللجنة المالية لمجلس النواب، فالمجلس، فاللجنة المالية لمجلس الاعيان فالمجلس. وفي كل دورة نصل لنفس النتيجة: اقرار الموازنة المقدمة كما وردت مع الكثير من الخطب والتوصيات التي تنتهي فعالية معظمها بالأنتهاء من القائها.

هذه التجربة لا تشجع على الأطالة في الكلام، وخاصة هذه المرة التي رافق فيها الموازنة خطاب معالي وزير المالية المملؤ بالأرقام والنظريات التي تبهر العقل والتي تكررت فيها كلمة «زخم» في وصف انجازات خطة التصحيح في مجالات التنمية، والأستثمار، وزيادة الأنتاج المحلي، والصادرات، والتحويلات النقدية.. وغيرها.

والأمر الأكثر اسكاتاً لأي صوت مناقشة يوجه للموازنة هو تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب الذي أكد نفس عبارات الثناء على الموازنة الواردة في خطاب وزير المالية واقتبس الكثير من أرقام الخطاب واستنتاجاته وتبناها رأياً له لتبرير تصديق الموازنة في المجلس.

وبالرغم من أن تقرير اللجنة المالية لمجلس الأعيان لم يبلغ نفس الدرجة من التعبير عن الأعجاب الا أن هذا التقرير أيضاً لم يقصر في النهاية في التشجيع على السكوت والموافقة على تمرير الموازنة.

وهذا الأمر وهو الامر الذي سيتم في نهاية هذه الجلسة.

وبالرغم من ذلك وبدون انكار لصحة الأرقام التي وردت في الموازنة، أجد من الواجب أن يطلع مجلسكم الكريم على «الرأي الأخر» في نقاط محددة ومهمة وبدون تفصيل وردت في أليات الموازنة، و «على الرأي الأخر» أيضاً في الأهداف العملية التي ستنتج عن تنفيذ هذه الموازنة في نهاية السنة المرصودة لها.

ـ في البداية لي بعض الملاحظات على تقرير اللجنة المالية لمجلس الأعيان والتي شاركت في اجتماعاتها. هذه الملاحظات ليست نقداً ولا نقضاً وانما تصويب بعض الأرقام والصياغات خاصة وأن التقرير سوف يصبح صيغة دائمة في سجلات محاضر المجلس ويمكن دائماً الرجوع لقراراته، وجدير أن لا تكون فيه هفوات صياغة.

١ـ في الصفحة (٦) من التقرير ارجو تصحيح ذلك خطأ حسابي أعتقد أنه ورد عن طريق خطأ طباعة اذ يذكر أن معدل دخل الفرد انخفض بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١ من (٦٣٥) دينار الى (٤٨٠) دينار أي بنسبة ٤٠٪.

الأنخفاض هو (١٥٥) دينار وهو ٢٤٪. وقد تكرر ذكر هذه النسبة في صفحة (١٤) عند بحث البطالة حيث وردت أنها (٤٥٪) ففي مكانين ذكرنا نفس الأرقام ونفس النسبة مرة (٤٠) مرة (٤٥) والصحيح هي (٢٤) أي مختلفة عن ال (٤٠٪) الواردة في صفحة (٦) وعن الرقم الصحيح وهو (٢٤٪). أقترح تصحيح هذه الأرقام لتصبح كلها ٢٤٪ عند وضعها للطباعة.

٢ـ في صفحة (٨) ـ منتصف الصفحة ـ وردت عبارة «اليابان لا تمتلك أي موارد طبيعية». أعتقد ليس من حقنا أن نقول ذلك بهذه الصيغة القطعية، لأن كل دولة في العالم

تمتلك موارد طبيعية. الصياغة التي اقترح «اليابان التي لا تمتلك موارد طبيعية كافية». لأننا لا نستطيع ان ننفي موارد الطبيعة عن اي بلد وهذا قد يطلع عليه اليابانيون.

٣- في الصفحة (٢١) عدد التقرير في منتصف الصفحة - توصيات اللجنة لتطوير التعليم وهي كلها صحيحة وجيدة ولكن سهي عن عامل مهم يجب أن لا يوصف التقرير باهماله وهو زيادة ساعات وأيام الدوام التعليمي. مدارسنا ومعاهدنا من هذه الناحية في أخر سلم الأهتمام بين دول العالم. دراستنا في السنة (١٨٠) يوم فقط والباقي عطل صيف وجمع وأعياد وطنية ودينية وطارئة وعطل ثلوج. اطلعت على دراسة متخصصة اخيراً أجرتها جامعة امريكية للمقارنة تضع اليابان في أعلى سلم ساعات الدراسة (٢٤٧ يوم في السنة) وبعدها دول أخرى منها الولايات المتحدة، وليست بعيدة عنها. أما نحن فبعد ذلك بمسافة طويلة. اقترح اكمال توصياتنا الجيدة بضرورة زيادة ايام وساعات الدراسة في المدارس لكل ما في مراحلها لذلك أقترح اضافة الفقرة التالية قبل الفقرة الأخيرة من تلك الصفحة يمكن اضافتها الآن:

- «انقاص أيام العطل الدراسية السنوية وزيادة عدد أيام وساعات الدراسة لتتقارب مع ما هو متبع في معظم دول العالم المتقدم» اقترح هذا اكمالاً لتوصيات المعقولة التي جاءت في اللجنة لا اعتقد ان من المصلحة الوطنية ان يوافق مجلسكم على هذه الصيغة في صفحة (٢٢) اترجى تعديلاً لفظياً واحداً.

٤- في صفحة (٢٢) منتصف الصفحة وردت توصية بشأن الجامعات الأردنية نصها «العمل على حصر أعداد المقبولين سنوياً بما يتناسب مع الأمكانات المتوفرة..».

لا أعتقد أن من المصلحة الوطنية أن يوافق مجلسكم الكريم على هذه الصيغة لأنها يمكن اساءة تفسيرها لدرجة كبيرة ومضرة.

أقترح التعديل التالي ليصبح النص كما يلي:

«العمل على ايجاد التوافق بين عدد المقبولين سنوياً وتوفير الأمكانات من حيث كفاية الأساتذة... الخ» عندئذٍ لا يؤخذ على المجلس بانه دعى الى تحديد المقبولين في الجامعات.

والآن لي ملاحظات على الموازنة نفسها وعلى سياساتها وسوف أختصر لأقصى حد.

عندما وردتني نسخة الموازنة والخطاب صدقاً، قرأتها بما أستطيع من تركيز وسجلت قائمة بالنواقص والأنتقادات - بلغت أكثر من (٤٠) نقطة.

وعندما قرأت تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وأدركت «زخم» اتجاه تمرير الموازنة وتعابير الثناء على سياستها، أعدت النظر واختزلت ثلاثة أرباع النقاط المسجلة، باعتبارها غير أساسية.

ومرت لحظات فكرت فيها بأن لا ضرورة أو لا فائدة من طرح باقي النقاط. الا أن حافز اخلاص لهذا البلد وشعور مشاركة لفئات معنية محرومة فيه وهما عاملان أعتقد أن كل الأخوان أعضاء المجلس يتصفون بها بمثل أو بأكثر مما

أتصف به تفرض عليّ طرح بعض الأفكار والأستنتاجات.

أولاً: أرقام الموازنة

١- الأيرادات - صفحة (١٢) من كتاب الموازنة:

لا أناقش صحة التقديرات وانما أناقش مصادرها وتأثير ذلك على حياة الناس. الناس الذين أعنيهم هنا هم بتقدير واقعي ثلث سكان الأردن، مليون أردني يعيشون من دخل (٢٠٠) رب اسرة - دخل العائلة منهم أقل من (١٣٠) دينار في الشهر هم معلمون وموظفون ومستخدمون في الدولة والمؤسسات وأفراد جيش وأمن من رتبة أقل من وكيل ومتقاعدون مدنيون وعسكريون.

أ - تشير الموازنة صفحة (١٢) فصل (٢) أن دخل سنة ١٩٩٣ من الجمارك والأنتاج ورسوم الأنتاج وضريبة الأستهلاك هي (٣٤٩) مليون دينار وأني أقدر أن ثلث سكان الأردن يتحملون فقط (١٠٪) هذه الضريبة أي حوالي (٣٥) مليون دينار. تقديري هذا غير مزاجي وغير متحيز وناتج عن تماس غير منقطع مع هذه الشريحة من المواطنين ومعرفة لأستهلاكاتها المعيشية، صحيح أنه تقدير لا يستند على احصاءات ميدانية ولكن لا يجوز الرد عليه الا باحصاءات ميدانية.

ب - تشير الموازنة (صفحة ١٢) ايضاً نفسها فصل (٣): أن الضريبة الأضافية (٦٥) مليون دينار وأقدر لنفس الأسباب التي ذكرتها في (أ) أعلاه أن الثلث الأفقر نفسه من سكان الأردن يتحمل (٢٠٪) من هذه الضريبة أي (١٣) مليون دينار.

ج - وتتحمل هذه الفئة على الأقل (١٠٪) من الأيرادات غير الضريبية في الفصل (٤) صفحة (١٢) بطريقة غير مباشرة وهي رسوم الأستيراد والتلفزيون ورخص أخرى وهذا يعني (٧) مليون دينار.

د - وتتحمل هذه الفئة (٣) ملايين دينار من رسوم الأمتحانات العامة.

هـ - وتتحمل على الأقل (٣٪) أي (٤) ملايين دينار بطريقة غير مباشرة من الفصول (٥) - الرسوم - و (٦) البرق والبريد والهاتف.

هذا يعني أن هذه الفئة في سنة ١٩٩٣ سوف تدفع من دخلها المحدود مجموع ما قدر في البنود (أ - هـ) أعلاه أي (٦٢) مليون دينار.

و - مجمل دخل هذه الفئة - (٢٠٠ر٠٠٠) كاسب - بمعدل (١٣٠) دينار بالشهر لكاسب يساوي (٣١٢) مليون دينار في السنة.

أي أن موازنة ١٩٩٣ تستعيد من هذه الفئة (٦٢) مليون دينار من دخلها القائم البالغ (٣١٢) مليون دينار - تستعيده كضرائب غير مباشرة اي (٢٠٪) من قائم دخل كل عائد.

من منا في هذا المجلس أو في مجلس النواب يدفع (٢٠٪) من دخله ضريبة، (٦٢) مليون دينار من مليون شخص، لا من (٢٠٠ر٠٠٠) كاسب، أي (٦٢) دينار للراس وذلك يعادل (٣٥٠) دينار للعائلة في السنة. في هذه الفئة يعشش التطرف - تطرف الجائعين وهو أخطر من تطرف العقائديين لأن هذا الأخير يمكن احتوائه واحياناً اغراؤه ولكن الأول لا

يمكن الا اشباعه.

لو كان لرأيي وزن في قبول أورد الموازنة لصوت لهذا السبب وحده الى جانب رد الموازنة لسنة ١٩٩٣.

٢ـ في الفصل (٧) ـ الأيرادات ـ قدرت الموازنة ايرادات البنك المركزي بمبلغ (٤٥) مليون دينار من البنك المركزي.

لم يشر هذا الرقم الى القضية المعلقة والألتزامات التي ترتبت على قرارات لجنة الأمن الأقتصادي والبنك المركزي بتحمل نتائج تصفية بنك البتراء. في الدورة السابقة للمجلس وردت أرقام التزامات تبلغ (٣٢٠) مليون دينار أو أكثر. هل تناقصت أو تجزأت هذه الألتزامات وبقي البنك المركزي قادراً على دفع ايراد للخزينة بقيمة (٤٥) مليون ؟ هل تدخلت وزارة المالية بسير عملية التصفية، ومتى نهايتها وكم كلفت، وكم ستكون حصة الخزينة في النهاية من أعباء هذه القضية، ومتى وكيف تواجه؟

٣ـ النفقات الجارية صفحة (٨) والراسمالية صفحة (٩):

عن هاتين الصفحتين كانت لي الملاحظات العديدة التي أشرت لها في مطلع كلمتي والتي أثرت أن اختزلها. بقي منها بعض النقاط الجديرة بالتساؤل:

أ ـ في النفقات الجارية وزارة الأعلام يرصد لها ١١٫٦ مليون ـ بزيادة (٢٥٪) عن ١٩٩٢ ـ وفي الرأسمالية يرصد لنفس الوزارة ٣٫٠٤ مليون ـ بزيادة ٢٣٪ عن ٩٢ أي بمجموع ١٤٫٦ مليون بالمقابل وزارة الشباب (وهي معنية بنصف سكان المملكة) ومادة مستقبلها رصد لها جارية ٢٫٣ مليون ورأسمالية ٢٫٣ مليون أي مجموع ٤٫٦ مليون.

رأيي بالمقارنة يجب اعطاء اهمية أكثر ومضاعفة لوزارة الشباب في المستقبل في الوزارة القادمة.

ب ـ وزارة السياحة / دائرة الأثار العامة لي ملاحظة حولها. مرصود لها نفقات جارية ٠٫٦ مليون ونفقات رأسمالية ٠٫٧ مليون.

نقراء ونخطب باستمرار عن قيمة الأثار وصيانة الأثار وأن الأردن صفحة التاريخ. ولا يزال ليس لدينا متحف وطني لأئق يحوز ويصون هذه الأثار. المتحف الحالي غير جدير بالأسم. اثار تاريخنا منتشرة في معظم أنحاء العالم، ننفق بسخاء على بناء الجسور والمعابر والمكاتب الرسمية والأمنية والرياضية. لو كنت شريكاً بالرأي لأقترحت رصد اموال اعتباراً من السنة القادمة كافية لأنشاء متحف كبير يليق ببلد يدعي التاريخ.

لا أستطيع تأييد موازنة نفقاتها الراسمالية لسنة ١٩٩٣ (٣٤٠) مليون دينار وليس فيها تخصيص كاف محدد لبناء السدود في مواقع مدروسة وتصاميم معدة للتنفيذ وخاصة رصد مبلغ محدد يؤكد المباشرة ببناء سد اليرموك الذي يمثل ١٠٠٪ من مجمل حقوق هذا البلد في المياه المشتركة ويمثل (٨٠٪) من كافة طاقة التخزين المائية. ومن قدرة سكان الأردن على البقاء والنمو الأنساني والزراعي والأقتصادي.

ثانياً: سياسات الموازنة

في النقاط التالية أطرح قناعات لا تعتبر

مسلمات ولكن أرجو من طرحها ان تعتبرها السلطة التنفيذية للتحقق من صحة المسار الذي يوجهنا الأقتصاد الأردني بالسير على سكته:

١ـ واضح ان موازنة ١٩٩٣ هي موازنة محاسبة برأيي وليست موازنة تنمية. الهدف الأعلى بنظر تلك الموازنة هو تساوي المطلوبات بالموجودات ـ أي تساوي الواردات بالنفقات ـ بدون اعطاء وزن حقيقي لأثار ذلك على التنمية أو على معيشة قطاعات المجتمع، واضح ان وزارة المالية بتقيدها بهذه السياسة متأثرة بالدرجة الأولى بمتطلبات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن رأيي ـ ويشاركني بذلك كثيرون ـ بأن هذه المؤسسات الدولية لا تعنى حقيقة باقتصاديات الدول النامية بقدر اهتمامها بفتح أسواق هذه الدول لخدمة اقتصاد الدول الصناعية المهيمنة على تلك المؤسسات.

٢ـ ان الموازنة بمجملها تدعم سياسة سيطرة راس المال على الأقتصاد الأردني:

أ ـ من الجدول (٣) المرفق بخطاب الموازنة يبين ان مساهمة قطاع المال والتامين والعقارات والأعمال كان سنة ١٩٩٣ (٣٨٩) مليون دينار أي ٢١٪ من مجمل الأنتاج المحلي.

ب ـ من خطاب الموازنة يبين ان ارباح الشركات المساهمة العامة لسنة ١٩٩٣ تقدر ب (٢٠٠) مليون دينار وبتقديري ان ٩٠٪ من أسهم هذه الشركات وأرباحها هي لفئة مميزة تمتلك البنوك وتمتلك الشركات وعدد هذه الفئة لا يزيد عن ٥٪ من سكان الاردن.

٣ـ أرقام جمعية البنوك الأردنية تشير الى ان الودائع في البنوك بلغت قبل نهاية ١٩٩٣ حوالي (٣٧٠٠) مليون دينار تقريباً.

وتقديري الواقعي ان فوائد هذه الودائع تقارب (٢٥٠) مليون دينار في السنة، تعود لنفس الأشخاص الذين حصلوا (٢٠٠) مليون دينار ارباح شركات المساهمة تقريباً.

هذه الفوائد معفاة من ضريبة الدخل. أثير هذا الموضوع في الموازنة السابقة، والأسبق، ولا يجوز ان يستمر. ان الضرر من هذه السياسة التي يفرضها البنك المركزي الأردني هو حماية للبنوك واصحابها الضرر مزدوج:

أ ـ هذه الفوائد أولاً لا تخضع لضريبة الدخل.

ب ـ الضرر الثاني انها تمثل التفافاً على ضريبة دخل للشركات لأن معظم المودعين يكشفون حسابهم مدين في البنوك نفسها ويدفعون على ذلك الحساب المكشوف فوائد ١٢٪ ويضمون هذه الفوائد الى نفقات شركاتهم وتكاليفها فينقصونها من أرباحهم الخاضعة للضريبة وذلك مقبول لدى ضريبة الدخل، فتنقص بذلك ضريبة الدخل المستحقة عليهم، وتخسر الخزينة على الوجهين.

٤ـ في صفحة (١٤) من مرفقات خطاب الموازنة أرقام جيدة تبين رؤوس أموال الشركات المسجلة في وزارة الصناعة سنة ١٩٩٢ وهي سنة اندفاع سياسة تشجيع الأستثمار.

مجموع رؤوس الأموال للشركات المسجلة سنة ١٩٩٢ (١٤١) مليون دينار صناعة وتجارة وخدمات ولكن بينها أيضاً الزراعة. ويبين الجدول ان مجموع رأس المال المخصص

للزراعة في ذلك الجدول هو (٤ر١) مليون دينار - من أصل (١٤١) مليون - اي (١٪) من رأس المال الشجاع الذي وظفته الشركات وسجلته، (١٪) توجه الى الزراعة، وهذا مؤشر واضح ان قانون تشجيع الأستثمار لم يشجع الأستثمار كفاية في أهم قطاع يخص أضعف المواطنين - ولكن هذا لا يهم وزارة المالية لأن قطاع الزراعة معفى من الضرائب وبالتالي لا يزيد في الأيرادات ولأن قطاع الزراعة موضع العداء المزمن من وزارة التموين.

٥- ملاحظة حول ما ورد في الموازنة وخطابها وتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب من تصورات لمعالجة البطالة. ذكر بعض الأخوان هذا الموضوع لا اريد ان اضيع وقتكم في قراءة نفس ما قالوه يجب علاج هذه الفئة رأيي انا حلها.

- أقترح على الحكومة الأهتمام الأكثر، واعتبارها - إعتبار البطالة - بمستوى حالة الطوارىء، شكلنا لجنة طوارىء ٣٠٠ر٠٠٠ وافد وتشكيل (لجنة طوارىء خاصة بالبطالة) دائمة العمل في وزارة التخطيط تستدعي وتستمع لكل رأي ممكن وتضع خطط عملية متدرجة زمنياً للتخفيف من هذه الظاهرة واستيعاب أخطارها. ونحن لا نشكل لجان طوارىء من اجل عملية الثلج هذا طوارىء مزمنة.

٦- أخيراً، ارجو التأكيد على ان هذه ليست انتقادات. لأني أعرف وزير المالية، بأمانته ودقته وكفاءته، ولكني أعارض ان يترك لوزارة المالية يد مطلقة لرسم السياسة الأقتصادية. كما حدث خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فأدى ذلك الى اختزال دور وزارة التخطيط وتقليص مهمات وزارة الصناعة للأنشغال بمعاملات تسجيل الشركات والمواصفات والتراخيص.

وزارة المالية في كل الدنيا وفي تجربتي العملية في الأردن الواقعية هي وزارة زيادة الجباية وتقليص الأنفاق وهذه الطبيعة مضاده للتنمية في مراحل نشوء النمو الأقتصادي.

وقد زاد من تعميق هذا التوجه التقاؤه مع سياسات البنك المركزي الأردني الذي همه الأكبر حماية حصانة مؤسسات المال والبنوك بصرف النظر عن تزايد سيطرتها على الأقتصاد الأردني. وبصرف النظر عن أثر ذلك في تعميق الهوه بين فئات الدخل العالي وفئات الدخل الأدنى الذي لا تقبل في الوقت الحاضر أي دولة مستقرة الا ان تتدخل لوضع حد لهذا التفاوت.

أهدف من هذا التوضيح ان أدعو الحكومة الى توسيع مرجعية التخطيط الأقتصادي وتخفيف هيمنة وزارة المالية عليه واعادة تكوين المجلس القومي للتخطيط مستقلاً عن وزارة التخطيط وعن أي وزارة أخرى وان يتكون من عناصر رسمية من قطاعات معنية بالتنمية ومن عناصر غير رسمية، تتوفر لها المعرفة والخبرة والحياد، للتحقق من بقاء طريق الأصلاح الأقتصادي بمساره الصحيح بهدف تخفيض فعلي للأستيراد والأستهلاك جاء في الموازنة ان سنة ٩٣ ستؤدي الى ترشيد الأستهلاك، وفي نفس خطاب الموازنة ستزيد المستوردات (٥٠٠) مليون. ترشيد الأستهلاك

وتزيد الأستهلاك (٥٠٠) مليون بهدف تخفيض فعلي للأستيراد والأستهلاك وزيادة الأنتاج بتوازن بين القطاعات وتوزيع المكاسب بعدالة.

والسلام عليكم.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ الفرحان، ايضاً رغب زميلان بالحديث حول الموازنة الدكتور كمال الشاعر.



الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس، ارجو فقط أن اوضح التساؤل الذي طرحه معالي العين الأستاذ حمد الفرحان حول الأرقام المتعلقة بانخفاض دخل مستوى الفرد في الفترة بين ١٩٨٦ و ١٩٩٢ جرى احتساب هذه الأرقام على اساس مقدار الأنخفاض منسوباً الى الدخل لعام ١٩٩٢.

والسبب في ذلك انه جرى ذكر فترة ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ فالأنخفاض نُسب الى ١٩٩٢ لأنه بعد ذلك جرى ذكر الانخفاض لسنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ايضاً نسبت الى عام ١٩٩٢ وفيما بعد لعام ١٩٩٣ وهي أول سنة يحصل فيها ارتفاع. ايضاً جرى احتساب الأرتفاع على اساس دخل عام ١٩٩٢.

فالحقيقة المقارنة جرى احتساب هذه الأرقام وذلك لكي تكون المقارنة على نفس الأسس في الثلاث حالات وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذ حمد التوضيح سمعناه، والآن دولة الأستاذ احمد عبيدات.



دولة السيد أحمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس الحقيقة لدي تساؤل يتعلق بمشكلة البطالة سواء في خطاب الموازنة الذي قدمه معالي وزير المالية أو في تقرير اللجنة المالية لمجلس الأعيان. في خطاب الموازنة ورد ان الدراسات التي اعدتها دائرة الأحصاءات العامة خلال العام ١٩٩١ أن معدل البطالة كان حوالي ١٨٪ في ذلك العام. وانه لم تجري اية دراسات ميدانية لتحديد معدل البطالة خلال عام ١٩٩٢.

لكن تقرير اعدته الجمعية العلمية الملكية خلال شهر تشرين الثاني من ١٩٩٢ يعني في أواخر عام ١٩٩٢ أفاد أن عدد المسجلين على انهم باحثون عن العمل لدى وزارة العمل وديوان الخدمة المدنية يبلغ (٩٦ر٠٠٠) شخص

منهم ما نسبته ١٢٪ يعملون فعلاً ويبحثون عن فرصة عمل افضل. ١٢٪ يمكن القول بانهم حوالي (عشرة الى ١١،٠٠٠) الف لو طرحناهم من حوالي (٩٦،٠٠٠) يبقى عندنا حوالي (٨٥،٠٠٠) الف مسجلين لدى وزارة العمل وديوان الخدمة المدنية على انهم يبحثون عن عمل. بينما تقرير اللجنة المالية لمجلس الأعيان يشير الى أن وفقاً لمصادر وزارة العمل يقدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي (١٦٠،٠٠٠) ألف. التفاوت كبير ليس بنسبة (١٠ او ١٥٪) نتكلم عن ضعف بين (٨٥ و ١٦٠،٠٠٠ الف) هذا مع الأشارة إلى ان هذه الأرقام غير واضحة لنا الآن. نحن نعرف أن أعداد العاطلين عن العمل تتكون من مصادر مختلفة اهمها حملة الشهادات الجامعية، الخريجين من الجامعات وكليات المجتمع وحملة التوجيهي. والمصدر الثاني هم الذين تنتهي خدماتهم في القوات المسلحة في سن مبكرة ويقذف بهم الى سوق العمل في القطاع المدني دون أن يكون لديهم اي تاهيل يمكنهم من الأنخراط في سوق العمل أو منافسة غيرهم في الحصول على وظائف جديدة تتناسب مع كرامتهم.

ثم نتحدث عن الوافدة/ العمالة الوافدة. منذ عام ١٩٨٦ على وجه التحديد وقضية البطالة تبحث في مجلس الأمة بين المؤسسات الدستورية بين الحكومات المختلفة وبين مجلسي الأعيان والنواب. وهي الشغل الشاغل للأردن منذ ذلك الوقت.

وفي السنوات الأخيرة تفاقمت المشكلة، اين دائرة الأحصاءات العامة؟.

من هي الجهة المعتمدة الرئيسية في ارقام يمكن أن تشكل اساساً صحيحاً لعملية المعالجة؟.

يعني نحن امام ارقام متفاوته جداً وعدد سكان الأردن اذا كان ثلاث ملايين أو ثلاث ملايين ونصف في خلال عشر سنوات قضية شبه محددة لا نستطيع ان نتعامل برقم معقول واضح لجميع الجهات، الا يستطيع مجلس الأمة والحكومة ان تصل الى معادلة قد تختلف في نسبة عشرة الى خمسة في المية (١٠ - ٥٪) زيادتها او نقصها.

هذه القضية على اهميتها تحتاج الى هذا الوضوح اذا كنا بالفعل ستتمكن من ايجاد حلول لها، تشكل لجان وزارية ودراسات تجري وابحاث تعمل ونحن غير متفقين حتى الأن على الرقم. ارجو توضيح هذه النقطة.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة الاستاذ احمد عبيدات وعند هذا الحد الأستاذ محمد رسول الكيلاني.



السيد محمد رسول الكيلاني: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس، اخواني الزملاء، «واما بنعمة ربك فحدث» عندما انظر الى مشروع قانون الموازنة وانظر الى ارقامه اتذكر موازنة الأردن عام (١٩٥٣) عندما تولى جلالة سيدنا سلطاته الدستورية وما بينهما هذا الجهد الدؤوب ففي عام (١٩٥٣) كانت الأيرادات (٥) خمسة مليون دينار وكانت موازنة الدولة (٧) مليون دينار والأن موازنة الدولة (١٣٢٨) مليون دينار والأيرادات (١٢٨٠) مليون دينار، من الطبيعي ان الفارق بين هاتين الميزانيتين يمثل جهد القيادة ويمثل جهد الحكومات المتعاقبة.

يمثل وعي المواطن، يمثل العمل الدؤوب في الظرف الكؤوب في الظرف العنود حتى وصلت البلد الى ما هي عليه الأن، حد الكمال من الصعب الوصول اليه لأنه هذا من الفطرة الأنسانية.

في عام (١٩٥٣) كانت تمسح آلام المرضى الأردنيين وجراحاتهم بعثات طبية انسانية اجنبية كالمستشفى الأيطالي واطباء لبنانيين، الآن عندنا أقدر المراكز الطبية المتخصصة في العالم العربي كمركز القلب.

في عام (١٩٥٣) كانت هنالك دائرة لمراقبة العملة والآن عندنا البنك العربي ومختلف البنوك الأردنية بفروعها المختلفة في العالم.

في عام (١٩٥٣) كان عندنا مواقف باصات، والآن عندنا الخطوط الجوية الملكية الأردنية مع محطاتها في الخارج.

الأردن عندما تولى جلالة سيدنا العرش كان مقيد بقيد معاهدة ومقيد بقيد حاجة تلجم ارادته السياسية وتحدد مدى نموه العلمي والأقتصادي والأجتماعي.

هنالك احداث وهنالك انجازات حققها جلالة سيدنا على ارض هذا الواقع وبالتالي كانت الموازنة هو انعكاس لتلك المنجزات. كيف زرع الأمل في النفوس اليائسة حتى انبجس العطاء والعلم والعمل. كيف انتقلنا من الأساتذة المصريين الذين درسونا في المدارس الثانوية الى الجامعات، وكيف اصبح ابناء الأردن علماء في (ناسا) واعضاء في لجنة الطاقة الذرية للولايات المتحدة الأمريكية.

هنا احداث تمر وهنا في عمل دؤوب وفي جهد وفي معاناة عم تبذل في المواطن لزرع الثقة به ليثمر. لأن الموازنة والأيرادات هي جهد المواطن الذي يؤخذ منه ليساهم في انتاج بلده.

الشكر لجلالة سيدنا لما حقق والشكر لجميع الحكومات المتعاقبة التي بنت هذا الصرح رملة رملة ولم تبنه هبةً هبه والشكر لجلالة سيدنا في علاقاته الدولية لأنما عندما دخل العلاقات الدولية كان يعلم بانما هي تقاص بين المصالح فكان حساب الأرباح عنده دوماً هو الأميز والأربح سواء في منح او في القروض بدون ان يضع في هذه المقاصة الدولية شرف الأمة او كرامتها او عزتها في المقاصة. فاتوجه بالشكر الى جلالة سيدنا ولجميع الأخوة الذين ساهموا واوصلوا البلد الى ما هي عليه في جميع مجالاتهم المختلفة من المواطن الى المسؤول وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الأخ، والأن انتهى المجلس الكريم من مناقشة مشروع الموازنة وقانونها وارقامها وجاء دور حكومة جلالة الملك في الرأي الذي تبديه حول هذه المناقشة ليصير المجلس الى النظر في اقرارها وقانونها

وفصولها.

معالي وزير المالية: دولة الرئيس، حضرات الأعيان المحترمين، قبل أن أقول خطابي، في نهاية خطابي وهو خطاب مكتوب ويجيب على كثير من الأسئلة التي اثيرت سوف اسعى الى الأجابة على بعض المطالعات المحددة التي ابداها السادة اعضاء مجلس الأعيان المحترمين.



بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس
حضرات الاعيان المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

إنه ليسعدني ان اتقدم من مجلسكم الكريم ولجنته المالية رئيسا ومقررا واعضاء بالشكر وبالتقدير على الجهد الذي بذل في مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٣ والذي انعكس في تقرير اللجنة والذي اتصف بعمق التحليل وشمولية في التفكير بحيث جاء مغطيا لمختلف القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

كما اتوجه بالشكر الى السادة اعضاء المجلس على الملاحظات التي ابدوها وما تميزت به من روح المسؤولية العالية، وأود بهذه المناسبة أن اؤكد للمجلس الكريم ان كافة الملاحظات الواردة في تقرير اللجنة او في كلمات السادة الاعيان المحترمين ستكون موضع اهتمام وعناية الحكومة في رسمها لسياساتها في المجالات المختلفة وبما يمكننا من تحقيق الاهداف الوطنية التي نسعى جميعا لتحقيقها لصالح الوطن وخير المواطن.

دولة الرئيس
حضرات الاعيان المحترمين

ان التقاء السلطتين التنفيذية والتشريعية على حقيقة التطورات الايجابية في المناخ الاقتصادي العام والذي انعكس في مجمل المؤشرات الاقتصادية الاساسية يشكل اجماعا وطنيا على ان الاقتصاد الوطني يسير بالاتجاه الصحيح والذي سيترتب عليه ارساء قواعد متينة ستمكننا، بعون الله وتوفيقه، من الاستمرار بتحقيق نمو اقتصادي متوازن تنعكس نتائجه على مواطنينا في مختلف مواقعهم وتجمعاتهم. ولقد جاء اداؤنا الاقتصادي لعام ١٩٩٢ متوافقا مع طموحاتنا وبصورة فاقت كل التوقعات، فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي معدلات نمو حقيقية عالية والذي انعكس على دخل الفرد الحقيقي، وارتفعت معدلات الاستثمار لمختلف القطاعات وخاصة في مجالات الانشاءات والصناعة، واستطاعت صادراتنا الوطنية من تجاوز مختلف الصعوبات بحيث استعادت حجمها السابق مما يشكل انجازا ملحوظا في تنويع المنتجات وتوسيع الاسواق غير التقليدية.

وقد جاء اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٣ مؤكدا استمرار الحكومة لتبني تلك السياسات التي اثبتت نجاعتها والتي ستمكننا من تعزيز البناء الاقتصادي السليم والمزيد من الاعتماد على الذات.

واسمحوا لي ان اتقدم الى مجلسكم الكريم بالملاحظات التالية حول تقرير اللجنة المالية الكريمة وكلمات الاخوة الاعيان المحترمين:

اولا: انخفاض نسبة نمو الايرادات لسنة ١٩٩٣ عن نسبة نمو النفقات الجارية.

ان من اهداف برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي هو تقليص عجز الموازنة العامة بشكل تدريجي من خلال تحقيق زيادة في الايرادات المحلية بنسبة تفوق نسبة نمو النفقات الجارية ليصل هذا العجز الى ما نسبته (٥٪) فقط من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٨ وستعمل الحكومة حين اعداد موازنات السنوات القادمة الى تحقيق اهداف هذا البرنامج ضمن معايير مالية واقتصادية ملائمة.

اما بالنسبة لموازنة هذا العام ١٩٩٣ ونظرا للتحسن الكبير في الاداء المالي الذي ادى الى اعادة النظر في نسبة عجز الموازنة الذي كان مخطط له ان يصل الى (٨ر١٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي ليصبح (٨٪) فقط بانخفاض يقدر بحوالي (٧٥) مليون دينار فقد وجد انه من المناسب السماح بزيادة النفقات الجارية بنسبة اعلى من نمو الايرادات المحلية بهدف تلبية متطلبات الخدمات الاجتماعية الاساسية علما بانه من غير المستبعد ان تتحسن نسبة نمو الايرادات عما هو مقدر لها.

ثانيا: المديونية الخارجية

ان التطورات المتعلقة بالمديونية الداخلية والخارجية التي حدثت خلال عام ١٩٩٢ تدعو الى التفاؤل اذ انخفض حجم المديوبية بالارقام المطلقة او كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي حيث انخفض حجم المديونية الخارجية الى حوالي (١٤٢٪) فقط من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٢ مقابل حوالي (١٨١٪) لعام ١٩٩١ كما ان نسبة خدمة المديونية الخارجية بعد اعادة الجدولة ستكون ضمن المعايير المقبولة دوليا.

وستستمر الحكومة في نهجها الحالي بتبني السياسات الهادفة الى اعادة جدولة المديونية واستبدالها بقروض اخرى بشروط ايسر واسعار فائدة اقل وشراء بعضها بأسعار خصم ملحوظة ضمن اطر سليمة تضمن عدم تدني احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية واستمرار مستوياتها بما يتفق وتحقيق مسيرة التنمية ورفدها بكل مقومات النجاح.

وستسعى الحكومة الى توفير التمويل اللازم للاستثمارات الضرورية لتطوير البنية التحتية والانشائية والاجتماعية لاستيعاب الزيادة في الطلب عليها بشروط مناسبة وبحيث لا يؤدي ذلك الى زيادة في خدمة المديونية عما هو عليه الان.

وستبذل الحكومة جهدها في دعم الصادرات الوطنية من خلال استخدام السلع الاردنية لتسديد جزء من المديونية الخارجية لما للذلك من اهمية خاصة في تنشيط الانتاج المحلي وتطويره مع العمل على تخفيف عبء المديونية.

ثالثا: الاستثمار

اولت الحكومة جل اهتمامها الى تشجيع زخم الاستثمار ودعمه بشتى الوسائل الممكنة الامر الذي انعكس على زيادة حجم الاستثمار ليصل الى (٢٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٢ مقابل (٢٢٪) في عام ١٩٩١ اي بزيادة نسبتها حوالي (٢٣٪) وهي نسبة مرتفعة اذ تشير جميع المؤشرات الى ان التوسع في الاستثمار شمل معظم القطاعات الاقتصادية ويعزز من ذلك التوسع في طرح الاسهم الجديدة للاكتتاب العام وارتفاع مجموع رأسمال الشركات المسجلة حديثا وزيادة الائتمان الممنوح من بنك الانماء الصناعي. وستستمر الحكومة في بذل كل الجهود الممكنة لتفعيل الاستثمار وتنشيطه لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي.

رابعا: الطرق وصيانتها

تشارك الحكومة اللجنة المالية الراي بأهمية صيانة الطرق وحفظها وهي تعطي اولوية قصوى لادامة الاستثمارات الحكومية والمحافظة عليها. وقد رصدت المخصصات الضرورية لصيانة الطرق في مشروع قانون الموازنة الذي بين ايديكم بما فيها الصيانة العامة والمتخصصة حيث تم رصد مبلغ (٥ر٩) مليون دينار لهذه الغاية من اصلها مبلغ (٥) ملايين دينار للصيانة العامة، كما تم رصد مبلغ (٢٥ر٣) مليون دينار لصيانة الطرق التي تضررت خلال فصل الشتاء في العام الماضي وستبذل الحكومة جهدها لدعم صيانة البنية التحتية والمحافظة عليها باعتبارها ثروة وطنية وعاملا اساسيا في تحقيق زخم النمو الاقتصادي. وستعمل على اجراء تقييم عام لتحديد احتياجات صيانة الطرق ووضع الترتيبات الضرورية لتوفير التمويل اللازم لذلك.

خامسا: السياسات التعليمية

اعتمدت الحكومة برنامجا شاملا لتطوير قطاع التربية والتعليم بكلفة تزيد على (٤٥٠) مليون دينار يتضمن اعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية مع التركيز على النواحي التطبيقية وتطوير القيم الاجتماعية كما يتضمن تكثيف فرص التأهيل واعادة التأهيل للمعلمين واعادة النظر في دور كليات المجتمع القائمة واعطاء مزيد من الدعم والتأهيل لمؤسسات التعليم والتدريب المهني وتوزيعها جغرافيا. وذلك كله ايمانا من الحكومة بان الاستثمار في الانسان بما في ذلك تعليمه وتدريبه وتأهيله هو افضل السبل لتحقيق النمو الصحي والمستمر ولتحسين المستوى المعيشي الشامل لكافة المواطنين في مختلف المناطق. كما ان الحكومة سبق وان قدمت لمجلس النواب الكريم توجهاتها التعليمية الخاصة بكليات المجتمع والتعليم الرسمي بما في ذلك التعليم الثانوي والتدريب المهني.

سادسا: الفقــر

تؤيد الحكومة اللجنة المالية الكريمة فيما ذهبت اليه حول الامن الاجتماعي وترى ان التحدي الاساسي امام السياسات الحكومية يكمن في التأكد من ان منافع التنمية ستوزع بشكل عادل بين مختلف فئات المجتمع وعلى مستوى الوطن بأسره خلال العقد الحالي وستولي الحكومة اهمية خاصة لتحقيق ذلك من خلال

برامجها الاستثمارية وسياساتها الاقتصادية والمالية. وهي تعكف حاليا على تحليل النتائج التي تم التوصل اليها من خلال مسح العمالة والبطالة والفقر الذي اجرته دائرة الاحصاءات العامة في نهاية عام ١٩٩١ والتي تدل بشكل اولي على ما يلي:

أ) بالنسبة للحضــر

- هنالك اقل من (٢٪) من عدد افراد العينة لا تزيد مداخيل اسرهم عن (٥٠) دينارا شهريا. وهم يعيشون في ظل الفقــر المفقع.
- هنالك أقل من (١١٪) تتراوح دخول اسرهم ما بين (٥٠ ـ ٩٩) دينارا شهريا.
- هنالك اقل من (١٩٪) تتراوح دخول اسرهم ما بين (١٠٠ ـ ١٤٩) دينارا شهريا منهم حوالي (٦٥٪) يملكون مساكن خاصة. واذا ما اخذ بعين الاعتبار نمط الانفاق الاسري في الاردن وعدد افراد الاسرة وامتلاكها لمسكن خاص فانه من الصعب اعتبار هؤلاء المالكين لمساكن خاصة فقراء بالمعايير الدولية.

ب) بالنسبة للريف

- هنالك اقل من (٢٪) من عدد افراد العينة تقل دخول اسرهم عن (٥٠) دينارا شهريا.
- هنالك اقل من (١٩٪) تتراوح دخول اسرهم ما بين (٥٠ ـ ٩٩) دينارا شهريا منهم حوالي (٧٠٪) يملكون مساكن خاصة.
- اما الذين تتراوح مداخيلهم ما بين (١٠٠ ـ ١٤٩) دينار فتبلغ نسبتهم حوالي (٢٨٪) منهم حوالي (٨٩٪) يملكون مساكن خاصة.

واذا ما اخذنا المعطيات المبينة اعلاه معا يتضح ان ما ذهبت اليه اللجنة المالية الكريمة من ان (٤٠٪ ـ ٥٠٪) من السكان يعيشون اما تحت خط الفقر او في حدوده لا يظهر وضع الفقر بشكل موضوعي اذ ان نسبة الفقر في الريف والحضر معا مع الاخذ بعين الاعتبار عدد افراد الاسرة وامتلاكها لمسكن خاص تقدر بحوالي نصف النسبة التي اشارت اليها اللجنة المالية الكريمة في تقريرها.

هذا ويتم حاليا تحليل نتائج المسوحات بالتعاون مع الخبراء المختصين والمؤسسات الدولية المعنية لتحديد حجم مشكلة جيوب الفقر في الاردن وابعادها والسياسات المناسبة للحد منها.

وارجو ان أنوه في هذا المجال ان الدعم الحكومي لمعالجة جيوب الفقر قد طرأ عليه تحسن كبير خلال السنوات الاخيرة اذ ارتفعت مخصصات صندوق المعونة الوطنية من اقل من مليوني دينار عام ١٩٨٩ الى ثلاثة عشر مليون دينار لهذا العام بالاضافة الى التوسع الكبير في مخصصات الخدمات الاجتماعية الاساسية الصحية والتعليمية والاجتماعية مع استمرار تقديم المواد التموينية الاساسية باسعار مدعومة.

سابعا: البطالة

ان الحد من البطالة هو محور اساسي

لسياسات الحكومة الاقتصادية المعتمدة على مختلف المستويات ولقد حددت الحكومة سياساتها المعتمدة للحد من البطالة في عدة مناسبات سابقة وبينت ان من اهم العناصر الاساسية لتحقيق ذلك هو زيادة النمو الاقتصادي الامر الذي تحقق خلال عام ١٩٩٢.

الا ان ما يلفت النظر في هذا المجال ما اوردته اللجنة المالية الكريمة في تقريرها من ان عدد العاطلين عن العمل قد ارتفع ليصل الى حوالي (١٦٠) الفا وفق مصادر وزارة العمل وعليه ارجو ان ابين لمجلسكم الكريم بان احدث معلومات وادقها عن موضوع البطالة هي دراسة مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر التي اجرتها دائرة الاحصاءات العامة في نهاية عام ١٩٩١ والتي شملت عينة قوامها (٥٠) الف اسرة. وقد اظهرت هذه الدراسة الحقائق التالية:

١ - ان عدد العاطلين عن العمل الذين تتراوح اعمارهم ما بين (١٥ - ٥٩) سنة يقدر بحوالي (١٢٣) الف شخص.
٢ - ان عدد العاطلين عن العمل من الذين تتراوح اعمارهم ما بين (١٨ - ٥٩) سنة باستثناء المتقاعدين الباحثين عن عمل يصل الى حوالي (١١٩) الف شخص فقط واذا ما أضيف اليهم المتقاعدين الباحثين عن عمل يصبح المجموع حوالي (١٢٢) الف شخص.
٣ - في حال استبعاد تأثير الاخوة العائدين والمتقاعدين الباحثين عن عمل ينخفض حجم البطالة الى حوالي (٩٦) الف شخص منهم حوالي (٧٣٪) ذكور و (٢٧٪) اناث وتبلغ نسبة من يحمل شهادة الكلية المتوسطة او الجامعية حوالي (٣٦٪) من هؤلاء الباحثين عن عمل.

واذا ما علمنا ان عدد القوى العاملة في الاردن من الذين تزيد اعمارهم عن (١٥) سنة هو (٨٧٦) الف عامل وان عدد الذين تتراوح اعمارهم ما بين (١٨ - ٥٩) سنة هو (٧٦٢) الف عامل وباضافة غير الاردنيين تصبح الارقام (٩١٩) الف و (٨٠١) الف عامل على التوالي وبذا فان نسبة البطالة لعام ١٩٩١ لا تتجاوز (١٨٪) ويمكن استنتاج ان هذه النسبة قد انخفضت بحوالي (٣٪) خلال عام ١٩٩٢ ليصل عدد العاطلين عن العمل الى حوالي (١٠٠) الف شخص فقط.

ثامنا: التطوير الاداري

اما فيما يتعلق بالتطوير الاداري فإنني أود ان اؤكد لمجلسكم الكريم كما اكدت لمجلس النواب ان هذا الموضوع يشكل بحد ذاته هدفا قائما ومستمرا لا ينتهي بأخذ اجراءات بعينها، كما ان نتائجه تحتاج الى فترة زمنية معتدلة لكي نقطف ثمارها، ولكن الحكومة بنفس الوقت جادة في اتخاذ الاجراءات الضرورية للحد من ظهور اية اختلالات في الجهاز الاداري وتسعى جاهدة لرفع كفاءة هذا الجهاز من خلال تحديث التشريعات وتبسيط الاجراءات وتحسين مناخ العمل بشكل عام.

تاسعا: قطاع الزراعة

اولت الحكومة قطاع الزراعة والقطاعات الاساسية المرتبطة به كل عناية سواءا منها ما هو

متعلق بالمصادر المائية وحسن استغلالها او انشاء السدود والحصاد المائي او ادخال التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع وتعزيز الارشاد الزراعي بمختلف مناطق المملكة. ولا يخفى على المجلس الكريم ان هذا القطاع يتعرض بين الحين والاخر الى عوامل خارجية لا تخضع لسيطرة الحكومة كعامل المناخ مثلا ولذلك تقوم الحكومة بصورة مستمرة بمراجعة وتقويم السياسات والاجراءات المتبعة بما من شأنه تحقيق الاهداف المتوخاة في هذا المجال. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ومن أجل معالجة مشكلة الفائض من بعض الحاصلات الزراعية كالبندورة مثلا فقد تم اتخاذ الاجراءات والخطوات العملية لتوسيع مصنع البندورة في وادي الاردن وانشاء مصنع اخر لتصنيع البندورة ومشتقاتها في محافظة المفرق.

عاشرا: الامن الوطني

ادراكا من الحكومة لاهمية الامن الوطني باعتباره الركن الاساسي للامن القومي الشامل الذي يتضمن النواحي الاجتماعية والامنية والسياسية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في المجتمع فقد عمدت الحكومة الى زيادة مخصصات قواتنا الباسلة والاجهزة الامنية الساهرة وزيادة دعمها على مختلف المستويات اذ تم رصد مبلغ حوالي (٣٢٨) مليون دينار لنفقاتها الجارية والرأسمالية لعام ١٩٩٣ اي بزيادة نسبتها حوالي (١٠٪) عن عام ١٩٩٢ للمحافظة عليها قوية فاعلة وحامية لكل مكاسب التنمية في وطننا العزيز.

دولة الرئيس
حضرات الاعيان المحترمين

لا يسعني في نهاية حديثي الا ان اتقدم لمجلسكم الكريم وللجنة المالية بجزيل الشكر والعرفان على ما بذلتموه في مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٣ وعلى الملاحظات والتوصيات القيمة التي ابديتموها والتي ستأخذ حقها من الدراسة والتمحيص بهدف الوصول الى قناعة مشتركة حول السياسات العامة للدولة التي تساعد على معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية وترفد زخم النمو وتحقق الاستقرار للوطن والمواطن في ظل قائد المسيرة الحسين المفدى حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الوزير.

معالي وزير المالية: سيدي اذا بتسمح لي دولة الرئيس انا سوف اسعى الى الاجابة على بعض التساؤلات التي طرحها السادة الاعضاء الاعيان وارجو ان ابدأ بالتساؤل الذي طرحه دولة العين احمد عبيدات.

في حقيقة الامر التساؤل الذي ورد لدولة العين. ورد لنا في وزارة المالية، من ان الرقم الوارد في التقرير لا يعطي صورة حقيقية عن البطالة ولذا فان ما ورد في جوابي المكتوب قد تعرض لهذا الأمر.

الجهة المعنية في الاجابة عن البطالة هي دائرة الاحصاءات العامة. وجميع المؤسسات الاقتصادية في الاردن تشارك دولة الرئيس الى ضرورة ايجاد مجموعة صحيحة من الارقام لتحديد ابعاد مشكلة البطالة.

صورة عن الأصل

لذا جرى المسح وهو لخمسين الف عينة في نهاية عام ١٩٩١ ويجري الان تحليله لتحديد مختلف الابعاد المتعلقة بالبطالة والفقر والامور الاخرى.

وللتأكد من انه هناك سلسلة زمنية تعطي صورة واضحة عن وضع البطالة فقد وضعت الخطط بحيث يجري سنوياً مسح لمعرفة تطور البطالة. وبالتالي من ناحية مؤسسية ما اورده دولة احمد عبيدات نحن نشاركه في هذا الرأي وفي حقيقة الامر موازنة عام ١٩٩٣ قد وضعت مخصصات في دائرة الاحصاءات العامة لاجراء مسح خلال عام ١٩٩٣. لقياس ماذا حدث في هذا الموضوع وهذا امر سوف يستمر هذا النهج في السنوات المقبلة.

كما قلت في خطابي ليس هناك فرق ما اورد. وما جاء سابقا من ان عدد الباحثين عن العمل كما هو مسجلين في الدوائر الحكومية (٨٥،٠٠٠) الف ونحن نقدر الان عدد البطالة بحوالي (١٠٠،٠٠٠) الف والرقم الـ(١٠٠،٠٠٠) الف الفرق هو (١٥،٠٠٠) الف قد يكونوا اشخاص لم يسجلوا في الدوائر الحكومية. علماً باننا لم نجري مسحاً عن البطالة عام ١٩٩٢ ونحن اخذنا المسح لعام ١٩٩٣. واخذنا العلاقة بين النشاط الاقتصادي والاستثمار وتحقيق فرص العمل وتوصلنا الى ان البطالة هي حوالي (١٠٠،٠٠٠) الف.

بالنسبة لموضوع الوصول الى مرحلة جديدة في المالية العامة وهل هي عائدة إلى ان ذلك نتيجة لزيادة العبء الضريبي ام لا؟.

اعتقد اني قد اجبت هذا السؤال بشكل واضح عندما اجبت على مجلس النواب وبينت بشكل اكيد اننا خلال عام ١٩٩٢ لم نزد الضرائب ولم ندخل اي ضرائب اخرى وان التحسن الذي في الايرادات الحكومية هو نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي. وان الاجراءات المالية التي اتخذت في السنوات السابقة زادت من مرونة النظام الضريبي في الاردن. وبالتالي تم التمكن من تحقيق ذلك.

بالنسبة لبعض الاسئلة التي اثارها معالي العين اسحق الفرحان ومعالي العين عمر النابلسي في حقيقة الامر في اجابتنا لمجلس النواب المواضيع المتعلقة بموازنات المؤسسات المستقلة وضحنا ان فوائض الموازنة قد ذهبت لتخفيض مديونية الحكومة وزيادة موجوداتها من الودائع في البنك المركزي. وضحنا بشكل واضح موضوع الميزان التجاري وارجو ان ابين النظر هنا ان زيادة المستوردات لا تؤدي الى زيادة التضخم. ان زيادة المستوردات تؤدي الى تخفيض التضخم لانها تزيد من السلع. بالرغم من انه بموجب اسس برنامج التصحيح الاقتصادي لا بد أن يتحقق توازن خارجي ولا بد ان تتم معالجة العجز في الميزان التجاري.

انا لا ارغب ان أخوف اي انسان، بالطبع عندما نتكلم عن ميزان المدفوعات، ميزان المدفوعات هو عبارة عن قياس علاقات الاردن الخارجية المالية مع الدول الاجنبية. الميزان التجاري هو ليس كل شيء في ميزان المدفوعات، ميزان الخدمات هو مهم بقدر اهمية الميزان التجاري، صحيح الميزان التجاري يحقق عندنا عجزاً كبيراً ولكن يقابله فائض في ميزان الخدمات. في هذا خوف ان ميزان الخدمات

يتعرض للتقلبات أكثر من ميزان السلع.

هناك نقطة اجاب عليها سيادة الرئيس بشكل واضح بالنسبة لزيادة رواتب الموظفين من ان الحكومة ترى ان الايرادات المحلية جرى تقييمها بشكل متحفظ لعام ١٩٩٣. وانه في الاشهر القليلة القادمة سيعاد تقييم الايرادات المحلية وبحيث تمنح زيادات للموظفين على شكل سليم اذا ما تبين ان الايرادات المحلية تنمو بشكل لا تؤدي الى زيادة في عجز الموازنة اذا ما تم منح تلك الزيادة. وانا ارى ان هذا سوف يتم.

لقد بينت في ردي على النواب ان اوضاع الموظفين خلال عام ١٩٩٢. لم يطرأ عليها اي تراجع وان هناك تحسن في مداخيلهم حقيقية لا تقل عن ١٠٪ بينت ذلك بشكل واضح. مجموع الرواتب للحكومة للعسكريين للامن والمتقاعدين هي حوالي (٤٣٠) مليون دينار. نحن اعطينا حوالي (٤٥) مليون دينار زيادة عامة في غلاء المعيشة. بالاضافة الى ذلك اعطينا الزيادات السنوية حَسْنًا بشكل انتقائي رواتب بعض الموظفين وبعض الفئات من الموظفين مثل المهندسين والدكاترة وغيرهم. وبالتالي زادت مداخيل الموظفين حوالي ١٥٪ في حين ان التضخم هو فقط ٤٪ وبالتالي في عام ١٩٩٢ حدث هناك تحسن ملحوظ في مداخيل الموظفين لا يقل عن ١٠٪ مع الاعتراف بان مداخيلهم قد تآكلت خلال السنوات السابقة وان هذا والذي حدث في عام ١٩٩٢ ليس كافي لتغطية هذا التآكل. اما بالنسبة لموضوع لتكرار تقرير ديوان المحاسبة. انا اعتقد ان الادارة الحكيمة وطريقة تقييم التطور الاقتصادي والمالي في الاردن لا يتطلب ان نعمل على بحث تقارير ديوان المحاسبة عندما نحن نبحث قضايا التقييم الاقتصادي وموازنة الدولة.

انا اعتقد ان البحث العلمي والموضوعي يتطلب الفصل بينهما. علماً بأن تقارير ديوان المحاسبة قد جرى بحثها في مجلس النواب واعطتها الحكومة كل اهمية وقام سيادة رئيس الوزراء بتقديم رد مفصل واصدر بلاغات محددة لاتخاذ الاجراءات اللازمة تنفيذاً وتقيماً لتقارير ديوان المحاسبة.

سيدي انا ارجو ان ابين ما يلي بالنسبة لما اورد معالي العين حمد بيك نحن نرى ان موضوع تحمل الدخول المحدودة والفقراء الضرائب الغير مباشرة في الاردن هو موضوع يستحق الدراسة والاهمية وسوف نستفيد من المسح الذي تُم في عام ١٩٩١. وعلى ضوئه سوف نجري دراسة لتحديد ما هو العبئ الذي يتحمله هؤلاء من مجموع العبئ الضريبي في الاردن.

انا لا اعتقد انهم يتحملون (٦٢) مليون دينار وان عبئهم ٢٠٪ ولكن حتى لو قبلت الارقام الدعم الذي تقدمه الحكومة لهؤلاء الفئات يجب ان يخصم من العبئ الضريبي ولكن انا اعتقد انه ليس هناك ما يكفي من المعلومات لاعطاء حكم حقيقي على ما اورده معالي حمد بيك ولكن هذا الموضوع نحن نرى انه يستحق الاهتمام وسوف يعطى الاهتمام اللازم.

بالنسبة لما ورد عن ارباح البنك المركزي وبنك البتراء فان القروض التي اعطاها البنك المركزي لبنك البتراء هي ما زالت قروض في

سجلات بنك البتراء في البنك المركزي والارباح التي يدفعها البنك المركزي للحكومة لا تأخذ بعين الاعتبار اي قضايا متعلقة في بنك البتراء ولكن ارجو ان ابين هنا ان الاعباء المالية والاقتصادية الناتجة عن ازمة بنك البتراء قد استوعبها كاملاً الاقتصاد الوطني ونحن لا نعاني اي مشكلة من استيعاب ذلك وليس هناك ما يمنع من احد البدائل المطروحة هو ان يصدر قانون بالغاء جميع القروض الموجودة في سجلات البنك المركزي، كقروض لبنك البتراء بحيث لا تتحمل الخزينة اي من تلك الاعباء. الا انه في مرحلة لاحقة لا بد من تحديد استراتيجية لتحديد كيف سيتم استهلاك الخسائر التي نتجت عن ازمة بنك البتراء.

سيدي بالنسبة للبنوك انا لا اشارك الرأي معالي العين حمد بيك فيما ذهب اليه الى البنوك.

البنوك امر اساسي في النشاط الاقتصادي وانا متأكد معالي حمد بيك لا يقصد انه لا يريد ان تكون البنوك سليمة والمحافظة على سلامتها امر ضروري وبالتالي انا متخوف من ان ما اورده حمد بيك يعني كاننا نحن نرغب وان تسمح السياسات الحكومية وسياسات البنك المركزي في ان لا تكون البنوك في وضع سليم، كما ارجو ان اوضح ان زيادة القيمة المضافة التي وردت من قطاع البنوك والتأمين هو امر طبيعي، عندما يزيد النشاط الاقتصادي الخدمات المصرفية تتوسع، القيمة المضافة هي عبارة عن كلف تتحملها البنوك وشركات التأمين والشركات المشابهة في القيام بواجباتها وهي في معظمها رواتب دفعتها البنوك للذين يعملون فيها وانا ارى ان هذه النسبة نسبة طبيعية وهي لا تحتاج الى اي نوع من لفت النظر.

سيدي ارجو ان اؤكد ايضاً ان وزارة المالية لا تحل محل وزارة التخطيط ولا تحل محل وزارة الصناعة والتجارة.

انا اعتقد ان كل مؤسسة تقوم بدورها، نحن في وزارة المالية دورنا واضح، هناك برنامج للتصحيح الاقتصادي يسعى الى التغلب على الاختلالات في الاقتصاد الوطني ونعمل على تطبيق السياسات المالية اللازمة للذلك انا لا اعتقد انه من الضروري ان اعود واشرح ما هو برنامج التصحيح الاقتصادي ولكن اذا لم نتمكن من ان نحقق استقراراً اقتصادياً فأي نشاط اقتصادي لن يكون قابلاً للاستمرار. فالأصل في النشاط الاقتصادي ان يكون قابلاً للاستمرار وبرنامج التصحيح الاقتصادي هو يهدف الى ان نصنع خلفية تؤمّن نشاط اقتصادي قابل للاستمرار في اطار يزيد الاعتماد فيه على الذات، لفت نظري ما قاله العين عمر النابلسي، العين عمر النابلسي قال بانه يرى ان هناك ضرورة باتخاذ مزيد من الاجراءات لتشجيع الاستثمار. مالياً الاجراءات التي يمكن ان تؤخذ لتشجيع الاستثمار هي زيادة الاعفاءات من الضرائب وبشكل خاص ضريبة الدخل ولكن في نفس الوقت وانا اعتقد ان نسبة ما يحصل من ضريبة الدخل الى مجمل الناتج المحلي الاجمالي في الاردن منخفضة بشكل عام ولكن احد اسباب انخفاضها بشكل رئيسي هو كثرة الاعفاءات التي تعطى لمختلف القطاعات وللمستثمرين فبالتالي اذا كنا سنشجع الاستثمار مالياً ليس بالامكان زيادة ضريبة ايرادات الدخل بشكل واسع وارجو في هذا الشأن ان

اؤكد انني انا شخصياً قارنت الاعفاءات الضريبية والجمركية التي تعطيها الاردن بالمقارنة مع الدول المجاورة وارجو ان اؤكد بشكل عام ان الاعفاءات التي تعطيها الاردن هي افضل من الاعفاءات التي تعطيها الدول المجاورة وبشكل خاص سوريا ومصر. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الوزير. والأن بعد استماع المجلس الكريم، الى رد معالي وزير المالية باسم الحكومة نحن الآن ندعو معالي مقرر اللجنة المالية ليتابع المجلس النظر فيما يجب بالنسبة لاقرار الموازنة مشروعها وفصولها.

السيد مقرر اللجنة المالية: شكراً دولة الرئيس، قبل الشروع في الاجراءات العادية عندي ملاحظة حول ما اورده الاستاذ حمد الفرحان عن النسب وجمعها الصحيح في نفس الصفحة التي اشار فيها الى خطأ رقم وصححه سعادة الدكتور كمال الشاعر. بذات الصفحة ذكر بأن الانخفاض في سنتي ١٩٩١، ١٩٩٢ كان (٥٪) اضيف الى النسبة الاولى فبلغ (٤٥٪) وهو نوع من التصحيح، اما بالنسبة لاعداد العاطلين عن العمل والتي اشار اليها دولة العين احمد عبيدات وكررها معالي وزير المالية واجاب عليها الا ان اللجنة اعتمدت تقريرا احدث تقرير رسمي صادر عن وزارة العمل والذي يحدد فيه بأن عدد العاطلين عن العمل ١٥٩ الف ويزيد واعداد دون ١٦٠ الف بقليل، ولذلك اعتمدت في حين ان تقرير من الجمعية العلمية الملكية يقول بان اعداد العاطلين عن العمل ٩٨ وتقرير دائرة الاحصاءات لسنة ١٩٩١ الذي اشار اليه معالي وزير المالية يقول بان عدد العاطلين عن العمل ١٢٣، صحيح هذه هي الارقام التي كانت متيسرة بالاضافة الى بعض الملاحظات التي ابديت خلال مناقشة اللجنة المالية لمجلس النواب للموازنة بان هذه الارقام والصادرة من وزارة العمل تستثني اعداد طالبي العمل من فئات المتقاعدين وبذلك اذا اخذ ذلك بعين الاعتبار وبشكل دقيق فان عدد العاطلين عن العمل يزيد على (٢٠٠٫٠٠٠) المئتي الف هذا ما ذكر في اثناء مناقشة اللجنة المالية، صحيح تفاوت كبير في الارقام لكن اللجنة ارتأت الأخذ بعد اصرار الاخوة الاعضاء على ذكر رقم اخذت احدث تقرير عن موضوع البطالة في الاردن.

اجاب معالي وزير المالية عن موضوع انخفاض نسبة الايرادات لسنة ١٩٩٣ والصحيح انه لم اجد مع احترامي لما كل ما اورده معالي الوزير . . . الجواب الشافي بان هذا هو مؤشر سالب بان يكون نمو الايرادات يقل عن ازدياد النفقات الجارية لان هذا سيدفعنا بالتالي اذا استمر لا سمح الله سوف يدفعنا الى مزيد من العجز سواء في الموازنة او وتحدث خلل في معايير الموازين الداخلية التي يسعى الاقتصاد الاردني الآن الى تحقيقها، لكننا ما دام الحديث عن سنة ١٩٩٣ الحالية نأمل بأن لا يحدث هذا وان تكون زيادة الايرادات تزيد على معدل زيادة النفقات والبالغ ٦٪ نعود بعد ذلك. بعد هذه الملاحظات الى السير في اجراءاتنا العادية لاقرار المشروع لابداء الرأي فيه واتخاذ القرار في شأنه حتى لا يحتج احد الاخوان وقد يقول الاستاذ حمد في القول اقرار الموازنة صحيح لابداء الرأي لا لاتخاذ القرار بشأنه نبدأ الآن بتلاوة مشروع القانون:

مشروع قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٣
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/١/١ .

المادة ٢ ـ تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٣١ بما يلي :ـ

أ ـ الايرادات ١٢٨٠٠٧٧٠٠٠ دينار

ب ـ النفقـات ١٣٢٨٠٠٠٠٠٠ دينار

المادة ٣ ـ يغطى العجز وقدره (٤٧٩٢٣٠٠٠) دينار وتسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (٣١١١٦٦٠٠٠) دينار من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن تخفيض الأرصدة النقدية لوزارة المالية ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٣٥٩٠٨٩٠٠٠) دينار.

المادة ٤ ـ أ ـ تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات.

ب ـ يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

ج ـ اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض.

المادة ٥ ـ مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :ـ

أ ـ يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب ـ يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج ـ اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة

المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة الاخرى بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة.

د ـ لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ ـ لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون. كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

و ـ تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة ٦ ـ أ ـ يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب ـ يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

المادة ٧ ـ لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل اخر الا بقانون.

المادة ٨ ـ أ ـ يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب ـ لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس. كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الأجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الأخرى في هذه النفقات.

ج ـ لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦)، (١١٧) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بين هذه المواد.

د ـ مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج اخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند اخر في الفصل نفسه، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة

مجلس الأمة.

المادة ٩ ـ أ ـ لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

ب ـ لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

ج ـ تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية، بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات.

المادة ١٠ ـ يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة.

المادة ١١ ـ تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزء لا يتجزأ منه.

المادة ١٢ ـ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.

دولة رئيس المجلس: اذاً بعد ان تلا معالي المقرر مشروع قانون موازنة ١٩٩٣ معروض على المجلس الكريم امر الموافقة على مشروع هذا القانون هل يوافق المجلس الكريم على هذا المشروع.

السيد المقرر: عفواً، دولة الرئيس المادة ١١٤ من الدستور ١١٢ تقول (. . . ٢ـ يقترع على الموازنة العامة فصلاً فصلاً).

دولة رئيس المجلس: لا، نحن نأتي للبند الأول الأن وهو مشروع القانون ثم فصول الموازنة وتقرير اللجنة.

السيد المقرر: يعني بعد اقرار مشروع القانون بينتهي اقرار الموازنة فحقيقة الأمر انه بدنا نصوت على الفصول ثم نصوت فيما بعد على مجمل القانون.

دولة رئيس المجلس: طيب، عال، نحن التقديم والتأخير لا يؤثر على الجوهر، اذا يرى معالي المقرر ان نأتي للفصول ـ تفضل.

السيد المقرر: جدول رقم (٢) كما هو موزع على المجلسن الكريم. . .

* الفصل الأول من الأيرادات الضرائب على الدخل والأرباح (١٢٠٫٠٠٠٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل؟؟؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: * الفصل الثاني: الضرائب الجمركية (٣٤٩٫٠٠٠٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا الفصل.

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: * الفصل الثالث: الضرائب الأخرى (١٠٦٫٠٠٠٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفصل الثالث؟؟؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: * الفصل الرابع: الرخص (٧٠٢٠٠) مليون (سبعين مليون ومئتي الف دينار).

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفصل الرابع؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: * الفصل الخامس: الرسوم (٩٥٫٠٠٠٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفصل الخامس؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: * الفصل السادس: البرق والبريد والهاتف (١١٧٫٠٠٠٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفصل السادس؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: * الفصل السابع: الفوائد والأرباح (٥٧٫٠٠٠٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفصل السابع؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: * الفصل الثامن: الفوائد المستردة (٢٠٫٠٠٠٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفصل الثامن؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: * الفصل التاسع: الأيرادات المختلفة (١٤٠٫٨٠٠٫٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفصل التاسع؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: * الفصل العاشر: المنح المالية (١٥٠٫٠٠٠٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفصل العاشر؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: * الفصل الحادي عشر: اقساط القروض المستردة (٥٠٫٠٠٠٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفصل الحادي عشر؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: * الفصل الثاني عشر: منح فنية لتمويل مشاريع انمائية (٥,٠٧٧,٠٠٠) (خمسة ملايين وسبعة وسبعون الف دينار).

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفصل الثاني عشر؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: الجدول الثاني حسب احكام الدستور الذي يبين فصول الأنفاق الجارية والرأسمالية معاً.

الفصل الأول: الديوان الملكي الهاشمي (٨,٨٤٧,٠٠٠) (ثمانية ملايين وثمانمئة وسبعة واربعون الف دينار).

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: الفصل الثاني: مجلس الأمة (١,٥٦٧,٠٠٠) مليون.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على فصل مجلس الأمة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: الفصل الثالث: مجلس الوزراء وديوان الرئاسة (٧٩٣,٠٠٠) الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: الفصل الرابع: ديوان المحاسبة (١,٤٨٤,٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: ديوان المحاسبة هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: الفصل الخامس: ديوان الخدمة المدنية (٤١٣,٠٠٠)دينار

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفصل الخامس؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: الفصل السادس: ديوان الرقابة والتفتيش الأداري (٢٦٨,٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: الفصل السابع: وزارة الدفاع (٢٣٦,٠٠٠٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ٨- المركز الجغرافي الأردني (٨٤٣,٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ٩- وزارة الداخلية (٢٠٠٠٦٧٢) مليونين وستمائة واثنين وسبعون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ١٠- دائرة الأحوال المدنية والجوازات (٢,٠٠٠,٨٩١) مليونين وثمانمائة واحدى وتسعون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ١١- الأمن العام: (٦٨,٤٥٠,٠٠٠) ثمان وستين مليون واربعمائة وخمسون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ١٢- الدفاع المدني (٨,٠٠٠,٣٥٠) ثمانية مليون وثلاثمائة وخمسون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ١٣- وزارة العدل (٨,٤٠٤,٠٠٠) ثمانية ملايين واربعمائة واربع آلاف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على وزارة العدل؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ١٤- دائرة قاضي القضاة (١,٤٣٥,٠٠٠) مليون واربعمائة وخمس وثلاثون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ١٥- المعهد القضائي (١٦٤,٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ١٦- وزارة الخارجية (١٢,٠٠٠,٨٣٥) اثنى عشر مليون وثمانمائة وخمس وثلاثين الف.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على ذلك؟؟؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ١٧- دائرة الشؤون الفلسطينية (٣٨٠,٠٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ١٨- وزارة المالية

(٠٠٠ر٤٦٥ر٤٤٦) اربعمائة وستة واربعون مليون واربعمائة وخمس وستون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ١٩- دائرة الموازنة العامة (٠٠٠ر٢٥٠) دينار.

دولـة الـرئيس: هـل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيـد المقـرر: ٢٠- دائـرة الجمـارك (٠٠٠ر٧٨٨ر٣) ثـلاث مـلايين وسبعمـائـة وثماني وثمانون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ٢١- دائرة ضريبة الدخل (٠٠٠ر٨٥٢ر٢) مليـونـين وثمـانمـائـة واثنين وخمسون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيـد المقـرر: ٢٢- دائـرة الأراضي والمساحة (٠٠٠ر٢٢١ر٣) ثـلاث مليون ومئتي واحدى وعشرون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ٢٣- دائرة اللوازم العامة (٠٠٠ر٨٢٣) ثمانمائـة وثلاث وعشـرون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيـد المقـرر: ٢٤- وزارة الصنـاعـة والتجارة (٠٠٠ر١٨٣ر١) مليون ومئـة وثلاثـة وثمانين الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيـد المقـرر: ٢٥- دائـرة تشجيـع الأستثمار (٠٠٠ر٣٦٤) ثلاثمائة واربع وستون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ٢٦- وزارة التخـطيط / المجلس القومي للتخطيط (٠٠٠ر١٨ر١١٤) مائة واربعة عشر مليون وثمانية عشر الفاً.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على ذلك؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ٢٧- دائـرة الأحصاءات العامة (٠٠٠ر٥٤٦ر١) مليون وخمسمائة وست

واربعون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ٢٨- وزارة السياحة والأثار / السياحة (٠٠٠ر٤٦٢ر١) مليون واربعمائـة واثنان وستون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون.

السيـد المقـرر: ٢٩- وزارة الشـؤون البلديـة والقـرويـة والبيئـة (٠٠٠ر١٢٧ر٢) مليونين ومئة وسبع وعشرون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ٣٠- وزارة الطاقة والثروة المعدنية (٠٠٠ر٦٩٣) ستمائة وثلاث وتسعون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون.

السيـد المقـرر: ٣١- سلطة المصـادر الطبيعية (٠٠٠ر٥٨٥ر١١) احدى عشر مليون وخمسمائة وخمس وثمانون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ٣٢- وزارة الأشغال العامة والأسكـان (٠٠٠ر٤٧٤ر٤٣) ثلاثـة واربعـون مليون واربعمائة واربع وسبعين الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيـد المقـرر: ٣٣- دائـرة العـطاءات المركزية (٠٠٠ر١٠٠) مئة الف.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون.

السيـد المقـرر: ٣٤- وزارة الـزراعـة (٠٠٠ر٠٤١ر١١) احدى عشر مليون واحدى واربعون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟؟؟

الجميع: موافقون.

السيـد المقرر: ٣٥- مؤسسـة التسـويق الـزراعي (٠٠٠ر٢٢٩) مئتي وتسع وعشـرين الف دينار.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ٣٦- وزارة المياه والري (٠٠٠ر١٠٠) مئة الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟؟؟

الكريم؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٣٧- سلطة وادي الأردن (٢٠،٥١٨،٠٠٠) عشرون مليون وخمسمائة وثمانية عشر الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟.

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٣٨- وزارة التموين (٦،٢٦٠٠٠٠) ستة ملايين ومئتين وستون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟.

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٣٩- وزارة التربية والتعليم (١٣٥،٩٣٠،٠٠٠) مئة وخمس وثلاثون مليون وتسعمائة وثلاثون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٤٠- وزارة التعليم العالي (٧،٦١٦،٠٠٠) سبعة ملايين وستمائة وستة عشر الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٤١- وزارة الصحة (٧٦،٩٤٩،٠٠٠) ستة وسبعون مليون وتسعمائة وتسع واربعين الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٤٢- وزارة التنمية الاجتماعية (٥،١٦٤،٠٠٠) خمسة ملايين ومئة واربع وستون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٤٣- وزارة العمل (٧٣٣،٠٠٠) سبعمائة وثلاثة وثلاثون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٤٤- وزارة الأعلام (٢٩٦،٠٠٠) مئتين وستة وتسعون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٤٥- مؤسسة الأذاعة والتلفزيون (١٣،٨٨٦،٠٠٠) ثلاثة عشر مليون وثمانمائة وست وثمانون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟.

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٤٦- وكالة الأنباء الأردنية (٦٠٢،٠٠٠) ستمائة والفين دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٤٧- دائرة المطبوعات والنشر (٣٢٠،٠٠٠) ثلاثمائة وعشرون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟؟؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٤٨- وزارة الشباب (٤،٦٨٧،٠٠٠) اربعة ملايين وستمائة وسبع وثمانون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٤٩- وزارة الثقافة (١،٣٤٧،٠٠٠) مليون وثلاثمائة وسبع وأربعين الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٥٠- وزارة السياحة والأثار / دائرة الأثار العامة (١،٣٨٧،٠٠٠) مليون وثلاثمائة وسبع وثمانون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٥١- وزارة النقل (١٩٤،٠٠٠) مئة واربع وتسعون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٥٢- سلطة الطيران المدني (٨،٢٥٧،٠٠٠) ثمانية ملايين ومئتين وسبع وخمسون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٥٣- دائرة الأرصاد الجوية (٩١٨،٠٠٠) تسعمائة وثمانية عشر الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟؟؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٥٤- وزارة البريد والاتصالات (٦،٦٣٠،٠٠٠) ستة ملايين وستمائة وثلاثون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر: ٥٥- وزارة البريد والأتصالات / مؤسسة المواصلات السلكية

والـلاسلكية (٣٥٫٠٨٩٫٠٠٠) خمس وثلاثين مليون وتسعة وثمانون الف دينار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

دولــة رئيس المجلس: شكـراً لـكم، فصـول النفقات والأيـرادات المجلس الكـريم وافق عليها جميعاً.

والآن نأتي الى مشروع قانون الموازنة، هل يوافق المجلس الكريم عليه كما جاء في مشروع القانون؟

الجميع: موافقون.

دولـة رئيس المجلس: كـذلـك تقـريـر اللجنة المالية وتوصيـاتها، هـل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

«وهذا هو نص مشروع قانـون الموازنـة العامة للسنة المالية لعام ١٩٩٣ كما وافق عليه المجلس وبـالصيغـة التي سيـرفـع فيهـا الى الحكومة».

مشروع قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٣

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/١/١.

المادة ٢ - تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٣١ بما يلي:

أ - الايرادات ١٢٨٠٠٧٧٠٠٠ دينار.

ب - النفقـات ١٣٢٨٠٠٠٠٠٠ دينار.

المـادة ٣ - يغطى العجـز وقدره (٤٧٩٢٣٠٠٠) دينـار وتسدد اقسـاط القروض الـداخليـة والخارجية والمقدرة بمبلغ (٣١١١٦٦٠٠٠) دينار من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن تخفيض الأرصدة النقـدية لـوزارة الماليـة ومن القروض الـداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٣٥٩٠٨٩٠٠٠) دينار.

المادة ٤ - أ - تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقـد عليها لتمـويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت امـوالها لنشـاطات اقتصـادية محـددة فتنفق حسب نصوص هـذه الاتفاقيات.

ب - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

ج - اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي الفرق بهذا الأنخفاض.

المادة ٥ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون:-

أ - يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مديـر عام دائـرة الموازنة العامة.

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج - اذا انيط اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة الاخرى بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة.

د - لا يجوز استعمال المخصصـات الواردة في الحـوالات الماليـة لغير الاغـراض المحددة لها، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون. كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.

و - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشـاريع الممولة من القروض الخارجيـة الكلفة المحليـة لهذه المشـاريع من ايـراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة ٦ - أ - يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب - يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

المادة ٧ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل اخر الا بقانون.

المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الراسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

(ألف دينار)

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس. كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات.

ج - لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦)، (١١٧) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بين هذه المواد.

د - مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج اخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند اخر في الفصل نفسه، بموافقة وزير المالية/ الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة.

المادة ٩ - أ - لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

ج - تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية، بانتهاء تلك المشاريع ونفاذ تلك المخصصات.

المادة ١٠ - يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة.

المادة ١١ - تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزء لا يتجزأ منه.

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

جدول رقم (١)

خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣

(بالألف دينار)

الموازنة الجارية

النفقات			
١ - النفقات الجارية			
أ - الجهاز المدني		٣٠٢٣٦٠	
ب - الجهاز العسكري	—	٢٩٩٥٥٠	
١ - وزارة الدفاع	٢٣٦٠٠٠		
٢ - الأمن العام	٥٨٠٥٠		
٣ - الدفاع المدني	٥٥٠٠		
ج - النفقات الأخرى	—	٣٨٥٧٦٤	
١ - دعم المواد التموينية	٣٦٠٠٠		
٢ - اغاثة النازحين	٢٠٠٠		
٣ - النفقات الطارئة واخرى	٣٠٠٠		
٤ - فوائد القروض الداخلية	٣٥٠٠٠		
٥ - فوائد قروض اسكان ابو نصير لأفراد الجهاز العسكري	٢٦٦		
٦ - فوائد القروض الخارجية	١٢٥٠٠٠		
٧ - التقاعد والتعويضات	١١٣٥٠٠		
٨ - الضمان الاجتماعي	٤٤٨٠		
٩ - النفقات العامة	١٨١١٧		
١٠ - دعم المؤسسات	٣٧٢٦٢		
١١ - البعثات العلمية	٨٧٣٢		
١٢ - المساهمات	٢٤٠٧		
مجموع النفقات الجارية			٩٨٧٦٧٤
وفر الموازنة الجارية			٢٣٧٣٢٦
المجموع			١٢٢٥٠٠٠

الإيرادات			
١ - الايرادات المحلية			١٠٧٥٠٠٠
٢ - المنح			١٥٠٠٠٠
أ - منحة مجموعة السوق الاوروبية المشتركة المدورة	٢١٨٠٠		
ب - منح ملتزم بها	٣٦٦٠٠		
ج - منح منتظرة	٩١٦٠٠		
مجموع الايرادات الجارية			١٢٢٥٠٠٠
المجموع			١٢٢٥٠٠٠

الموازنة الرأسمالية

النفقات			
٢ - النفقات الرأسمالية			
أ - المشاريع الانمائية الممولة من الايرادات	—	٢٤٨٩٢٦	
١ - مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية	٢١٤٥٥١		
٢ - المساهمة في مشاريع المؤسسات	٣٠١٢٥		
٣ - الاستملاكات	٤٢٥٠		
ب - المشاريع الانمائية الممولة من القروض والمنح الفنية		٩١٤٠٠	
مجموع النفقات الرأسمالية			٣٤٠٣٢٦

الإيرادات			
- وفر الموازنة الجارية	٢٣٧٣٢٦		
٣ - الايرادات الرأسمالية			
أ - اقساط القروض المستردة		٥٠٠٠٠	
ب - منح فنية لتمويل مشاريع المالية		٥٠٧٧	
مجموع الايرادات الرأسمالية			٥٥٠٧٧
عجز الموازنة الرأسمالية	٢٨٥٢٤٩		

مجموع الايرادات		١٢٨٠٠٧٧	١٣٢٨٠٠٠		مجموع النفقات
عجز الموازنة العامة		٤٧٩٢٣			
اجمالي الموازنة العامة		١٣٢٨٠٠٠	١٣٢٨٠٠٠		اجمالي الموازنة العامة

موازنـــة التمويـــل

المصادر					الاستخدامات
ـ المصـــادر					ـ الاستخدامـــات
أ ـ القروض الخارجية		٢٨٩٠٨٩	٤٧٩٢٣		أ ـ تسديد العجـز
١ ـ قروض لتمويل مشاريع انمائية	٨٦٣٢٣		٣١١١٦٦		ب ـ تسديد اقساط القروض
٢ ـ قروض مؤسسات دولية	١٨٤٧٦٦			٢٦٣٤٩٧	١ ـ تسديد اقساط القروض الخارجية
٣ ـ قروض مشتريات الحبوب	١٨٠٠٠			٤٧٦٦٩	٢ ـ تسديد اقساط القروض الداخلية
ب ـ القروض الداخليـة		٣٠٠٠٠			
ج ـ تخفيض الأرصدة النقدية لوزارة المالية		٤٠٠٠٠			
		٣٥٩٠٨٩	٣٥٩٠٨٩		
المجمـوع		٣٥٩٠٨٩	٣٥٩٠٨٩		المجمـوع

جدول رقم (٢)
اجمالي الايرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٣

بالألـف دينـار

رقمه	الفصـــل عنوانـــه	الايرادات المقدرة ١٩٩٣	ايضـــاحات
	الايرادات المحليـــة		
١	الضرائب على الدخل والارباح	١٢٠٠٠٠	
٢	الضرائـب الجمركيـة	٣٤٩٠٠٠	
٣	الضرائـب الأخـرى	١٠٦٠٠٠	
٤	الرخـــص	٧٠٢٠٠	
٥	الرســـوم	٩٥٠٠٠	
٦	البرق والبريد والهاتف	١١٧٠٠٠	
٧	العوائـد والأربـاح	٥٧٠٠٠	
٨	الفوائد المستردة	٢٠٠٠٠	
٩	الايرادات المختلفة	١٤٠٨٠٠	

رقمه	الفصـــل عنوانـــه	الايرادات المقدرة ١٩٩٣	ايضـــاحات
	مجموع الايرادات المحلية	١٠٧٥٠٠٠	
١٠	المنح الماليـــة	١٥٠٠٠٠	
١١	اقساط القـروض المستردة	٥٠٠٠٠	
١٢	منح فنية لتمويل مشاريع انمائية	٥٠٧٧	
	مجموع الايرادات	١٢٨٠٠٧٧	

جدول رقم (٣)
اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٣

(بالألف دينار)

المؤسسات	رقمه	الفصـــل عنوانـــه	النفقـــات: الجارية	النفقـــات: الرأسمالية: خزينة	النفقـــات: الرأسمالية: قروض	مجموع الفصل	مجموع الخدمات
الادارة العامة	١	الديوان الملكي الهاشمي	٨٨٤٧			٨٨٤٧	
	٢	مجلـس الامـة	١٥٦٧			١٥٦٧	
	٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٧٩٣			٧٩٣	
	٤	ديـوان المحاسبـة	١٤٨٤			١٤٨٤	
	٥	ديوان الخدمة المدنية	٤١٣			٤١٣	
	٦	ديوان الرقابة والتفتيش الاداري	٢٦٨			٢٦٨	١٣٣٧٢
الدفاع، الامن والنظام الداخلي	١١	وزارة الدفـاع	٢٣٦٠٠٠			٢٣٦٠٠٠	
	١٢	المركز الجغرافي الاردني	٧٦٣	٨٠		٨٤٣	
	٢١	وزارة الداخليـة	١٧٨٤	٨٨٨		٢٦٧٢	
	٢٢	وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٢٣١٣	٥٧٨		٢٨٩١	
	٢٣	وزارة الداخلية / الامن العام	٥٨٠٥٠	١٠٤٠٠		٦٨٤٥٠	
	٢٤	وزارة الداخلية / الدفاع المدني	٥٥٠٠	٢٨٥٠		٨٣٥٠	
	٢٥	وزارة العـدل	٤٣٢٤	٤٠٨٠		٨٤٠٤	
	٢٦	دائرة قاضي القضـاة	١٤٠٥	٣٠		١٤٣٥	
	٢٧	المعهـد القضـائي	١٣٤	٣٠		١٦٤	٣٢٩٢٠٩
الشؤون الدولية	٣١	وزارة الخارجيـة	١١٣٨٥	١٤٥٠		١٢٨٣٥	
	٣٢	وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	٣٨٠			٣٨٠	١٣٢١٥
الادارة المالية	٤١	وزارة الماليـة	٣٨٣٥٦٥	٦٢٩٠٠		٤٤٦٤٦٥	
	٤٢	وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	٢٣٥	١٥		٢٥٠	
	٤٣	وزارة المالية / دائرة الجمارك	٣٧٨٨			٣٧٨٨	
	٤٤	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	٢٨٠٢	٥٠		٢٨٥٢	
	٤٥	وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة	٢٨٠١	٤٢٠		٣٢٢١	
	٤٦	وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	٧٤٣	٨٠		٨٢٣	٤٥٧٣٩٩
خدمات التنمية الاقتصادية	٥٠	وزارة الصناعة والتجارة	١٠٦٣	١٢٠		١١٨٣	
	٥١	وزارة الصناعة والتجارة / دائرة تشجيع الاستثمار	١٤٩	٢١٥		٣٦٤	
	٥٢	وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٧٠٨	٢٧٧١٠	٨٥٦٠٠	١١٤٠١٨	
	٥٣	وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة	٧٦٨	٧٧٨		١٥٤٦	
	٥٤	وزارة السياحة والآثار / السياحة	٩١٢	٥٥٠		١٤٦٢	

المؤسسات	رقمه	الفصل / عنوانه	النفقات / الجارية	النفقات / الرأسمالية / خزينة	النفقات / الرأسمالية / قروض	مجموع الفصل	مجموع الخدمات
	٥٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٦٤١	٤٨٦		٢١٢٧	
	٥٦	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٤٢٨	٢٦٥		٦٩٣	
	٥٧	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	١٧٣٥	٩٨٥٠		١١٥٨٥	
	٥٨	وزارة الاشغال العامة والاسكان	٣٦٣٤	٣٩٨٤٠		٤٣٤٧٤	
	٥٩	وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات المركزية	١٠٠			١٠٠	
	٦١	وزارة الزراعـــة	٦٤٩١	٤٥٥٠		١١٠٤١	
	٦٢	وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي	٣٢٩			٣٢٩	
	٦٣	وزارة المياه والري	١٠٠			١٠٠	
	٦٤	وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن	٤٣٥١	١٠٣٦٧	٥٨٠٠	٢٠٥١٨	
	٦٥	وزارة التموين	١٢٩٣	٤٩٦٧		٦٢٦٠	٢١٤٨٠٠
الخدمات	٧١	وزارة التربية والتعليم	١٢٠٢٣٠	١٥٧٠٠		١٣٥٩٣٠	
الاجتماعية	٧٢	وزارة التعليم العالي	٦٥٨٥	١٠٣١		٧٦١٦	
	٧٣	وزارة الصحـة	٥٧٩٤٩	١٩٠٠٠		٧٦٩٤٩	
	٧٤	وزارة التنمية الاجتماعية	٣٣٣٥	١٨٢٩		٥١٦٤	
	٧٥	وزارة العمــل	٧١٧	١٦		٧٣٣	٢٢٦٣٩٢
الخدمات	٨١	وزارة الاعــلام	٢٩٦			٢٩٦	
الثقافية	٨٢	وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	١٠٨٤٥	٣٠٤١		١٣٨٨٦	
والاعلامية	٨٣	وزارة الاعلام / وكالة الانباء الأردنية	٤٩٢	١١٠		٦٠٢	
	٨٤	وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات والنشر	٣٢٠			٣٢٠	
	٨٥	وزارة الشبـاب	٢٣٨٧	٢٣٠٠		٤٦٨٧	
	٨٦	وزارة الثقافـة	١١٦٧	١٨٠		١٣٤٧	٢١١٣٨
	٨٧	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	٦٢٥	٧٦٢		١٣٨٧	
	٩١	وزارة النقـل	١٩٤			١٩٤	
	٩٢	وزارة النقل / سلطة الطيران المدني	٥٥٨٢	٢٦٧٥		٨٢٥٧	
	٩٣	وزارة النقل / دائرة الارصاد الجوية	٧٨٥	١٣٣		٩١٨	
	٩٥	وزارة البريد والاتصالات	٦١٣٠	٥٠٠		٦٦٣٠	١٧٣٨٦
	٩٦	وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	١٦٩٨٩	١٨١٠٠		٣٥٠٨٩	
		المجمـــوع	٩٨٧٦٧٤	٢٤٨٩٢٦	٩١٤٠٠	١٣٢٨٠٠٠	١٣٢٨٠٠٠

جدول رقم (٤)
مقارنة الايرادات

(بالألف دينار)

رقمه	عنوانه	فعلي اولي ١٩٩١	مقدر ١٩٩٢	اعادة تقدير ١٩٩٢	مقدر ١٩٩٣
١	الضرائب على الدخل والارباح	٩٢٧٨٦	١٠٤٠٠٠	١١٢٠٠٠	١٢٠٠٠٠
٢	الضرائـب الجمركيـة	٢٣٢٢١٠	٢٤٤٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٣٤٩٠٠٠
٣	الضرائـب الأخـرى	٧٦٤٩٤	٧٠٠٠٠	١٠١٠٠٠	١٠٦٠٠٠
٤	الرخـــص	٤٥٦١٦	٤٨٠٠٠	٧٠٦٠٠	٧٠٢٠٠
٥	الرســـوم	٨٣٤٢٨	٧٨٠٠٠	٩١٠٠٠	٩٥٠٠٠
٦	البرق والبريد والهاتف	٨٦٨٣١	٨٩٠٠٠	١١٢٠٠٠	١١٧٠٠٠

رقمه	عنوانه	فعلي اولي ١٩٩١	مقدر ١٩٩٢	اعادة تقدير ١٩٩٢	مقدر ١٩٩٣
٧	العوائـد والأربـاح	٤٩٤٨٣	٤٧٠٠٠	٥٢٠٠٠	٥٧٠٠٠
٨	الفوائـد المستـردة	١٩٥٠٨	٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠٠٠٠
٩	الايـرادات المختلفـة	١٤٢٤٢٥	١٣٢٠٠٠	١٤٣٤٠٠	١٤٠٨٠٠
	مجموع الايرادات المحلية	٨٢٨٧٨١	٨٣٢٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١٠٧٥٠٠٠
١٠	المنـح الماليـة	٢٢٥١٦٧	٢٧٥٠٠٠	١٩٥٢٠٠	١٥٠٠٠٠
١١	اقساط القروض المستردة	٥٨٠٢٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
١٢	منح فنية لتمويل مشاريع انمائية	٥٠٨١	٦٠٠٠	٣١٦٦	٥٠٧٧
	اجمالي الايرادات	١١١٧٠٤٩	١١٦٣٠٠٠	١٣٤٨٣٦٦	١٢٨٠٠٧٧

جدول رقم (٥)
مقارنة النفقات الجارية

(بالألف دينار)

رقمه	الفصل / عنوانه	فعلي اولي ١٩٩١	مقدر ١٩٩٢	اعادة تقدير ١٩٩٢	مقدر ١٩٩٣
١	الديوان الملكي الهاشمي	٦٢٨٩	٧٥٦٥	٧٥٣٥	٨٨٤٧
٢	مجلس الامـة	١١٥٧	١٤١٧	١٤٢٣	١٥٦٧
٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٦٨٨	٧٧٧	٧٦٩	٧٩٣
٤	ديوان المحاسبـة	٩١٠	١٠٥٥	١١٠٠	١٤٨٤
٥	ديوان الخدمة المدنية	٣٠٩	٣٥٩	٣٥٥	٤١٣
٦	ديوان الرقابة والتفتيش الاداري	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٦٨
١١	وزارة الدفـاع	٢١٩٠٠٠	٢٢٠٧٠٠	٢٣٤٨١٣	٢٣٦٠٠٠
١٢	المركز الجغرافي الاردني	٧٦٢	٧٦٥	٧٤٣	٧٦٣
٢١	وزارة الداخليـة	١٤٩٨	١٦٠٠	١٦٨٨	١٧٨٤
٢٢	وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٢٠٦٠	٢٢٩٩	٢١٨٢	٢٣١٣
٢٣	وزارة الداخلية / الامن العام	٤٦٤٣٧	٤٧٥٠٠	٥٠٨١٠	٥٨٠٥٠
٢٤	وزارة الداخلية / الدفاع المدني	٤٢٥٠	٤٥٨٠	٤٩٠٧	٥٥٠٠
٢٥	وزارة العـدل	٣٣٠٧	٣٩٤٤	٤٠٥٧	٤٣٢٤
٢٦	دائرة قاضي القضـاة	١٠٩٢	١١٦٣	١٢٧٥	١٤٠٥
٢٧	المعهـد القضـائي	١١٧	١٥٤	١٢٩	١٣٤
٣١	وزارة الخارجيـة	٨٧٨٣	٩٤٢٨	٩٤٦٧	١١٣٨٥
٣٢	وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	٢٤٥	٢٩٩	٣٠٥	٣٨٠
٤١	وزارة الماليـة	٣٩١١٥٢	٤٠٠٤٤٨	٣٦٦٩٦١	٣٨٣٥٦٥
٤٢	وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	١٥١	٢١٦	٢٠٣	٢٣٥
٤٣	وزارة المالية / دائرة الجمارك	٢٩٩٠	٣٢٩٢	٣٤٧٧	٣٧٨٨

رقمه	الفصل عنوانه	فعلي اولي ١٩٩١	مقدر ١٩٩٢	اعادة تقدير ١٩٩٢	مقدر ١٩٩٣
٤٤	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	٣٤٣٧	٢٢٠٢	٢٢٥٠	٢٨٠٢
٤٥	وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة	٢٢٧٦	٢٤٨١	٢٥٧٠	٢٨٠١
٤٦	وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	٥٣٠	٦١٨	٦١٣	٧٤٣
٥٠	وزارة الصناعة والتجارة	٩٥٦	١١١٧	١٠٧٦	١٠٦٣
٥١	وزارة الصناعة والتجارة / دائرة تشجيع الاستثمار	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٤٩
٥٢	وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٥٢٣	٦٤٠	٦٢٩	٧٠٨
٥٣	وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة	٦٣٦	٧٣٩	٧٠٨	٧٦٨
٥٤	وزارة السياحة والآثار / السياحة	٥٨٩	٦٦١	٦٧٧	٩١٢
٥٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٤١٩	١٥٣٢	١٥٧٧	١٦٤١
٥٦	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	١٩٢	٢٣٠	٢٣٧	٤٢٨
٥٧	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	١٦٨٠	١٧٩٠	١٧٦٩	١٧٣٥
٥٨	وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢٧٩٣	٣٣١٧	٣٢٠٧	٢٦٣٤
٥٩	وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات المركزية	٤٧	٨٢	٧٧	١٠٠
٦٠	وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة التطوير الحضري	٣١٦	٣٤٣	٣٤٩	٠٠٠
٦١	وزارة الزراعة	٥٢٥٣	٦١١٤	٦١٧٥	٦٤٩١
٦٢	وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي	٢٥٢	٢٧٤	٢٨٥	٣٢٩
٦٣	وزارة المياه والري	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٠٠
٦٤	وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن	٣٣٧٦	٤٠٢٧	٤١٠٢	٤٣٥١
٦٥	وزارة التموين	١١٩١	١١٤٠	١١٩١	١٢٩٣
٧١	وزارة التربية والتعليم	٩٦٢٧٥	١٠١٦٠٠	١٠٧٨٠٠	١٢٠٢٣٠
٧٢	وزارة التعليم العالي	٥٣٠٩	٦٢٠٧	٥٩٨١	٦٥٨٥
٧٣	وزارة الصحة	٤٦٣٠٧	٥٢٢٠٠	٥٢٧٠٥	٥٧٩٤٩
٧٤	وزارة التنمية الاجتماعية	٢٦٩٦	٣٠٢٥	٣٠٨٧	٣٣٣٥
٧٥	وزارة العمل	٥٦٥	٦٤٩	٦٥٦	٧١٧
٨١	وزارة الاعلام	٥٩٨	٥١٣	٥٢٣	٢٩٦
٨٢	وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٧٤٥٦	٨٩٠٠	٨٩٣٩	١٠٨٤٥
٨٣	وزارة الاعلام / وكالة الأنباء الاردنية	٣٧٢	٤٣٠	٤٤٠	٤٩٢
٨٤	وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات والنشر	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٣٢٠
٨٥	وزارة الشباب	١٤٥٢	٢١٨٧	٢٢٤١	٢٣٨٧
٨٦	وزارة الثقافة	٧٥٦	١٠٤١	١٠٤٤	١١٦٧
٨٧	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	٤٩٤	٥٩٧	٦٠٣	٦٢٥
٩١	وزارة النقل	١٣٩	١٨٥	١٦٤	١٩٤
٩٢	وزارة النقل / سلطة الطيران المدني	٤٧٢٦	٥٧٢٣	٥٣٩٠	٥٥٨٢
٩٣	وزارة النقل / دائرة الارصاد الجوية	٧٠٣	٧٥٥	٧٦١	٧٨٥
٩٥	وزارة البريد والاتصالات	٥١٨٢	٥٥٧٣	٥٩١١	٦١٣٠
٩٦	وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	١٤٣٧٥	١٥٨٥٠	١٦٠١٢	١٦٩٨٩
	المجموع	٩٠٤٠٦٨	٩٤٠٣١٣	٩٣١٩٤٧	٩٨٧٦٧٤

جدول رقم (٦)
مقارنة النفقات الرأسمالية

(بالألف دينار)

رقمه	الفصل عنوانه	فعلي اولي ١٩٩١	مقدر ١٩٩٢	اعادة تقدير ١٩٩٢	مقدر ١٩٩٣
١	الديوان الملكي الهاشمي				
٢	مجلس الامة				
٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة		١١٠	١١٠	
٤	ديوان المحاسبة				
٥	ديوان الخدمة المدنية				
٦	ديوان الرقابة والتفتيش الاداري				
١١	وزارة الدفاع	٩٠	١٠٠	١٠٠	٨٠
١٢	المركز الجغرافي الاردني	٦٥	١٠٠٠	٤٢٥	٨٨٨
٢١	وزارة الداخلية	٥	٦١٥	١١٥	٥٧٨
٢٢	وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٥٨٩٥	٦٩٨٠	٦٩٨٠	١٠٤٠٠
٢٣	وزارة الداخلية / الامن العام	١١٧٦	١٣٦٥	١٣٦٥	٢٨٥٠
٢٤	وزارة الداخلية / الدفاع المدني	٣٢٠	٤٠٧٣	٢٦٣٨	٤٠٨٠
٢٥	وزارة العدل		٨٠	٨٠	٣٠
٢٦	دائرة قاضي القضاة				٣٠
٢٧	المعهد القضائي	١٦٧	١٠٦٠	٩٠٥	١٤٥٠
٣١	وزارة الخارجية				
٣٢	وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	٥٠٩٤٦	٦٨٨٥٨	٦٥٤١٢	٦٢٩٠٠
٤١	وزارة المالية				١٥
٤٢	وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	١٩٠	٥٥٠	٥٠٠	
٤٣	وزارة المالية / دائرة الجمارك	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٤٤	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	٧٩	١٦٥	١٦٥	٤٢٠
٤٥	وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة	١	٣٠	٤	٨٠
٤٦	وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	٤١	١٢٥	١٢٥	١٢٠
٥٠	وزارة الصناعة والتجارة				٢١٥
٥١	وزارة الصناعة والتجارة / دائرة تشجيع الاستثمار	٨٠١٦٩	١١٣٥٢٥	٨٨٧٦٩	١١٣٣١٠
٥٢	وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٥١٣	٨٠٠	٧٦٠	٧٧٨
٥٣	وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة	٥٥	٥٧٨	٥٣٦	٥٥٠
٥٤	وزارة السياحة والآثار / السياحة	٣١٥	٤٦٠	٤٦٠	٤٨٦
٥٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	٦٥	١٣٠	١٢٠	٢٦٥
٥٦	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٨٠٣٥	١٠٥٠٠	٨٨٦٧	٩٨٥٠
٥٧	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	٢٢٥٧٤	٤٠١٣٨	٣٩٧٦٣	٣٩٨٤٠
٥٨	وزارة الاشغال العامة والاسكان				
٥٩	وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات المركزية	٢٢٥٥	٤٢٠٥	٣٠٢٣	٤٥٥٠
٦١	وزارة الزراعة				
٦٢	وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي				
٦٣	وزارة المياه والري	٥٠٤٨	١٤٩٥٨	٩٠٠٤	١٦١٦٧
٦٤	وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن	١٤١	١٣٨٥	٥٨٠	٤٩٦٧
٦٥	وزارة التموين	٤٥٤٠	١٣٦١٧	١٢٦٤٥	١٥٧٠٠
٧١	وزارة التربية والتعليم	١٧٦	٦٧٠	٤٤١	١٠٣١
٧٢	وزارة التعليم العالي	٢٦٩٥	٢٣٢٥٠	١٤٥٣٦	١٩٠٠٠
٧٣	وزارة الصحة				

رقمه	الفصــــل عنوانه	فعلي اولي ١٩٩١	مقدر ١٩٩٢	اعادة تقدير ١٩٩٢	مقدر ١٩٩٣
٧٤	وزارة التنمية الاجتماعية	٤٨٣	٨٢٥	٧٥٩	١٨٢٩
٧٥	وزارة العمــل				١٦
٨١	وزارة الاعــلام		١٥	١٢	
٨٢	وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٨٩٨	٢٤٧٤	٢٠٦٦	٣٠٤١
٨٣	وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية		١٣٤	٨٤	١١٠
٨٤	وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات والنشر				
٨٥	وزارة الشبــاب	٣٦٢	٢١٤٠	١٤٨٠	٢٣٠٠
٨٦	وزارة الثقافــة	٢٤	٢٤٢	١٢٢	١٨٠
٨٧	وزارة السياحة والاثار / دائرة الاثار العامة	٢٧٩	٧٣٢	٦٢٧	٧٦٢
٩١	وزارة النقــل				
٩٢	وزارة النقل / سلطة الطيران المدني	١٠٦٥	٢٥٠٠	٢١٣٥	٢٦٧٥
٩٣	وزارة النقل / دائرة الارصاد الجوية	٩٠	١٣٤	١٢٠	١٣٣
٩٥	وزارة البريد والاتصالات	١٦٠	٤٥٠	٢١٥	٥٠٠
٩٦	وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	١٥١٧	١٠٧٧٥	٦١١٠	١٨١٠٠
	المجمــــوع	١٩٠٤٨٤	٣٢٩٧٩٨	٢٧٢٢٠٨	٣٤٠٣٢٦

جدول رقم (٧)

اجمالي التمويل المقدر للسنة المالية ١٩٩٣

(بالألف دينار)

رقمه	الفصــــل عنوانــه	الايرادات المقدرة ١٩٩٣	ايضاحــــات
	مصادر التمويل		
١٣	القروض الخارجية		
	١ - قروض لتمويل مشاريع انمائية	٨٦٣٢٣	
	٢ - قروض مؤسسات دولية	١٨٤٧٦٦	
	٣ - قروض مشتريات الحبوب	١٨٠٠٠	
	مجموع القروض الخارجية	٢٨٩٠٨٩	
١٤	القـروض الداخليـة	٣٠٠٠٠	
١٥	تخفيض الأرصدة النقدية لوزارة المالية	٤٠٠٠٠	
	مجموع التمويل	٣٥٩٠٨٩	

جدول رقم (٨)

مقارنــة التمويــل

(بالألف دينار)

رقمه عنوانــه	الفصــــل	فعلي اولي ١٩٩١	مقدر ١٩٩٢	اعادة تقدير ١٩٩٢	مقدر ١٩٩٣
أ -	الموازنـة العاديـة				
	مصادر التمويـل				
١٣ -	القروض الخارجيـة				
	١ - قروض لتمويل مشاريع انمائية	٦٧٥٥٧	٨٥٠٠٠	٦٩٦١٥	٨٦٣٢٣
	٢ - قروض مؤسسات دولية	٣٤٥٣٣٥	١٤٦١١١	٢٦١٦٢٦	١٨٤٧٦٦
	٣ - قروض مشتريات الحبوب	١٦٦٢٧	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	١٨٠٠٠
	مجموع القروض الخارجية	٤٢٩٥١٩	٢٥٨١١١	٣٥٨٢٤١	٢٨٩٠٨٩
١٤ -	القـروض الداخليـة	٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
١٥ -	تخفيض الأرصدة النقدية لوزارة المالية	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٤٠٠٠٠
	مجموع مصادر التمويل	٤٢٩٥١٩	٢٧٨١١١	٣٧٨٢٤١	٣٥٩٠٨٩
ب -	الموازنـة الطارئـة				
	مصادر التمويـل				
	١ - منح ومساعدات وقروض ميسرة طويلة الاجل	٩٥٠٢١	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
	مجموع مصادر التمويل	٩٥٠٢١	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
	اجمال التمويـل	٥٢٤٥٤٠	٢٧٨١١١	٣٧٨٢٤١	٣٥٩٠٨٩

السيد الأمين العام:

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس: كل الشكر، وعند هـذا القدر تـرفع الجلسـة، على ان تعقـد يوم الثلاثاء القادم، لمتابعة البنود المتبقية من جدول الأعمال، وأية بنود اضافيـة الساعـة العاشـرة